جمهوريّة العراق
وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي
الجهاز المركزي للإحصاء
و تكنولوجيا المعلومات

اللجنة الإقتصاديّة و الإجتماعية
لغربي آسيا
(الإسكوا)

تقويم إحصاءات النوع الإجتماعي في العراق

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2009/Technical Paper.2
26 November 2009
ORIGINAL: ARABIC

جمهورية العراق
وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي
الجهاز المركزي للإحصاء
وتكنولوجيا المعلومات

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
لغربي آسيا
(الإسكوا)

تقويم إحصاءات النوع الاجتماعي في العراق

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٩

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

09-0511

شـــكـــر وتقـــديـــر

هذا التقرير، المميز على المستوى الوطني والإقليمي، هو خلاصة جهود متضافرة بذلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في جمهورية العراق، وتحت مظلة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة)، لإنجاز "مشروع تطوير إحصاءات النوع الاجتماعي في العراق".

وتود الإسكوا أن تعبر عن جزيل امتنانها لجميع العاملين في الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، وفي مقدمتهم الدكتور مهدي العلاق رئيس الجهاز، على المساعدة التي أبدوها طوال إعداد هذا التقرير.

كما توّد الإسكوا أن تعرب عن تقديرها وشكرها إلى الدكتور حسن لطيف كاظم الزبيدي لإعداد هذا التقرير القيم، الذي هو بمثابة نموذج لعملية التقويم الإحصائي لتوفر مؤشرات النوع الاجتماعي .

كما تتقدم الأمانة التنفيذية بجزيل الشكر إلى شعبة الإحصاء في الإسكوا، وبخاصة إلى السيدة ندى جعفر، لجهودها الملحوظة في تنسيق هذا المشروع ومراجعة هذا التقرير، والسيدة فرح رمضان لتوفير الدعم الإداري القيم في هذه المهمة.

تصـــــديـــــر

لا غنى للمجتمعات عن دور حقيقي للمرأة، تضطلع فيه بممارسة حقوقها، والوقوف على قدم المساواة مع الرجل في نيل الفرص، والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتها.

وتعد إحصاءات النوع الاجتماعي وسيلة أساسية في قياس أوضاع المرأة وتقويم دورها في المجتمع، والاقتصاد، والدولة، وتحديد مدى انتفاعها من عملية التنمية، ومدى تحيز المجتمع ضدها.

لقد كشفت السنوات السابقة عن أهمية الرصد الإحصائي لأوضاع المرأة في العراق، لذا فإن تقويم إحصاءات النوع الاجتماعي في العراق يكتسب أهميته أيضاً لما يوفره من إمكانية التعرف على وفرة الإحصاءات المعنية بالمرأة وجودتها ومطابقتها للمعايير الدولية، وقياس حجم الفجوة التي ينبغي ردمها بتوفير إحصاءات وبيانات جديدة.

وتأتي هذه الدراسة ثمرة التعاون بين الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، من جهة، وبين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ـ الاسكوا، من جهة أخرى، في مجال تطوير التحليلات والإحصاءات الخاصة بالنوع الاجتماعي في العراق وتنشيطها.

ويُعد تقرير "تقويم إحصاءات النوع الاجتماعي في العراق" الأول من نوعه في بلدان الاسكوا. كما يشير إلى دلالات مهمة، إذ يؤكد أن العراق ما زال سباقاً في مجال نشر الدراسات والإحصاءات والمسوح وترويجها، على الرغم من الظروف الاستثنائية التي يمر بها.

إننا إذ نقدم هذا التقرير، نأمل أن يساهم في توفير أداة تحليلية وتقويمية لإحصاءات النوع الاجتماعي في العراق، لاسيما وأنه عرض بأسلوب موضوعي نقاط الضعف والقصور في مسيرة عمل هذه الإحصاءات . وإننا لنشعر بالارتياح كبير للتصدي لها على هذا النحو، بغية تحسينها في الأعمال الإحصائية الوطنية القادمة، بهدف أن ينتفع منها مستخدمو الإحصاءات في المستقبل.

المحتويات

تصدير ٥
موجز ١١

١ مقدمة ١٧
١-١ أهداف التقرير ١٨
١-٢ منهجية التقرير ١٩
١-٣ تصميم التقرير ٢٠

٢ مصادر بيانات النوع الاجتماعي ٢٣
٢-١ التعداد العام للسكان ٢٤
٢-٢ تقارير الإحصاءات القطاعية ٢٥
٢-٣ مسوح الأسرة ٢٦
٢-٤ نظام الحسابات القومية الوطني ٢٩

٣ منهجية البيانات: عشرة معايير للتقويم ٣١
٣-١ المعيار الأول: تحليل النوع الاجتماعي ٣٢
٣-٢ المعيار الثاني: آليات جمع بيانات النوع الاجتماعي ٣٣
٣-٣ المعيار الثالث: جمع البيانات على أساس الجنس ٣٤
٣-٤ المعيار الرابع: طرق فحص تفاوتات النوع الاجتماعي ٣٦
٣-٥ المعيار الخامس: المقارنة الدولية ٣٧
٣-٦ المعيار السادس: الموثوقية ٣٨
٣-٧ المعيار السابع: الإطار الزمني ٣٩
٣-٨ المعيار الثامن: سهولة الوصول ٣٩
٣-٩ المعيار التاسع: قياس التأثير ٤٠
٣-١٠ المعيار العاشر: المشاركة النسائية: دور النساء في جمع الإحصاءات، والمشورة النسائية ٤٠

٤ المفاهيم والتعريفات للمصطلحات الفنية المستخدمة في الإحصاءات ٤٥

٥ الترويج لإحصاءات النوع الاجتماعي ٤٩

٦ فجوة إحصاءات النوع الاجتماعي ٥٥

٦–١ الدخل والفقر ٥٦
٦–٢ المرأة وحقوق الملكية ٦٢
٦–٣ تعليم المرأة وتدريبها ٦٤
٦–٤ تعزيز المساواة ٧٠
٦–٤–١ المرأة والاقتصاد ٧٠
٦–٤–٢ المرأة ووسائل الإعلام ٧٦
٦–٤–٣ المرأة في السلطة وفي اتخاذ القرار ٧٨
٦–٤–٤ أمن الإنسان والعدالة الاجتماعية / المرأة والعنف ٨٠
٦–٥ صحة المرأة ٨٨
٦–٦ المرأة والبيئة ٩٨
٦–٧ المرأة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ١٠٠
٦–٨ مؤشرات إضافية ١٠٢

٧ الاستنتاجات ١١٣

٨ التوصيات ١١٧

٨–١ تحسين إحصاءات النوع الاجتماعي ١١٧
٨–٢ تكامل إحصاءات النوع الاجتماعي ١١٨
٨–٣ النشاطات الموازية لتعزيز إحصاءات النوع الاجتماعي ١١٨

المصطلحات

المصادر ١٢١

قائمة الجداول

الجدول ١ : معايير تقويم منهجية إحصاءات النوع الاجتماعي المستخدمة في التقرير ١٩
الجدول ٢ : تعدادات السكان في العراق ٢٥
الجدول ٣ : دورية مسوح الأسرة المنفذة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ٢٧
الجدول ٤ : المشاركة النسائية في مسوح مختارة ٤٢
الجدول ٥ : خلاصة وصفية: تقويم المنهجية ٤٢
الجدول ٦ : معدلات النشاط الاقتصادي والبطالة في العراق للسنوات (٢٠٠٣–٢٠٠٦) ٤٦

الجدول ٧ : تأخير نشر بعض المسوح ٥١
الجدول ٨ : مؤشرات الفقر المراعية للنوع الاجتماعي طبقا للأهداف الإنمائية للألفية ٥٨
الجدول ٩ : مؤشرات الملكية المراعية للنوع الاجتماعي طبقا للأهداف الإنمائية للألفية ٦٢
الجدول ١٠ : مؤشرات التعليم المراعية للنوع الاجتماعي طبقا للأهداف الإنمائية للألفية ٦٤
الجدول ١١ : المؤشرات الاقتصادية المراعية للنوع الاجتماعي طبقا للأهداف الإنمائية للألفية ٧٢
الجدول ١٢ : المؤشرات الإعلامية المراعية للنوع الاجتماعي طبقا للأهداف الإنمائية للألفية ٧٦
الجدول ١٣ : مؤشرات المشاركة السياسية المراعية للنوع الاجتماعي طبقا للأهداف الإنمائية للألفية ٧٨
الجدول ١٤ : مؤشرات العنف ضد المرأة طبقا للأهداف الإنمائية للألفية ٨٢
الجدول ١٥ : المؤشرات الصحية المراعية للنوع الاجتماعي طبقا للأهداف الإنمائية للألفية ٨٨
الجدول ١٦ : مؤشرات البيئة المراعية للنوع الاجتماعي طبقا للأهداف الإنمائية للألفية ٩٨
الجدول ١٧ : مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المراعية للنوع الاجتماعي طبقا للأهداف الإنمائية للألفية ١٠٠
الجدول ١٨ : المؤشرات الإضافية المراعية للنوع الاجتماعي ١٠٢

قائمة الرسوم البيانية

الرسم البياني ١ :مستخدمو الإحصاءات ٥٠
الرسم البياني ٢ : فجوة إحصاءات النوع الاجتماعي طبقا للأهداف الإنمائية للألفية ١١٤
الرسم البياني ٣ : الفجوة الإجمالية لإحصاءات النوع الاجتماعي (إطار الأهداف والقضايا والمؤشرات + المؤشرات الإضافية) ١١٤

قائمة الأُطر

الإطار ١ : ما هو تحليل النوع الاجتماعي ؟ ٣٢

مـــوجـــز

يأتي هذا التقرير في إطار التعاون بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي/ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات (COSIT) في جمهورية العراق، بهدف تطوير إحصاءات النوع الاجتماعي في العراق. ويُجري التقرير تقويماً لتلك الإحصاءات عبر مناقشة عدد من الموضوعات ذات العلاقة لذا فانه يسعى إلى:

- تقويم إحصاءات النوع الاجتماعي في العراق؛
- المساعدة في تطوير نوعية البيانات والمؤشرات المتعلقة بقياس المساواة بين الرجل والمرأة؛
- تقويم أساليب جمع البيانات ومنهجيات إعداد التقارير والمسوح بهدف توفير أكبر عدد ممكن من المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي؛
- تحديد مدى توافر الإحصاءات المصنفة حسب الجنس عبر مقارنة الإحصاءات المتوافرة مع قواعد البيانات الموثوق بها، الخاصة بالنوع الاجتماعي؛
- تحديد حجم فجوة الإحصاءات وتحديد المؤشرات الواجب توفيرها في المستقبل؛
- تقديم بعض المقترحات وإبراز الاتجاهات التي ينبغي اتخاذها في إعداد المنشورات الإحصائية حول النوع الأجتماعي، ومساعدة العاملين في هذا المجال على استهداف حزمة معينة من المؤشرات والبيانات.

مصادر بيانات النوع الاجتماعي

تقوم الخطوة الأولى نحو تقويم إحصاءات النوع الاجتماعي على حصر البيانات المتوافرة لدى الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، وفحصها لمعرفة مدى توافر البيانات المصنفة حسب الجنس، والمؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي فيها. فقد حصر التقرير المصادر الأساسية للمؤشرات الخاصة بالنوع الاجتماعي في العراق، وهي: التعداد العام للسكان، وتقارير الإحصاءات القطاعية، ومسوح الأسرة، والنظام الوطني للحسابات القومية.

وركز التقرير على عملية تقويم المنتجات الإحصائية المتاحة بالاستناد إلى معايير تتصل بجودتها ومنهجيتها وإتاحتها لمستخدمي الإحصاءات، وقد استخدم التقرير عشرة معايير مختلفة للتقويم هي:

- تحليل النوع الاجتماعي: هل تم استخدام تحليل النوع الاجتماعي في عملية إعداد الإحصاءات؟
- آليات جمع بيانات النوع الاجتماعي: هل تضمنت عملية جمع البيانات أدوات أو وسائل مناسبة للنوع الاجتماعي؟
- جمع البيانات على أساس الجنس: هل تم تصنيف البيانات حسب الجنس عند الإمكان؟
- طرق فحص التفاوتات بين الجنسين: هل استخدمت طرق مختلفة لفحص التفاوتات بين الجنسين؟
- المقارنة الدولية: هل أعدت الإحصاءات وفقاً للمعايير الدولية بما يوفر إمكانية المقارنة الدولية؟
- الموثوقية: هل تتصف الإحصاءات بالمصداقية والموثوقية، وهل تمت مطابقتها مع مسوح أخرى؟
- الإطار الزمني: هل تناولت الإحصاءات فترات زمنية امتدت على عدة سنوات؟
- سهولة الوصول: هل تم إتاحة الإحصاءات بطريقة مناسبة لجميع المستخدمين؟
- قياس الأثر : هل تتضمن المنشورات مؤشرات لقياس الأثر، أم أنها مجرد إحصاءات وبيانات؟
- المشاركة النسائية – دور النساء في جمع الإحصاءات، والمشورة النسائية: هل تم إشراك عناصر نسائية أثناء جمع الإحصاءات وتحليلها؟ وما هي طبيعة هذه المشاركة؟

كما يجب تزويد مستخدمي الإحصاءات بالمعرفة الأحصائية التي تمكنهم من تقويم نوعية البيانات المتوافرة، من خلال عرض المفاهيم والتعريفات والمصطلحات الفنية المستخدمة وتوثيقها، فضلاً عن كل ما يتعلق بالمصادر والأساليب والطرق الإحصائية. وفي هذا الصدد، كان لزاماً على منتجي الإحصاءات تقديم عرض شامل وشرح وافٍ حول ما تشير إليه البيانات.

وغالباً ما تفتقر العديد من منتجات المسوح والنشرات الدورية إلى ملاحق تتناول المفاهيم والمصطلحات الفنية وطرق معالجة البيانات. كما أنّه غالباً ما يكتفي محررو تلك التقارير بمقدمة تشير إلى الجهة المنفذة للمسح والجهات الداعمة له، وتوقيتات المشروع، وحجم العينة.

وتنفرد الدراسات والمسوح المنفذة بالتعاون مع بعض المنظمات والمؤسسات الدولية بتوفير ملاحق للمؤشرات والمصطلحات الفنية المستخدمة، وفقاً المعايير التي تتبناها تلك الجهات.

وذُكر في التقرير أن بعض التعدادات والمسوح تتضمن اختلافاً في التعريفات المعتمدة للظواهر المدروسة. وقد أثّرت هذه الاختلافات على إحصاءات النوع الاجتماعي، فعلى سبيل المثال يختلف تعريف النشاط الاقتصادي وتعريف البطالة بين مسح وآخر، وهذا ما ينعكس على مدى مراعاة النوع الاجتماعي في المؤشرات، ولذلك جاءت الفوارق أكبر في بيانات النساء منها في بيانات الرجال.

إن الترويج لإحصاءات النوع الاجتماعي ليس بالأمر اليسير، إذ يتطلب تحقيقه تكريس الجهود والعمل المنظم والمتواصل، لأن زيادة الوعي بأهمية هذه الإحصاءات هي غاية من الغايات الأساسية في عملية الإحصاء. لذا فان نشاط الأجهزة الإحصائية يُعد عاملاً من العوامل الأساسية في الترويج لإحصاءات النوع الإجتماعي .

وبشكل عام، رصد التقرير ما يلي:

- وجود مشكلة تتعلق بوقت التوافر: إذ يلاحظ أن أغلب المنشورات الإحصائية تصدر في وقت متأخر جداً عن وقت الشروع في إجراء المسوح، وهذا ما يجعل بياناتها متقادمة، ويحول دون الاستفادة منها؛

- نظام النشر الذي يتبعه الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات يستهدف الرسميين أساساً؛
- نظام النشر لا يراعي منظور النوع الاجتماعي، بل لا يميّز بين التقارير والمسوح المنتجة، كما أن المنشورات المتخصصة في النوع الاجتماعي لا تنشر على نطاق واسع؛
- آلية النشر والترويج المتبعة لا تستهدف المستخدمين الملائمين الذين يستطيعون تحليل بيانات النوع الاجتماعي وتوجيه السياسات العامة؛
- عدم توافر الآلية اللازمة لتفصيل أدوار للباحثين في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وهم الأكثر الماماً بالسياسات العامة وباستخدام الإحصاءات. كما لوحظ ضمن فرق عمل المشاريع الإحصائية، عدم توافر إستشاريين لقضايا النشر والترويج، أو آلية للتشاور مع مستخدمي الإحصاءات بهدف فهم احتياجاتهم واكتشاف نقاط الضعف والقوة في الإحصاءات المنشورة.

ويتوقف التقرير عند فجوة إحصاءات النوع الاجتماعي، والسعي إلى تحديدها من خلال المؤشرات التي يعرضها إطار الأهداف والقضايا والمؤشرات الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية للدول العربية («G IS IN»)[1] الذي يتبنى مجموعة مؤشرات تعد مناسبة للتعبيرعن مكانة المرأة في العراق والمنطقة، والتي يمكن إحتسابها من خلال البيانات المتوافرة أو التي يمكن أن تتوافر في المستقبل. وتجتمع هذه المؤشرات في سبعة مجالات هي: الدخل والفقر؛ المرأة وحقوق الملكية؛ تعليم المرأة وتدريبها؛ تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ صحة المرأة؛ المرأة والبيئة؛ وأخيراً، المرأة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقد خلص التقرير إلى أن الفجوة كبيرة في معظم تلك المجالات، إلا أن أكبرها سُجلت في مجالات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وفي العنف ضدها وفي الوقوف على موقعها في مؤسسات اتخاذ القرار، وهي كلها مجالات تتطلب بذل جهود كبيرة لسد النقص في مؤشراتها المراعية للنوع الاجتماعي.

[1] اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، النوع الاجتماعي في الأهداف الإنمائية للألفية: دليل معلومات لتقارير البلدان العربية عن الأهداف الإنمائية للألفية، 2007 (E/ESCWA/SCU2007/TECHNICAL PAPER 1)

إلا أن السنوات القليلة الماضية قد شهدت زخماً قوياً في تطوير الإحصاءات عموما، وخصوصاً، تلك المراعية للنوع الاجتماعي. فإذا أمعنّا النظر في فجوة الإحصاءات المشخصة نكتشف أنّ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، قد بذل جهوداً حثيثة في سبيل ردم فجوة الإحصاءات بعد عام ٢٠٠٣، فأغلب المؤشرات المتوافرة تعود إلى ما بعد هذا التاريخ.

والجدير بالذكر أن إنشاء وحدة خاصة بإحصاءات النوع الاجتماعي في الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات يعد خطوة مهمة على طريق تطوير هذه الإحصاءات في العراق.
ومع ذلك، فقد شخص التحليل عددا من أوجه القصور التي تعاني منها إحصاءات النوع الاجتماعي في العراق:

١. ضعف التعاون بين الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، من جهة، وبين الوزارات المعنية للحصول على بيانات موثوق بها، من جهة أخرى ؛
٢. ضعف في تحليل إحصاءات النوع الاجتماعي؛
٣. قصور في مصادر بيانات النوع الاجتماعي، وعدم احتواء بعضها على إحصاءات وبيانات للنوع الاجتماعي؛
٤. عدم وجود سياسة واضحة فيما يتعلق بعملية النشر والترويج؛
٥. عدم تغطية المنشورات الوطنية للقضايا التي يتناسب وحاجة المستخدمين؛
٦. ضعف في أساليب نشر إحصاءات النوع الاجتماعي وعرضها؛
٧. ضعف استجابة إحصاءات النوع الاجتماعي لحاجات المستخدمين.

إن تحسين إحصاءات النوع الاجتماعي يستلزم العمل على النواحي التالية:

١. زيادة دمج منظور النوع الاجتماعي في الإحصاءات، إذ ينبغي العمل في اتجاهين:
الأول: هو تضمين المسوح – حيثما أمكن– استمارة خاصة بالمرأة للحصول على معلومات إضافية عن أوضاعها؛
الثاني: تنفيذ عدد من المسوح لتوفير إحصاءات حول النوع الاجتماعي ومؤشراته ؛
٢. زيادة دور النساء في عملية إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي؛
٣. تأكيد الالتزام الطوعي بقواعد نشر البيانات، وتطوير توقيت ودورية نشر الإحصاءات بما يتوافق مع نظام النشر العام الذي انضم إليه العراق؛
٤. مراجعة المفاهيم، وأدوات تحليل البيانات وجمعها، بما يتناسب وحاجات التحليل المراعي للنوع الاجتماعي؛
٥. مراجعة فجوة إحصاءات النوع الاجتماعي وردمها بالطرق الإحصائية المناسبة؛
٦. وضع خطة طويلة الأجل لتخطيط المسوح، وتحقيق الاستفادة القصوى من المساعدة الدولية في إنتاج إحصاءات عالية الجودة؛
٧. وضع أدلة (كتيبات) خاصة بالمفاهيم والمؤشرات التي تستخدم في إحصاءات النوع الاجتماعي وطرق جمع البيانات واحتساب المؤشرات، وتوفيرها للعاملين في مجال جمع البيانات وتحليلها؛
٨. إنشاء آلية محددة بهدف الحصول على أهم مصادر الإحصاءات الرسمية من المكاتب الإحصائية الوطنية، من بيانات السجلات الإدارية والوزارات المختصة؛
٩. تنويع وسائل النشر؛
١٠. إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالنوع الاجتماعي؛
١١. العمل على إشراك منظمات المجتمع المدني النسائية في مجال الترويج للنوع الاجتماعي وجمع إحصاءاته ونشرها؛
١٢. زيادة فرص تدريب العاملين؛
١٣. إنشاء مكتبة مخصصة لمنشورات لنوع الاجتماعي؛
١٤. إعداد دراسات تحليلية عن الإحصاءات وتقويمها؛
١٥. تعديل آلية الترويج لإحصاءات النوع الاجتماعي والاعتماد على آليات السوق في النشر والترويج.

١ مقدمة

يشير مفهوم النوع الاجتماعي إلى الأدوار والحقوق والمسؤوليات الخاصة بالنساء والرجال، وكذلك العلاقات القائمة بينهم، ويشمل كذلك الطريقة التي تتحدد بها خصائصهم وسلوكياتهم وهوياتهم. وعموماً، يرتبط مفهوم النوع الاجتماعي بحالة اللامساواة الناتجة عن علاقة القوة بين الرجل والمرأة وتنفيذ الخيارات، والوصول إلى الموارد.

لقد خلُص المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة المنعقد في بيجين عام ١٩٩٥، إلى أن كُلاً من الرجال والنساء ينتفع من السياسات الاجتماعية والاقتصادية بشكل متفاوت، وأن عملية التنمية تتأثر بمساهمة كل المواطنين دون تمييز. لذلك فقد اهتمت هذه المقاربة بالاستدلال على تأثير السياسات والبرامج على الأفراد حسب جنسهم وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية. وخلال المؤتمر، إلتزمت الحكومات بدمج مفهوم النوع الاجتماعي في كل عمليات إعداد السياسات وبرامج التنمية، بالإضافة إلى عمليات تنفيذ هذه السياسات والبرامج وتقويمها.

وتعد البيانات المصنفة حسب الجنس أساسية لمتابعة أوضاع النساء، واستبيان التقدم المحرز نحو تحسين أوضاعهن والسير بإتجاه تحقيق مساواتهن مع الرجال وتعزيز قدراتهن. ذلك أن تجزئة جميع المؤشرات المتاحة حسب الجنس، يشكل وسيلة مهمة في تحديد أبعاد عدم المساواة. إن التمييز على أساس الجنس يتم في الغالب عبر عدد من الأنشطة كالتعليم، والعمل، والانتماء، والمشاركة. لذا فإن التحدي الأكبر في انجاز الإحصاءات المراعية للنوع الاجتماعي يكمن في عرض تلك الأبعاد على نحو موثوق ومتكامل.

هذا، وتعكس البيانات المصنفة حسب الجنس والمؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي، حجم المشكلات التي تعاني منها المرأة في أي مجتمع، مثلما تحدد مكانتها وأشكال التمييز ضدها. إن توفير هذه البيانات يسمح لكل من متخذي القرارات وراسمي السياسات، بإجراء التعديلات الضرورية على خطط التنمية وجعلها أكثر مراعاة لقضايا النوع الاجتماعي، عبر متابعة مراحلها وتوجيه برامجها. كما أن توفير هذه البيانات يقدم حجة لصالح النساء ومنظمات المجتمع المدني المناصرة لحقوقهن، ويساهم بالتالي في إعلاء الأصوات المؤيدة لإدماج المرأة في المجتمع.

كما أن توفير البيانات الموثوق بها والمصنفة حسب الجنس، يمهد السبيل لمعرفة أوضاع المرأة في المجتمع، ومدى مشاركتها في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، وتوجيه النظر نحو حجم الفجوة بين الجنسين ووضع السياسات الكفيلة بتقليصها وردمها.

وتماشيا مع الاحتياجات التي برزت في العراق، وتزايُد الحاجة لتطوير أنظمة الإحصاء الوطنية، تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بتنفيذ مشروع تطوير إحصاءات النوع الاجتماعي في العراق بالاشتراك مع وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي/ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات (COSIT) في جمهورية العراق، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، بهدف تطوير إحصاءات النوع الاجتماعي على أمل التمهيد لوضع سياسات تعتمد على حقائق إحصائية، مع التركيز بشكل خاص على دمج قضايا النوع الاجتماعي في سياسات وبرامج التنمية على المستوى المحلي والوطني وذلك لتمكين المرأة وتحقيق المساواة بينها وبين والرجل في المجتمع العراقي. كما يهدف المشروع إلى رفع مستوى الوعي بأهمية هذه الإحصاءات بالنسبة إلى كافة القضايا التنموية، كما يهدف إلى تحسين القدرات الوطنية لإنتاج إحصاءات ومؤشرات ذات نوعية عالية ومراعية للنوع الاجتماعي، وتحليلها ونشرها.

١-١: أهداف التقرير

إن الفائدة المتوخاة من المؤشرات والإحصاءات المراعية للنوع الاجتماعي لا يمكن أن تتحقق من دون توافر خصائص مهمة تتعلق بدقتها، وتوقيتها، ومدى تلبيتها لاحتياجات مستخدمي البيانات.

كما أن الهدف الأساسي للتقرير، هو تقويم إحصاءات النوع الاجتماعي في العراق، لتسهيل عملية تطوير البيانات والمؤشرات المتعلقة بقياس المساواة بين الرجل والمرأة بهدف تحسين نوعيتها . كما يهدف التقرير الى

تقويم أساليب جمع البيانات ومنهجيات إعداد التقارير والمسوح بهدف توفير أكبر عدد ممكن من الإحصاءات المراعية للنوع الاجتماعي.

ويسعى التقرير إلى تحديد مدى توافر إحصاءات مصنفة حسب الجنس، ومؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي عبر مقارنة الإحصاءات المتوافرة مع قواعد البيانات الموثوق بها والخاصة بالنوع الاجتماعي، بغية تحديد حجم فجوة الإحصاءات والمؤشرات الواجب توفيرها في المستقبل.

كما يسعى التقرير إلى تقديم بعض المقترحات وإبراز الاتجاهات التي ينبغي السير فيها في إعداد المنشورات الإحصائية المراعية للنوع الاجتماعي، ومساعدة العاملين في هذا المجال على استهداف حزمة معينة من المؤشرات والبيانات.

١-٢: منهجية التقرير

مما لا شك فيه أنه يجب أن تستند عملية تقويم المنتجات الإحصائية المتاحة إلى معايير موضوعية من حيث الجودة، والنوعية، ومدى توفيرها لمستخدمي الإحصاءات، لذا لجأ التقرير إلى عدد من الدراسات المتنوعة حول منهجيات إعداد مؤشرات النوع الاجتماعي من أجل الوقوف على أفضل معايير التقويم التي يمكن استخدامها للحكم على إحصاءات النوع الاجتماعي في العراق وتقويمها، وقد استخدم التقريرعشرة معايير مختلفة لهذه الغاية مبينة في الجدول التالي:

الجدول ١: معايير تقويم منهجية إحصاءات النوع الاجتماعي المستخدمة في التقرير

المعيار	الغاية
تحليل النوع الاجتماعي	هل تم استخدام تحليل النوع الاجتماعي في عملية اعداد الإحصاءات؟
آليات جمع بيانات النوع الاجتماعي	هل تضمنت عملية جمع البيانات أدوات أو وسائل مناسبة لدمج منظور النوع الاجتماعي فيها؟
جمع البيانات المصنفة حسب الجنس	هل تم تصنيف البيانات حسب الجنس حيث أمكن ذلك؟
طرق فحص تفاوتات النوع الاجتماعي	هل استخدمت طرق مختلفة لفحص التفاوتات في النوع الاجتماعي؟
المقارنة الدولية	هل أعدت الإحصاءات وفقاً للمعايير الدولية، بما يوفر إمكانية المقارنة الدولية؟
الموثوقية	هل تتصف الإحصاءات بالمصداقية والموثوقية، وهل تمت مطابقتها مع مسوح أخرى؟
الإطار الزمني	هل تناولت الإحصاءات فترات زمنية تمتد على عدة سنوات؟
سهولة الوصول	هل تم عرض الإحصاءات بطريقة مناسبة لجميع المستخدمين؟
قياس الأثر	هل تتضمن المنشورات مؤشرات تقيس الأثر، أم أنها مجرد إحصاءات وبيانات؟
المشاركة النسائية: دور النساء في جمع الإحصاءات، وتقديم المشورة النسائية	هل تم إشراك عناصر نسائية أثناء جمع الإحصاءات وتحليلها؟ وما هي طبيعة هذه المشاركة؟

١-٣: تصميم التقرير

تستند مقاربة التقرير على مراجعة المسوح والتقارير التي أنتجها الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، ومتابعة جودة بياناتها من منظور النوع الاجتماعي، لذا فإن التعرف على مصادر البيانات شكّل نقطة الانطلاق الأساسية في عملية تقويم إحصاءات النوع الاجتماعي من خلال التعرف على أبرز الإحصاءات المتوافرة.

وتشكل عملية فحص منهجية الإحصاءات الخطوة الثانية من عملية التقويم، وذلك عبر المعايير التي سبق ذكرها، ومحاولة الإجابة عن الأسئلة التي تطرحها.

وفي الخطوة التالية تمت مناقشة المفاهيم والمصطلحات الفنية المستخدمة في الإحصاءات. ولما كانت الغاية النهائية من إنتاج الإحصاءات هي تقديمها للمستخدمين على اختلافهم، وتباين غاياتهم واهتماماتهم، فقد كان لا بد من التعرف إلى سبل ترويج إحصاءات النوع الاجتماعي والوسائل التي يستخدمها الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات للنشر والترويج.

وعلى ضوء حجم فجوة إحصاءات النوع الاجتماعي، تم إعداد قائمة بالمؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي للسنوات الممتدة من ١٩٩٧، ولغاية ٢٠٠٨ بالاستناد إلى مجموعة المؤشرات المتوافقة مع الأهداف الإنمائية للألفية، المراعية للنوع الاجتماعي التي تم عرضها خلال اجتماع الفريق المشترَك بين الوكالات والخبراء المعني بالأهداف الإنمائية للألفية والنوع الاجتماعي في المنطقة العربية، الذي عقد في القاهرة من ١٠ إلى ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧. وقد تم جمعها في سبعة مجالات هي: الدخل والفقر، والمرأة وحقوق الملكية، وتعليم المرأة وتدريبها، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وصحة المرأة، والمرأة والبيئة، وأخيراً، المرأة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وإضافة إلى هذه المؤشرات، فقد تمت زيادة عدد المؤشرات المراعية للنوع الأجتماعي من خلال دمجها بتلك التي اعتادت المصادر، والمؤسسات، وقواعد البيانات المعنية بالنوع الاجتماعي تضمينها، ومن أهمها إطار الأهداف والقضايا و المؤشرات («G IS IN»).[٢]

وقد خلُص التقرير إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات لتطوير إحصاءات النوع الاجتماعي في العراق، وتكاملها مع الأنشطة الموازية لتعزيزها.

[٢] المرجع نفسه.

٢ مصادر بيانات النوع الاجتماعي

يمكن تعريف إحصاءات النوع الاجتماعي بأنها تلك الإحصاءات التي تكشف عن العلاقات بين النِساء والرجال والتي تكمن وراء تلك الأرقام. وبهذا المعنى، فإنها يمكن أن تشير الى الحاجة إلى تدخّل من خلال سياسة معينة، لكن من دون أن تكشف عن طبيعة ذلك التدخّل. كما تقدم معلومات واقعية حول مكانة النساء في المجتمع، وتبدل هذه المكانة عبر الزمن.

> مصادر البيانات: المبدأ الأساسي الخامس للإحصاءات الرسمية
> «يجوز الحصول على البيانات، للأغراض الإحصائية، من أي مصدر كان، سواء من الدراسات الاستقصائية الإحصائية أو السجلات الإدارية. وينبغي للوكالات الإحصائية وهي تختار المصدر أن تضع في الاعتبار عناصر النوعية والتوقيت والتكاليف والعبء الذي يقع على كاهل المجيبين».

وتُستخدم مؤشرات النوع الاجتماعي لعدد من الأهداف[٣] وهي:

- التخطيط البرامج والسياسات الرامية إلى تحسين أوضاع المرأة ومراقبتها وتقويمها؛
- قياس الفجوة بين الرجال والنساء؛
- الحكم على مدى التقدم المحرز في بلوغ أهداف المساواة بين الجنسين؛
- توفير متطلبات تحليل النوع الاجتماعي في البيانات؛
- قياس الأدوار المختلفة، والمسؤوليات، ووصول مختلف أفراد المجتمع إلى الموارد؛
- مناصرة تحقيق العدالة في قضايا النوع الاجتماعي، وترويج هذا الهدف، والتخطيط للسياسة؛
- عرض التأثيرات في علاقات القوة بين المرأة والرجل.

لقد شهدت سنوات العقوبات الاقتصادية (١٩٩٠–٢٠٠٣) ضموراً في الجهد الإحصائي الوطني تحت وطأة ندرة الموارد، لذا فإن إجراء التعداد السكاني وتوالي إصدار المجموعات الإحصائية السنوية كان بمثابة انجاز يسجل للجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ووحدات الإحصاء في مؤسسات الدولة آنذاك، إلا أنه لم تصدر عنه إحصاءات مميزة.

[3] ILO, International Training Center, **Gender Briefing Note 1: An introduction to the use of gender indicators at policy, programme and project levels**, part 1. Available at: (http://gender.itcilo.org/cms/index.php?option=com_docman&task=doc_download&gid=52)

ومنذ عام ٢٠٠٣، ركز الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات على إنتاج مسوح التشغيل والبطالة، وقدم عدداً منها، تطورت مضامينها باضطراد[٤]، إلى جانب إنجاز عدد من مسوح الأسر المعيشية، والمسوح المتعددة المؤشرات.

إن الخطوة الأولى نحو تقويم إحصاءات النوع الاجتماعي تقوم على حصر البيانات المتوافرة لدى الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، وإخضاعها للفحص لمعرفة مدى إحتوائها على بيانات ومؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي. وعموماً، هنالك أربعة مصادر أساسية للمؤشرات الخاصة بالنوع الاجتماعي في العراق، وهي:

- التعداد العام للسكان؛
- تقارير الإحصاءات القطاعية حسب قطاع أو ظاهرة معينة؛
- النظام الوطني للحسابات القومية ؛
- ومسوح الأسر التي تجرى على عينة من السكان.

٢-١: التعداد العام للسكان

يقدم التعداد العام للسكان معلومات عن السمات السكانية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، وحيث أن الفرد هو وحدة القياس فيه، فمن الممكن تجزئة العديد من المواضيع حسب الجنس، عند تبويب البيانات[٥]. لذلك تعد إحصاءات السكان المصدر الرئيسي لجمع البيانات بشكل عام، والبيانات المصنفة حسب الجنس، بشكل خاص[٦]، كما تعد وسيلة مهمة في رسم البرامج وتحديد إتجاه سياسات التنمية الاجتماعية والإقتصادية في البلد، لذلك فهي تُستخدم لسياسات تخطيط التنمية، وينبغي أن تصنف جميع إحصاءاتها حسب الجنس وتكون مؤشراتها مراعية للنوع الاجتماعي.

وقد أجريت منذ العام ١٩٥٧، خمسة تعدادات عامة للسكان كان آخرها في عام ١٩٩٧ الذي لم يشمل إقليم كردستان. إلاّ أن الجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومة في انجاز التعداد في موعده عام ٢٠٠٧، لم تكن مثمرة، وقد حُدد تشرين الأول/ أكتوبر، ٢٠٠٩ موعداً لتنفيذ التعداد السكاني.

---

[٤] جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، **تقرير حول نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٠٣**، كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٤.
جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الاجتماعي، **نتائج مسح التشغيل والبطالة/ المرحلة الثانية، النصف الأول لسنة ٢٠٠٤**، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.
الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠٠٦، تموز/يوليو ٢٠٠٧.

[٥] الأمم المتحدة ، **دليل لإعداد تقارير إحصائية وطنية عن المرأة والرجل**، نيويورك، ٢٠٠٠، ص٢٩.

[6] Tony Beck, **Using Gender-Sensitive Indicators: A Reference Manual for Governments and Other Stakeholders**, Commonwealth Secretariat, London, 1999,p.10. Available at: (http://www.thecommonwealth.org/shared_asp_files/uploadedfiles/%7BD30AA2D0-B43E-405A-B2F0-BD270BCEFBA3%7D_ugsi_ref.pdf)

الجدول ٢ : تعدادات السكان في العراق

سنة التعداد	الذكور		الإناث		المجموع
	المجموع	٪	المجموع	٪	
١٩٥٧	٣,١٥٥,٠٠٠	٥٠,٠٨	٣,١٤٤,٠٠٠	٤٩,٩٢	٦,٢٩٩,٠٠٠
١٩٦٥	٤,١٠٢,٠٠٠	٥٠,٩٨	٣,٩٤٥,٠٠٠	٤٩,٠٢	٨,٠٤٧,٠٠٠
١٩٧٧	٦,١٨٣,٠٠٠	٥١,٥	٥,٨١٧,٠٠٠	٤٨,٥	١٢,٠٠٠,٠٠٠
١٩٨٧	٨,٣٩٦,٠٠٠	٥١,٤	٧,٩٣٩,٠٠٠	٤٨,٦	١٦,٣٣٥,٠٠٠
١٩٩٧	١٠,٩٨٧,٠٠٠	٤٩,٨	١١,٠٥٩,٠٠٠	٥٠,٢	٢٢,٠٤٦,٠٠٠

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، ٢٠٠٥/٢٠٠٦، جدول ٢-١، ص ٤٨

وعلى أساس نتائج تعداد ١٩٩٧، تم إعداد جميع التقديرات السكانية التالية التي أظهرت مجموعة من الافتراضات[٧].

إن مراجعة التعدادين السابقين اللذين تم إجراؤهما عامي ١٩٨٧ و١٩٩٧ تشير إلى أنهما، في الإجمال، شملا بيانات لم تعد ملائمة لإحتياجات الكشف عن أوضاع التنمية البشرية، والاجتماعية، والسياسية، واستخلاص مؤشرات متنوعة عن الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للسكان؛ إذ يركز التعدادان في الغالب على خصائص السكن والسكان، ولم يلتفتا إلى الجوانب الاجتماعية والبيئية، والجوانب المتعلقة بالنوع الإجتماعي. ويمكن تطوير إستمارات التعداد السكاني لتكون أكثر مراعاةً لقضايا النوع الاجتماعي، من خلال التركيز أكثر على الدخل الذي يحصل عليه أفراد الأسرة، وكيفية التصرف بالدخل الذي تكسبه الإناث، والعمل غير مدفوع الأجر، وملكية الأصول المنتجة للأسرة، والعمل في القطاع غير المنظم، وذلك بغية توفير قاعدة بيانات مناسبة حول الوحدات الإنتاجية العاملة في هذا القطاع، وتحديث المعلومات الخاصة بالهجرة، وتوسيع دائرة التحليل حول نتائج التعداد لإستخلاص مؤشرات وبيانات وتحليلات جديدة تركز على الأبعاد التنموية، وعلى التفاوت في أوضاع الرجال والنساء.

٢-٢ : تقارير الإحصاءات القطاعية

يتوفر عدد كبير من التقارير القطاعية لقطاعات التربية، والتعليم، والصناعة، والزراعة، والتجارة...الخ، التي تجمع بياناتها عادة عبر عملية منظمة تعتمد على إستمارات إستبيان خاصة توزع على المؤسسات المعنية (كالمدارس، والجامعات، والمصانع.....) في وقت محدد من كل سنة، وتتولى تلك الجهات ملأها بالبيانات وإرسالها إلى الجهات التي ترتبط بها، ومنها إلى الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، الذي يتولى بدوره (في الدائرة المعنية) التدقيق في الإستمارات وترميزها، وحوسبة البيانات ومعالجتها، وإعداد الجداول التي يتضمنها كل تقرير. وتتصف هذه التقارير بالنمطية، فلم تتبدل خطوطها العامة منذ الشروع في إصدارها،

[٧] هناك أربعة تقديرات أصدرها الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وهي:
تقديرات سكان العراق لسنة ٢٠٠٤؛ تقديرات سكان العراق لسنة ٢٠٠٥؛ تقديرات سكان العراق لسنة ٢٠٠٦؛ تقديرات سكان العراق لسنة ٢٠٠٧.
وهذه التقديرات لا تنشر على نطاق واسع مقارنة مع المسوح، إذ يجري عادة طباعة ١٠٠ نسخة فقط من كل منها، يتم توزيعها وفقا لأولويات التوزيع والنشر التي سيجري الحديث عنها لاحقا.

ومن اللافت أن معظمها يهمل قضايا النوع الاجتماعي[٨]، كما يهمل بعضها الآخر احتساب المؤشرات الدالة على مكانة المرأة على الرغم من صلتها الوثيقة بالموضوع[٩]، فيما يكتفي بعضها الآخر بتقديم بيانات ونسب عامة تستخرج من خلال تحليل مبسط جداً لبياناتها. ومن اللافت أيضاً ضعف هذه التقارير في مجال التحليل؛ إذ أنها غالباً ما تخلو من تحليلات معمقة للنتائج، وتكتفي بعرض جداول صماء، على نحو نمطي.

إن أهمية هذا النوع من الإحصاءات تكمن في كونها بيانات فعلية تنقل الظواهر المدروسة، لذا فإن تصنيفها حسب الجنس، واستخراج المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي منها، هما أساسيان في إنتاج تلك المؤشرات، بدل الركون إلى وسائل التقدير، مثل إحتساب نسب الالتحاق الإجمالية والصافية في مستويات التعليم، ومعدلات التسرب، وغيرها من مؤشرات التعليم.

٢-٣: مسوح الأسر

بسبب القيود المفروضة على عدد الأسئلة التي تتضمنها الاستمارة الخاصة بالتعداد العام للسكان، وطول المدة الزمنية الفاصلة بين كل تعداد، وطبيعة التعداد نفسه ونوعية البيانات التي يوفرها، تعمد الجهات المسؤولة عن جمع البيانات إلى جمع المعلومات من نطاق محدود (مسوح الأسر)، وتعميم النتائج على المجتمع محور البحث. وغالباً ما تنفذ هذه المسوح بشكل دوري، أو بشكل فصلي أحياناً. إن حجم هذه المسوح يجعلها مفيدة كأدوات لتوفير مؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي. وفي البلدان النامية ينبغي أن تركز هذه المسوح على الفجوات الموجودة في البيانات والمؤشرات غير المتاحة. خصوصاً، وأنه يجب أن تركز على أدوار النساء والرجال في إتخاذ القرار، وعلى السيطرة والوصول إلى الموارد الإقتصادية، والعنف ضد المرأة[١٠].

وقد تجرى دراسات إضافية ترافق هذه المسوح أو على نحو منفصل، وهي تساهم في توفير عدد من المؤشرات المراعية للنوع الإجتماعي التي تتحرى عن مساهمات الرجل والمرأة. وغالباً ما تركز هذه الدراسات على قضية معينة، فقد تغطي استفادة الأسر من الموارد البشرية، في حين يركز بعضها الآخرعلى تحسين مقياس التوظيف والبطالة. وقد استخدم تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ هذا النوع من الدراسات لاستبيان الوقت الذي يمضيه

---

[٨] من تلك التقارير التي تهمل النوع الاجتماعي، على سبيل المثال:
الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الصناعي، **نتائج الإحصاء الصناعي للمنشآت الكبيرة**.
حيث لا يقدم هذا الإحصاء شيئاً عن النوع الاجتماعي ويركز على المنشآت الصناعية كونها مؤسسات إنتاجية خالصة، ولا يوجد تصنيف للعاملين فيها حسب الجنس، ولا يقدم حساباً لمتوسط أجور كل من الجنسين....

[٩] من هذه التقارير:
إحصاءات التعليم الإبتدائي والثانوي، والتعليم العالي والتعليم المهني، فهي لا تقدم مؤشرات بقدر ما تقدم إحصاءات وجداول لأعداد الطلبة وأعضاء هيئات التدريس، ولا تقدم حساباً للمؤشرات الأساسية الدالة على مكانة المرأة كطالبة أو معلمة.

- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء التربوي، **تقرير رياض الأطفال والتعليم الإبتدائي في العراق للعام الدراسي ٢٠٠٥-٢٠٠٦**؛
- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء التربوي، **معاهد المعلمين والمعلمات للعام الدراسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧**؛
- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء التربوي، **تقرير التعليم الثانوي في العراق ٢٠٠٦-٢٠٠٧**؛
- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء التربوي، **تقرير التعليم الموازي والتدريب المهني والتطويري في العراق ٢٠٠٦-٢٠٠٧**؛
- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء التربوي، **تقرير التعليم الجامعي التقني في العراق لعام ٢٠٠٦-٢٠٠٧**.

[١٠] Tony Beck, op. cit, p.12
ويتضمن هذا الدليل عدداً من التوصيات الخاصة بإعداد المسوح المراعية للنوع الاجتماعي.

كل من المرأة والرجل في القيام بنشاطات تتعلّق بالسوق وغيره، وقد تم جمع معطيات الدراسات في ١٤ بلداً صناعياً وتسعة بلدان نامية وثمانية بلدان أخرى في أوروبا الشرقية[١١].

وخلال السنوات الماضية، أنجز الجهاز عدد من المسوح في هذا المجال. وابتداءً من عام ٢٠٠٤ نشط الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في إنتاج تشكيلة متنوعة من المسوح المهمة. التي يعرض الجدول٣ بعضاً منها، إلى جانب أهداف هذه الدراسة.

في ظل إدراك صعوبة تنفيذ التعداد السكاني الشامل في موعده المحدد عام ٢٠٠٧، تزايد الإعتماد على أسلوب المعاينة العشوائية العنقودية التي تعتمد على توصيف مجتمع الدراسة في صورة طبقات (ريف وحضر...)، تتألف من مجموعة محددة من العناقيد، المكونة بدورها من مجموعة محددة من الأسر، يجري بعدها إختيار عينة عشوائية من تلك العناقيد، عبر إجراء مسح شامل أو جزئي لمفردات العينة. ويجري جمع البيانات عن طريق المقابلات الشخصية التي يقوم بها الباحثون الميدانيون، وهذا ما انعكس إيجاباً على رفع نسبة الاستجابة في جميع المسوح المنفذة وتقليص نسبة الاستمارات المستبعدة.

ويتحدد حجم العينة على أساس مجموعة من المعايير تشمل: نسبة الثقة، والخطأ المسموح به، والتباين عن القيم الإجمالية، ونسبة عدم الإستجابة، وتأثير التصميم، ومتوسط حجم الأسرة، ونسبة الفئة المستهدفة. ويحتسب فيما بعد حجم العينة المكافئة لتمثل النسب السكانية لكل محافظة، التي يؤلف مجموعها حجم العينة الكلية في البلد عامة. وغالباً ما تصمم المسوح لتوفير تقديرات عن عدد معين من المؤشرات حسب نوع المسح وأغراضه والفئة المستهدفة وبيئة السكن (ريف– حضر)، والمحافظة. وهي تستند في الغالب على نتائج تعداد عام ١٩٩٧ كونها قاعدة عامة للمعلومات.

وتعد هذه المسوح الوسيلة الأساسية في توفير إحصاءات مصنفة حسب الجنس ومؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي ويعتبر المسح العنقودي المتعدد المؤشرات (MICS) من أكثر المسوح شمولاً وتركيزاً في توفير مؤشرات مراعية لقضايا النوع الاجتماعي[١٢].

الجدول ٣: دورية مسوح الأسرة المنفذة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات

السنة	المسح	التغطية	الجهات المنفذة والساندة	دورية المسح	حجم العينة (أسرة)
١٩٩٣	المسح الإجتماعي - الإقتصادي للأسرة العراقية لسنة ١٩٩٣	١٥ محافظة	COSIT, WB	غير منتظم	ـــــ
١٩٩٥	المسح العنقودي المتعدد المؤشرات لسنة ١٩٩٥ (MICS-1)	١٥ محافظة	COSIT, UNICEF	منتظم	ـــــ[١]

[١١] Tony Beck, op. cit, p.13

إن هذه الدراسات لا تخلو من عيوب ومشاكل في الإعداد، فضلاً عن المشكلات المنهجية، إلا إنها تبقى وسيلة مهمة في توفير البيانات المراعية للنوع الاجتماعي.

[١٢] هو مسح وطني على مستوى الأسرة يغطي معظم مجالات الصحة، والتعليم، والحماية، ووضع النساء والأطفال وقد استحدثته اليونيسيف عام ١٩٩٥، ومنذ ذلك الحين، يتم إجراؤه بشكل دوري. وقد شكلت المؤشرات المستقاة منه مادة أساسية في إعداد تقارير رصد أهداف الألفية وبعض مؤشرات تقرير التنمية البشرية، خصوصاً أنه يُعتبر من أحدث المسوح وأكثرها شمولاً لمؤشرات مراعية لقضايا النوع الاجتماعي.

١٩٩٩	مسح وفيات الأمهات والأطفال في العراق لسنة ١٩٩٩[١]	١٥ محافظة	COSIT,MOH, WHO	غير منتظم	٢٤٠٠٠
٢٠٠٠	المسح العنقودي المتعدد المؤشرات لسنة ٢٠٠٠ (MICS-2)	١٥ محافظة	COSIT, UNICEF	منتظم	١٣٤٣٠
٢٠٠٢	المسح الإجتماعي - الإقتصادي للأسرة العراقية لسنة ٢٠٠٢	١٥ محافظة	COSIT, WB	غير منتظم	٣٥١٠
٢٠٠٢	مسح المعرفة والمواقف والممارسات ٢٠٠٢	١٥ محافظة	COSIT, UNICEF	غير منتظم	٣٥١٠
٢٠٠٣	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٣	١٥ محافظة	COSIT, وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	منتظم	٢٤,٩٠٠
٢٠٠٣	مسح تقويم الحالة التغذوية للأسرة في العراق لسنة ٢٠٠٣	———	COSIT, WFP	منتظم	———[١]
٢٠٠٤	مسح الأحوال المعيشية ٢٠٠٤	١٨ محافظة	COSIT, FAFO	كل خمس سنوات	٢١٦٦٨
٢٠٠٤	مسح التشغيل والبطالة/ المرحلة الأولى ٢٠٠٤	١٥ محافظة	COSIT	منتظم	٢٤٩٠٠
٢٠٠٤	مسح معارف ومواقف وممارسات الشباب لسنة ٢٠٠٤	١٨ محافظة	COSIT, UNICEF	غير منتظم	١٠,٥١٠
٢٠٠٥	مسح التشغيل والبطالة /المرحلة الثالثة ٢٠٠٥	١٤ محافظة	COSIT	منتظم	٢٤٩٠٠
٢٠٠٥	مسح تحليل الأمن الغذائي والفئات الهشة	١٨ محافظة	COSIT, WFP	منتظم	٢٢٠٥٠
٢٠٠٦	مسح التشغيل والبطالة /المرحلة الرابعة ٢٠٠٦	١٥ محافظة	COSIT	منتظم	١٥,٢٢٨
٢٠٠٦	المسح العنقودي المتعدد المؤشرات لسنة ٢٠٠٦ (MICS-3)	١٨ محافظة	COSIT, UNICEF,MOH	منتظم	١٨,١٤٤
٢٠٠٧	المسح الاجتماعي - الاقتصادي للأسرة العراقية لسنة ٢٠٠٧(٣)	١٨ محافظة	COSIT, WB	منتظم	١٨١٤٤
٢٠٠٨	مسح التشغيل والبطالة / الفصل الأول ٢٠٠٨(٣)	١٨ محافظة	COSIT	منتظم	٢٤٩٠٠

[١] لم يتسن للباحث الاطلاع عليه بسبب فقدانه أثناء الحرب الأخيرة (٢٠٠٣)

[٢] اجري عام ١٩٩٩ مسحان الأول شمل محافظات إقليم كردستان (اربيل، دهوك والسليمانية) ونفذ ما بين (٢٢ نيسان| ابريل 12 - أيار| مايو ١٩٩٩) لعينة بلغت ١٦,٠٠٠ أسرة. فيما اجري المسح الثاني في باقي محافظات العراق الخمس عشرة ونفذ في (٢٠ شباط| فبراير – ١٧ آذار| مارس ١٩٩٩) وشمل ٢٤,٠٠٠ أسرة. وقد صدر في عام ٢٠٠٥ تحليل معمق لنتائجهما باللغة الانكليزية. انظر:
Ministry of Health, COSIT & WHO, The In Depth Analysis Report of Iraq Child and Maternal Survey 1999, 2005

[٣] لم تنشر نتائجه حتى إعداد هذا التقرير (أيلول| سبتمبر ٢٠٠٨)

إن الأستناد على نتائج تعداد عام ١٩٩٧ يشكل أحد مواطن الخلل في منهجية التحليل العام، ذلك أنه ينطوي على افتراض استمرار الاتجاهات السكانية منذ ١٩٩٧ حتى الوقت الحاضر، وهو يغفل عن التبدلات السكانية وتغير الاتجاهات بفعل الظروف الاستثنائية التي مرت بالبلد منذ ذلك الحين مروراً بالعقوبات الاقتصادية التي استمرت حتى عام ٢٠٠٣، وانتهاء بالظروف الأمنية التي أثرت في المشهد السكاني من خلال عمليات التهجير القسري والهجرة الدولية والقتل. فأغلب الإسقاطات السكانية مبنية على افتراض أن صافي الهجرة يساوي صفراً، لعدم توافر البيانات الدقيقة التي تساعد على تقديره[١٣]، مما يضعف التقديرات التي بنيت على هذا التعداد وبخاصة تلك المرتبطة بمعدلات النمو السكاني، والخصوبة، وتوزيع السكان بين المحافظات، والشكل العام للهرم السكاني، فضلاً عن تأثير الأوضاع على مجمل المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية التي تأثرت سلباً بتلك الأوضاع.

٢-٤: نظام الحسابات القومية

يستخدم نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية (United Nations System of National Accounts) في قياس الإنتاج والنمو في معظم دول العالم. ومنذ عام ١٩٤٥، أصبح نظام الحسابات القومية أحد الأدوات المركزية التي تستخدم في عملية صنع السياسة ذات العلاقة بالنظام الإقتصادي الوطني. إن عملية إدخال التحسينات على نظام الحسابات القومية هو أحد المجالات الرئيسية التي يمكن للحكومات فيها إجراء تحسنات لإطار جمع البيانات ومعالجتها من منظور النوع الأجتماعي[١]، وذلك بإستعراض شامل لإطار وعملية جمع البيانات من منظور النوع الإجتماعي .

ويعاني نظام الحسابات القومية في العراق من قصور في مجال إحصاءات القطاع الخاص، المنظم وغير المنظم، مثلما أن هناك قصوراً في حصر الأنشطة الخدمية. وقد اتسع حجم القطاع غير المنظم في ظل خصائص سوق العمل العراقية، وتدني مستويات المهارة وضعف علاقة هذه السوق بالتعليم، حيث تنتشر الأنشطة غير المنظمة في قطاعات الصناعة والبناء والتشييد، وفي تجارة الجملة والمفرد، والصيد، وفي أعمال صيانة السيارات، وغيرها؛ وهناك شحة في المعلومات المتوافرة عنه.

من أكثر العيوب اللافتة هو تحيّز نظام الحسابات القومية في العراق لمساهمة المرأة العراقية في الاقتصاد والمجتمع على العموم. كما أنه يغفل كثيراً عن المشاركة الاقتصادية للمرأة التي تندرج تحت عنوان العمل غير المأجور. لذلك فإن نظام الحسابات القومية في العراق– كغيره من البلدان النامية– يهمل قضايا النوع الاجتماعي وهو بحاجة إلى الكثير من العمل لإدماج منظور النوع الإجتماعي في عملية تطويره.

---

[١٣] الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، تقديرات السكان ٢٠٠٦، ص ١

[١٤] Tony Beck, op. cit, p.13-14

٣ منهجية البيانات: عشرة معايير للتقويم

أقر المؤتمر العالمي الرابع المعني بشؤون المرأة (بيجين ١٩٩٥) أن تقوية أنظمة جمع المعلومات وعملية تصنيف البيانات الإحصائية حسب الجنس، والإعتماد على مؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي، تساهم في تركيز التحليل حول قضايا المرأة وتطبيق سياسات عامة على المستويين المحلي والإقليمي، وتتيح مراقبة الاتفاقيات الدولية وتقويمها، وتنفيذها [١٥].

وفي سبيل زيادة الوعي بأهمية إحصاءات النوع الإجتماعي في صياغة السياسات العامة ورصدها، ودمج النوع الاجتماعي في العمل الإحصائي، تم إنشاء "وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي" في الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، وهي خطوة جاءت في إطار التعاون بين الجهاز والاسكوا. وتسعى الوحدة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تقويم الإحصاءات والمؤشرات المراعية للنوع الإجتماعي وتحليلها؛
- بناء قاعدة بيانات وطنية حول مؤشرات النوع الإجتماعي؛
- إنشاء موقع الكتروني خاص بمؤشرات النوع الإجتماعي؛
- إعداد إطار إستراتيجي لبناء القدرات الإحصائية الوطنية؛ إصدار تقارير ومنشورات تُعنى بالنوع الإجتماعي؛
- العمل على إشراك المستفيدين من هذه الإحصاءات في المؤسسات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والمراكز البحثية.

ولا شكّ في أنه ينبغي أن تستند عملية تقويم المنتجات الإحصائية المتاحة، إلى معايير موضوعية من حيث الجودة، والمنهجية، وإتاحتها لمستخدمي الإحصاءات. وعليه، فإننا نطرح عشرة معايير أساسية لتقويم هذه الإحصاءات:

---

[١٥] وفقاً للهدف ح–٣ من **منهاج عمل بيجين** ينبغي "تعميم الوعي بالنوع الاجتماعي وتصنيف البيانات حسب الجنس ونشر البيانات والمعلومات حول التخطيط والتقييم".
منهاج عمل بيجين، ١٩٩٥.

٣-١: المعيار الأول: تحليل النوع الاجتماعي

يعبّر تحليل النوع الاجتماعي (Gender Analysis) عن الأسلوب الذي يستخدم في دراسة وتبيان التأثيرات المختلفة للأنشطة التنموية على فئات السكان من النساء والرجال. ويختلف وقع تلك التأثيرات على النساء منها على الرجال وفق معايير محددة[١٦]. ويهدف مكون تحليل النوع الاجتماعي إلى تسهيل عملية تطوير نوعية البيانات والمؤشرات المتعلقة بقياس المساواة بين الجنسين.

الإطار(١) : ما هو تحليل النوع الاجتماعي ؟

يمثل تحليل النوع الاجتماعي بعداً جوهرياً في تحليل السياسات العامة، فهو يحدد الطريقة التي تؤثر بها السياسة العامة على كل من النساء والرجال، ويبين كذلك بأن تطبيق سياسة معينة وتنفيذها لا يخلوان من التمييز على أساس النوع الاجتماعي، لذا يتسلح هذا التحليل بالأدوات التحليلية المناسبة ليعكس صورة حقيقية عن وضع المرأة والرجل.

إن التحليل الذي يستند على منظور النوع الاجتماعي يسعى إلى الكشف عن العلاقات القائمة بين أفراد المجتمع، وعن مشاكل التنمية. فهو يساهم في إبراز إختلاف هذه العلاقات ويسهل بذلك في إيجاد حلول للمشاكل التي تعيق عملية التنمية.

وفي التحليل المستند على منظور النوع الاجتماعي، هناك عناصر أساسية لتحديد التأثيرات الإيجابية أو السلبية الناجمة عن تنفيذ البرامج والسياسات التنموية المختلفة:

- من يقوم وبأي مهمة؟
- ما هي مصادر الدخل؟ ومن يحصل على الأجور والعائدات المختلفة؟
- من يتسنّى له الوقت للتعامل مع ممارسة أنشطة المشروع المختلفة ومتى؟
- من المسؤول عن اتخاذ القرارات المختلفة ومتى؟
- من الذي يسيطر على الموارد الأساسية؟

يتقاسم الرجال والنساء مسؤوليات تتمثل بعلاقات النوع الاجتماعي لمجتمع معين وفترة زمنية محددة، والتي تتشكل بدورها من مجموعة واسعة من المؤسسات، و تتمثل في علاقات تراتبية تقوم في الغالب على تهميش النساء. وتميل بعض المجتمعات إلى إكساب هذه العلاقات شرعية وقبولاً عاماً فتتأصل في بنية الثقافة المحلية. ومع ذلك، تشكل علاقات النوع الإجتماعي دينامية وتنوعاً فتمتد إلى الكثير من الاعتبارات التي تشمل: الطائفة، والطبقة، والعمر، والحالة الإجتماعية، والوضع الأسري...

إنّ أي تحليل يراعي منظور النوع الإجتماعي يعني برصد التأثيرات المختلفة الناجمة عن عملية التنمية في كافة مراحلها على كل من النساء والرجال. من هنا يكتسب تصنيف البيانات حسب الجنس أهمية كبيرة لفهم ماهية تلك التأثيرات[١٧]. والجدير بالذكر أن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هما من الأمور الضرورية التي ينبغي تطبيقهما لتحقيق التنمية البشرية. لكن هذه القضية تكتسب خصوصية كبيرة تقوم على طبيعة المجتمع العراقي والظروف الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية التي أثرت، ولا تزال تؤثر في صياغة شكل

---

[١٦] صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفم)، النوع الاجتماعي: حقيبة مرجعية.
وكذلك:
UNDP, **Gender in Development Programme, gender analysis, UNDP Learning and Information Pack**. Available at: (http://www4.worldbank.org/afr/ssatp/Resources/HTML/Gender-RG/Source%20%20documents/Tool%20Kits%20&%20Guides/Gender%20Mainstreaming/TLGEN1%20UNDP%20Gender%20Mainstreaming%20Learning%20Manual%20and%20Toolket/TLGEN1.6%20UNDP%20GenderAnalysis%20toolkit.pdf)

[17] Parker, A. Rani, **Another Point of View: A Manual on Gender Analysis Training for Grassroots Workers** ,UNIFEM, New York, 1993. Available at: (http://www.popline.org/docs/1052/100149.html)

وطبيعة العلاقة بين المرأة والرجل. ومهما يكن من أمر فإن تحليل النوع الإجتماعي مهم في توصيف المشهد التنموي في العراق، خصوصاً أنه لم يجر حتى الآن أي فحص وتحليل نظري وعملي شامل ومعمق لقضايا النوع الإجتماعي في البلد. ولم تول أدبيات التنمية البشرية في العراق اهتماماً جدياً بقضايا النوع الإجتماعي، بل اكتفت بالتحليل على أساس الجنس، وهو تحليل أوّلي، أقل سعة وشمولاً عن تحليل النوع الاجتماعي [١٨].

وهنا لا بد من طرح سؤال: إلى أي مدى استُخدمت أدوات تحليل النوع الاجتماعي في إعداد الإحصاءات ؟

إن الإجابة عن هذا السؤال قد تكون قاسية؛ إذ لا وجود لمثل هذا التحليل في أغلب الإحصاءات المتوافرة بإستثناء مسح الأحوال المعيشية، والمسح العنقودي المتعدد المؤشرات، والمسح الإجتماعي والإقتصادي، ومسح التشغيل والبطالة (إلى حد ما)، فالإحصاءات الأخرى تفتقر إلى مثل هذا التحليل.

إن أهمية تحليل النوع الاجتماعي تكمن في إمكانية كشفه عن مدى توفير الفرص المتاحة لتمكين المرأة العراقية، ويكشف عن مكانتها في المجتمع، كما يساهم في الوصول إلى استنتاجات مهمة لترشيد البرامج التنموية والسياسة العامة، وفي تقديم التوصيات لمتخذي القرار.

٣-٢: المعيار الثاني: آليات جمع بيانات مراعية للنوع الأجتماعي

إن المعيار الثاني من معايير تقويم المنهجية يقوم على تقويم آليات جمع البيانات المراعية لمنظور النوع الأجتماعي، والطرق والمنهجيات المناسبة التي أتبعت في جمع البيانات بشكل يراعي خصوصيات المرأة ودورها في المجتمع الذي يجري البحث عنه، إضافة إلى التحري عن تخصيص جزء من استمارات جمع البيانات لتسهيل مقارنة المرأة مع الرجل.

تجمع الإحصاءات عادة بصورة تقليدية، إذ تتكرر صيغة الاستمارات التي تستخدم سنوياً للقطاعات نفسها. لهذا فإن الإحصاءات التي تعرض في المجموعة الإحصائية السنوية والتقارير الإحصائية السنوية تتشابه في المظهر العام وفي ترتيب الجداول. أما الفرق الوحيد الذي يطرأ سنوياً فيتمثل في الإحصاءات التي تتجدد[١٩].

إنّ القيام بمسوح حديثة متعددة الأغراض، كما هو الحال بالنسبة لمسح المتعدد المؤشرات، فضلاً عن جمع عدد من المسوح في إستمارة واحدة، كالمسح الإقتصادي والإجتماعي للأسرة، واعتماد صيغة متطورة في تصميم العينات عند إجراء مثل هذه المسوح، هي محاولات جريئة وجيدة في إستخدام منهجيات حديثة.

وتشير مراجعة الإستمارات الخاصة بالمسوح المنفذة إلى إن اغلبها لم يراعي منظور النوع الإجتماعي بإستثناء بعض المسوح التي أفردت للمرأة إستمارات خاصة، مثل مسح الحالة التغذوية ٢٠٠٣، ومسح الأحوال المعيشية[٢٠] (٢٠٠٤)، والمسح العنقودي المتعدد المؤشرات ٢٠٠٦، ومسح صحة الأسرة ٢٠٠٦/٢٠٠٧،

---

[١٨] حسن لطيف كاظم وعاطف لافي السعدون، **حال التنمية البشرية في العراق: سجل التدهور**، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، العدد (٤)، ٢٠٠٧، ص٢٠٩

[١٩] على سبيل المثال، عند مقارنة المجموعة الإحصائية لأي سنتين، نجد أن هناك عشرات الجداول المكررة سواء دون تحديث أو بتحديث بسيط.

أما التقارير القطاعية الإحصائية السنوية فهي متشابهة من حيث الإحصاءات التي تقدمها سنويا.

[٢٠] ركز الاستبيان الخاص بالمرأة في مسح الأحوال المعيشية على النساء في عمر (١٥-٥٤ سنة) وتناول تاريخ الانجاب وصحة الطفل.

والمسح الإقتصادي والإجتماعي للأسرة ٢٠٠٧. حيث تخصص إستمارة للمرأة في كل أسرة يشملها المسح، وفقاً لمعاييراليونيسيف في إعداد إستمارات المسح[٢١]، ومعايير منظمة الصحة العالمية[٢٢].

ولم تتوافر في إستمارة التعداد العام للسكان عام ١٩٩٧، إلا بعض الأسئلة الخاصة بالمرأة والتي تتصل بالحالة الزوجية، ومدة الزواج، وعدد المواليد وبقائهم على قيد الحياة. فيما تتضمن مسوح المعارف والمواقف تشكيلة متنوعة من الأسئلة الخاصة بمعارف النساء ومواقفهن إزاء القضايا التي تهمهنّ. وتوفر هذه المسوح مؤشرات نوعية عديدة عن القضايا قيد البحث [٢٣]. غير أن وحدة جمع البيانات في التعداد،الجهة المسؤولة عن تبويب البيانات، لم تراعي قضايا النوع الاجتماعي في عملية تصنيف الإحصاءات وتبويبها وبإجراء التقاطعات اللازمة لاستخراج مؤشرات مراعية لمنظور النوع الإجتماعي، وإستبيان مكانة المرأة في المجتمع، وإنما اكتفت بتصنيف البيانات حسب الجنس.

٣-٣: المعيار الثالث: جمع البيانات المصنفة حسب الجنس

تشكّل البيانات المصنفة حسب الجنس آليّة مفيدة لتسليط الضوء على أوضاع المرأة، لكنّها ليست كافية في حد ذاتها. مع ذلك فإن هذه البيانات تعد خطوة أولى في الاتجاه الصحيح ضمن إطار الإحصاءات الوطنيّة. إن البيانات المصنفة حسب الجنس تحتاج إلى دراسة للتحقق من أنها تعكس الحقائق الحياتيّة والعلاقات القائمة بين النّساء والرّجال بشكل صحيح. كما تبرز الحاجة إلى خلق مؤشّرات تعكس بدقة عمل المرأة غير المأجور وعملها في القطاع غير الرّسمي على سبيل المثال. وقد كانت الإحصاءات الرسمية المعيارية تتجاهل تلك المؤشرات وتسيء تقدير مساهمات المرأة في المجال الإقتصادي[٢٤].والهدف الأساسي من جمع بيانات مصنفة حسب الجنس يكمن في الوصول إلى مؤشّرات مراعية للنّوع الاجتماعي التي تتيح رصد التغيّر وقياس آثر السياسات أو البرامج على كل من المرأة و الرجل وذلك بأحتساب قيمة المؤشر بشكل منفصل لكليهما. كما أن تقاطع المؤشر عبر المجموعات الفرعية لكل جنس يوفر إستنتاجات قيمة لترشيد عملية تصميم البرامج وصياغة السياسات و بالأخص عندما يكون الاختلاف كبير بين الجنسين في قيم المؤشرات.

وبناءً على ذلك، يجب أن تصنف البيانات حسب الجنس حيث أمكن، كما يجب أن يتم تقاطعها مع متغيرات متعددة مثل:

- التصنيف حسب العمر؛
- التصنيف حسب الحالة الإجتماعية – الإقتصادية
- التصنيف حسب النشاط الإقتصادي
- التصنيف حسب المستوى الوطني والمناطق والأقاليم؛ الخ.. وتقاطعهم مع البعض الاخر.

إذ يمكن لهذا النوع من المعلومات أن يساعد على تقديم تحليل أوسع لعلاقات النوع الإجتماعي و تحديد مكانة المرأة والرجل الإجتماعية والإقتصادية في المجتمع المعني.

---

[٢١] الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **المسح العنقودي متعدد المؤشرات ٢٠٠٦ : التقرير الأولي**، آذار | مارس ٢٠٠٧، ص ١٣.

[٢٢] وزارة الصحة، وآخرون، **تقرير مسح صحة الأسرة في العراق ٢٠٠٦|٢٠٠٧**، ص ١٣.

[٢٣] الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **مسح المعرفة والمواقف والممارسات ٢٠٠٢**.

الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **نتائج مسح معارف ومواقف وممارسات الشباب لسنة ٢٠٠٤**.

الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **مسح معارف ومواقف وممارسات الشباب في العراق (KAP-2) لسنة ٢٠٠٤**، كانون الأول|ديسمبر ٢٠٠٥.

[24] Watch, H. and Hazel Reeves, **Gender and Development: Facts and Figures, Report No.56**. Bridge, Institute of Development Studies, UK, 2000. Available at: (http://www.bridge.ids.ac.uk/reports/re56.pdf).

وعموماً، يمكن القول إنّ الإحصاءات تقصّر بعض الشيء في هذا المجال وبخاصة بالنسبة للإحصاءات والمؤشرات الصادرة خلال حقبة العقوبات الاقتصادية، إذ أن هناك تقصيراً في تصنيف البيانات حسب الجنس فيما يتعلق ببعض المؤشرات الخاصة بالوصول إلى الموارد، وتلك التي تتعلق بالبيئة، والموارد المائية، والميزانية العامة. ففي المجموعة الإحصائية السنوية التي تصدر عن الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، نجد أن قروض المصرف الزراعي التعاوني، وعدد المكائن الزراعية، وأعضاء الجمعيات الفلاحية، وتوزيع الملكيات الصناعية، ونصيب الفرد من الماء، وعدد العاملين في القطاع الخاص، وعدد العاملين في أبنية القطاع العام، كلها ليست مصنفة حسب الجنس[٢٥].

بل إن مسوحاً حديثة لم تصنف بياناتها حسب الجنس، فعلى سبيل المثال، في مسح صحة الأسرة في العراق ٢٠٠٦/٢٠٠٧، نجد أن بيانات وفيات الأطفال ليست مصنفة حسب الجنس رغم أهميتها[٢٦]. وبالمثل كان من الممكن تصنيف بعض بيانات المسح البيئي لسنة ٢٠٠٥ حسب الجنس[٢٧]. كما يقصّر المسح الإقتصادي والإجتماعي لسنة ٢٠٠٦ في تصنيف الكثير من مؤشراته حسب الجنس. وكشفت الدراسة عن قصور في تصنيف الكثير من المؤشرات المهمة حسب الجنس[٢٨].

من جهة أخرى، نجد أن البيانات السكان المصنفة حسب العمر قد تم تجميعها على أساس فئات خمسية[٢٩] (خمس سنوات). ويعد تصنيف العمر على أساس فئات خمسية تصنيف غير مراعي لمنظور النوع الإجتماعي فهو لا يلحظ التوجهات الجديدة نحو التركيز على ثلاث مجموعات رئيسة هي: السكان في أعمار (٠–١٤) و(١٥–٦٤) و(٦٥ +). كما يهمل هذا التصنيف مرحلة المراهقة (عمر ١٥–١٩)[٣٠]. إن تبويب البيانات على هذا النحو يساعد في تقدير إحتياجات هذه الفئات العمرية من السكان لكلا الجنسين لا سيما وأن لكل مجموعة إحتياجاتها الخاصة التي يجب مراعاتها عند وضع السياسات.

وتختفي البيانات المصنفة على أساس المجموعة الإقتصادية من معظم المنشورات ذات العلاقة، فإحصاءات العمل مثلاً، لا تلتزم بالتصنيف الإقتصادي لمكونات عرض العمل: العاملون بأجر، والعاملون لحسابهم، والعمال العائليون، والتي ينبغي أن تكون مصنفة حسب الجنس. وكذلك بيانات أجور النساء في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات. إن تصنيف البيانات حسب المجموعات الإجتماعية – الإقتصادية يمكن أن يكشف عن جوانب من التحيز تجاه المرأة عند كل مستوى من المجموعات. ويسعى الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات إلى تعزيز تصنيف البيانات حسب المجموعة الإقتصادية، وتوفير الإحصاءات عن أجور النساء[٣١].

وفيما يتعلق باحتساب المؤشرات على مستوى المناطق والمحافظات، فقد خطا الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات خطوات ايجابية في هذا المجال؛ حيث تضمّن تقرير التنمية البشرية الوطني الذي جري

---

[٢٥] أنظر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **المجموعة الإحصائية السنوية**.

[٢٦] أنظر: وزارة الصحة، وآخرون، **تقرير مسح صحة الأسرة في العراق ٢٠٠٦/٢٠٠٧**، جدول ٢٥ وجدول ٢٦، ص ٦١.

[٢٧] الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **المسح البيئي في العراق لسنة ٢٠٠٥**، حزيران/يونيو ٢٠٠٦، الجداول (١، ٤، ٥، ١٤، ١٧، ٢٤، ٢٨، ٤٣).

[٢٨] أنظر الجداول ١٥، و١٦، و ١٧ من هذه الدراسة.

[٢٩] أنظر كعينة من هذه الجداول:
الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٤**، وعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، الجداول (٢/٤)، (٢/٦).
وحتى مسوح التشغيل والبطالة التي أجريت منذ عام ٢٠٠٣ التزمت بتجميع البيانات في جداولها حسب الفئات العمرية الخمسية أيضاً.

[٣٠] أنظر: قاعدة بيانات النوع الاجتماعي الخاصة بالبنك الدولي:
(http://devdata.worldbank.org/GenderStats)

[٣١] مقابلة مع الدكتور مهدي العلاق رئيس الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، أجريت في بغداد بتاريخ ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

العمل على إصداره خلال عام ٢٠٠٨، مؤشرات وأدلة على مستوى المحافظات[٣٢]، فضلاً عن احتساب المؤشرات المصنفة حسب الجنس على المستوى الوطني.

أما على صعيد التغطية الزمنية، فان إحصاءات النوع الاجتماعي المتوافرة لا تغطي سلسلة زمنية طويلة . حيث ولا يزال الكثير من بيانات المجموعة الإحصائية السنوية يعود تاريخها إلى أربع أو خمس سنوات خلت. ويتطلب ذلك إلى جهد كبير لاستكمال البيانات وتحديثها.

كما أن الإحصاءات التي أنجزت خلال حقبة العقوبات قد أهملت إقليم كردستان الذي كان خارج سلطة الحكومة المركزية. فضلاً عن أن عدم شمول بعض المناطق الجغرافية، يشكل مشكلة قائمة بسبب تأثير الوضع الأمني خلال إعداد المسوح بعد عام ٢٠٠٣[٣٣]. مع ذلك، فقد شمل مسح الأحوال المعيشية في العراق ٢٠٠٤[٣٤]، وخارطة الحرمان، ومستويات المعيشة في العراق، جميع مناطق العراق وإن "تم استبعاد الأسر البدوية التي تقع ضمن ٣٧ منطقة مختلفة، بسبب صعوبة تحديث اطر هذه الوحدات، وصعوبة متابعتها ميدانيا ضمن ما هو متاح من وقت محدد لتنفيذ المسح".[٣٥]

كما أن هناك إهمالاً في أجراء تقاطعات في البيانات. فعلى سبيل المثال، لا توفر المسوح والتعداد السكاني معلومات عن تأثير الزواج المبكر على المستوى التعليمي، من خلال مؤشرات معرفة بالقراءة والكتابة والمستوى الدراسي الذي بلغه المجتمع موضوع البحث، والتسرب من الدراسة.

٣-٤: المعيار الرابع: طرق فحص التفاوت بين الجنسين

تتباين طرق فحص التفاوت بين الجنسين، وهي تعتمد على طرق كمية أو نوعية في جمع البيانات عن الظواهر المدروسة. وتسعى الطرق الكمية إلى قياس التغير من خلال الاعتماد على حقائق عددية أو إحصائية أو نواتج مادية؛ في حين تسعى الطرق النوعية إلى التعرف على أراء الناس تجاه القضايا التي تهمهم تجمع في الغالب من خلال استطلاعات الرأي العام.

إن أغلب الإحصاءات تستند إلى طرق كمية. أما الطرق النوعية فإنها تأتي لإثبات صحة الاتجاه العام الذي أكدته الطرق الكمية. ولا تتوافر دراسات تتعلق بأبعاد النوع الإجتماعي في المجتمع والمؤسسات لرصد أراء الأفراد نحو الذكورة والأنوثة في مواقف العمل والتعليم وغيرها من الأنشطة.

وبالإجمال، يمكن القول إنّ هناك قصوراً في إعتماد طرق متنوعة لفحص التفاوتات بين الجنسين، والركون إلى الطرق التقليدية في التحليل، وعدم إعتماد طرق أو أطر تحليلية مبتكرة.

---

[٣٢] مسودة التقرير الوطني للتنمية البشرية ٢٠٠٨.

[٣٣] نقدر أن أكثر من ثلثي المسوح المنفذة بعد ذلك العام لم تتمكن من تغطية البلد بالكامل. انظر الجدول (٣) من هذا التقرير.

[٣٤] الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **مسح الأحوال المعيشية في العراق ٢٠٠٤**، الجزء الثاني، التقرير التحليلي.

[٣٥] الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ٢٠٠٦**، الجزء الثالث، الملف الإحصائي، ص ٢.

٣-٥: المعيار الخامس: المقارنة الدولية

إن قيام الجهاز الإحصائي بإستخدام المفاهيم والتصنيفات والمعايير الدولية يعزز إتساق الأنظمة الإحصائية وكفاءتها على جميع المستويات الرسمية، كما أنه ينبغي جمع المؤشرات المراعية للنوع الإجتماعي وإحتسابها وفقاً للتعريفات الدولية. حين تكون هذه التعريفات أحياناً غير دقيقة، ويجب أن تتجه البيانات والمؤشرات التي تم جمعها، نحو تحقيق أفضل الشروط المتوافرة بما يسمح بإستخدامها في المقارنات الدولية.

وعلى ما يبدو فإن الجهاز المركزي للإحصاء يسعى جاهداً إلى أن تستند بياناته وإحصاءاته إلى أطر مفاهيمية واضحة ومحددة، وأسس منهجية سليمة ومعتمدة في المنظمات العلمية والفنية، المحلية والدولية، المتخصصة، وبالتالي تكون هذه البيانات والإحصاءات قد جمعت وفقاً لمفاهيم وتعاريف وأساليب موحدة[٣٦].

ويعتمد الجهاز معظم الإحصاءات المفاهيم الدولية الصادرة عن المنظمات الدولية المعنية. وهذا أمر طبيعي في ظل قِدم الممارسات الإحصائية في العراق، والإصرار على ملاءمتها مع المعايير الدولية.

ويهتم الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات بجودة الإحصاءات وبسلامة عمله، وبالإلتزام بالمعايير الدولية المعتمدة من خلال التأكيد على أهمية وجود إحصاءات رسمية عالية الجودة وشاملة وموثوق بها. وفي عام ٢٠٠٥، بادر العراق بالإنضمام إلى نظام صندوق النقد الدولي المعروف بإسم النظام العام لنشر البيانات[٣٧] (GDDS)، كما وقام بإعداد قائمة بالبيانات الوصفية (Metadata).

ويقوم الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات بإجراء تقويم دوري لإحصاءاته لإستبيان التقدم المحرز، بالإضافة إلى التدقيق الميداني والمكتبي[٣٨] والمطابقة مع السجلات الإدارية. إضافة إلى ذلك، فقد أنشأ لجنة خاصة لإدارة تطوير جودة البيانات والتدقيق فيها.

---

[٣٦] عدنان شهاب حمد، **نشر البيانات: تجربة الجهاز المركزي للإحصاء في جمهورية العراق**، وقائع ندوة ترويج ونشر البيانات، المنعقدة في دمشق، ١-٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٠، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد، ص ٥٤.

[٣٧] هو نظام صادر عن صندوق النقد الدولي إنتمى إليه عدد من الدول بشكل طوعي لتطوير أنظمته الإحصائية. ومن أهم أهداف هذا النظام، تحسين مستوى الشفافية في نشر البيانات الإحصائية و"ضمان إقامة النظم الإحصائية وإدارتها بسبل تسمح بإنتاج الإحصاءات ونشرها وفقاً للمبادئ والممارسات التي تكفل معايير إمتياز عالية المستوى" (ص ٥). وتكمن أهمية إشتراك العراق في هذا النظام، في أنه ينص على ضرورة تطوير البيانات الإحصائية جودةً وحداثةً وشفافيةً ودقةً، وتوسيع دائرة الإطلاع على البيانات الإحصائية والإهتمام بها وإستخدامها من خلال النشر. وتشكل هذه العناصر مجتمعة الشروط اللازمة لضمان العضوية. وللنظام أربعة أبعاد ترتبط بجودة البيانات هي: البيانات؛ ونطاق التغطية، والدورية، والحداثة؛ والجودة؛ والصحة؛ وجعل البيانات متوافرة للإطلاع العام.
حول هذا النظام انظر:
- صندوق النقد الدولي، **مرشد إلى النظام العام لنشر البيانات**، إدارة الإحصاءات، ٢٠٠٢.

[٣٨] تختلف أساليب التقويم التي يعتمدها الجهاز وفقاً لنوع المسح وشموله، وتتراوح مراحل التقويم بين ٢-٦ مراحل، ففي المسوح الواسعة مثل المسح الإقتصادي والإجتماعي، هناك ست مراحل للتقويم تتمثل في ستة إستمارات للتقويم هي: التدقيق المكتبي في كافة الإستمارات؛ تقويم أداء الباحث الميداني؛ إعادة المقابلة؛ منسق المحافظة؛ تدقيق وسيطرة إقليمية للمشرف الإقليمي؛ تقويم غرفة العمليات للعمل في المحافظة.

٣-٦: المعيار السادس: الموثوقية

يجب أن تكون البيانات على مستوى معيناً من الثقة، وما يعزز هذه الموثوقية هو مقارنة نتائج الإحصاءات بعضها ببعض. إذ تؤدي مطابقة نتائج مسح معين مع إتجاهات التعداد العام للسكان إلى تعزيز الثقة بجودة المسوح.

فعلى سبيل المثال، عند مقارنة نتائج تقدير وفيات الأطفال الرضع في مسح الأحوال المعيشية لعام ٢٠٠٤، لوحظ وجود إنخفاض كبير عن التقديرات السابقة. فقد أظهر المسح أن هناك ٣٢ طفلاً يموتون في السنة الأولى من حياتهم من بين ١,٠٠٠ حالة ولادة في فترة (١٩٩١-٢٠٠٠). بالمثل قدّر معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بنحو ٤٠ لكل ١,٠٠٠ حالة ولادة. وكلا المعدلين منخفضان بشكل ملحوظ عن التقديرات السابقة لوفيات الأطفال والرضع في العراق. وبعد تقويم البيانات أصبح واضحاً أن معدلات الوفيات ستكون أقل مما هو متوقع، حيث تم الإنتباه بشكل خاص إلى الجزء المخصص لتاريخ الإنجاب خلال إجراء المقابلة. وتم إجراء مقابلات ضبط للتأكد من جميع الوفيات والولادات، واختيرت ٥٠٠ أسرة في بغداد وأجريت المقابلة معها للمرة الثانية. وعندما تأكد وجود حذف لبعض الولادات والوفيات، تقرر إجراء مقابلات ثانية مع جميع الأسر بإستخدام الإستبيان المصغر[٣٩].

مع ذلك، فلم تتم مراجعة أسباب إرتفاع مؤشرات التحاق البنات إلى البنين في مراحل التعليم الثلاث، مثلما لم تجر مقارنتها بالتقديرات التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

ومن أبرز الدلائل على موثوقية البيانات والإحصاءات المنتجة هو الإستشهاد بها في الدراسات المحلية والدولية، والتقارير التي تصدرها المنظمات المحلية والدولية. وعلى ما يبدو أن منتجات الجهاز المركزي للإحصاء تحظى بالقبول على المستوى المحلي، إذ إن جميع الدراسات المحلية، الأكاديمية منها بالتحديد التي تتناول الشأن العراقي

[٣٩] أنظر: مسح الأحوال المعيشية ٢٠٠٤، التقرير التحليلي، ص ٥٠.

والتي تحتاج إلى البيانات والإحصاءات لأغراض التحليل، تعتمد على منتجات الجهاز. كما أن الكثير من الدراسات والإحصاءات التي أعدها الجهاز، باتت تظهر في عدد من دراسات، وبحوث المراكز البحثية الدولية[٤٠].

٣-٧: المعيار السابع: الإطار الزمني

يجب أن تكون المؤشرات المراعية للنوع الإجتماعي موثوقة بشكل كاف لتستخدم كسلاسل زمنية. غير أن الكثير من مؤشرات النوع الاجتماعي لا توفر سلاسل زمنية يمكن أن يستخدمها الباحثون في تحليل النوع الإجتماعي. وقد يكون مردُّ هذه المشكلة هو تأثير سنوات العقوبات الإقتصادية (١٩٩٠-٢٠٠٣) التي أثرت على النظام الإحصائي وخلقت فجوات كبيرة في توافر الكثير من الإحصاءات، وإن كان الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات قد نشط بعد ذلك في إنتاج عدد من المؤشرات والإحصاءات.

٣-٨: المعيار الثامن: سهولة الوصول

من المعايير المهمة أيضاً، أن تكون الإحصاءات سهلة الإستخدام والفهم، معروضة ومبوبة بشكل جيد. وعلى الرغم من أن أغلب إحصاءات الجهاز المركزي تلبي هذا الشرط إلا أن بعض المؤشرات غير مفهومة وذات دلالات غير واضحة. فعلى سبيل المثال، في مسح صحة الأسرة في العراق ٢٠٠٦/٢٠٠٧، تم تقسيم معدل وفيات البالغين للمرحلة (٠-١٤) السابقة للمسح ثلاث فترات زمنية من خمس سنوات (الجدول ٢٧)[٤١]؛ وكذلك، وفيات الأمهات للمرحلة (٠-١٤) السابقة للمسح (الجدول ٢٨). وكلا الجدولين مقسمان على الفئات العمرية الخمسية (١٥-٤٩) وهما جدولان غير مفهومان ويصعب تحليلهما[٤٢]. وكان من المستحسن وضعهما في صيغة أكثر بساطة وذلك بإستبدال الفترة الزمنية بالسنة (تاريخ)[٤٣].

إن عرض البيانات وتبويبها بشكل جيد ومناسب يعد سمة مميزة لجودة النظام الإحصائي، ومن هنا تبرز أهمية تنويع طرق عرض الإحصاءات وتحليلها لتفسير ما وراءها من سمات وخصائص تتعلق بالظاهرة التي يجري بحثها. وعليه، فإن تجنب عرض البيانات الخام، وإحتساب المؤشرات يعد أمراً ضرورياً لتسهيل التعامل مع تلك الإحصاءات والاستفادة منها إلى أقصى حد.

---

[٤٠] كعينة من هذه الدراسات:

Keith Crane, **Accelerating Economic Progress in Iraq**, The RAND Corporation, July 2005

Christine Tapp, (and others), **Iraq War mortality estimates: A systematic review, Conflict and Health 2008**, Available at: (http://www.conflictandhealth.com/content/2/1/1).

The New England Journal of Medicine, Iraq Family Health Survey Study Group, **Violence-Related Mortality in Iraq from 2002 to (Massachusetts Medical Society) 2006**. Available at: (http://content.nejm.org/cgi/content/full/NEJMsa0707782)

[٤١] الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **مسح صحة الأسرة في العراق ٢٠٠٦/٢٠٠٧**، الجدول ٢٧.

[٤٢] قام الباحث بإختبار مجموعة من ١٠ أفراد من طلبة الدراسات العليا في قسم الإقتصاد عبر سؤالهم عن تقديم شرح موجز للجدولين خلال وقت محدد (١٠ دقائق)، ولم يفلح سوى إثنين منهم في تقديم شرح صحيح لهما.

[٤٣] وبالمثل إنطوت بعض المسوح على جداول ذات مضامين غير مفهومة، ويقدم الجدول التالي عينة لهذه الجداول:

المسح	الجدول/ الصفحة	الملاحظات
مسح المعرفة والمواقف والممارسات ٢٠٠٢ (KAP-2)	(٢١)/ ص ٥٣ (٢٢)/ ص ٥٤	لم تبين في الجدولين هل إن المقصود معدل الالتحاق الإجمالي أم الصافي.
مسح الأحوال المعيشية	(٢-١١)/ص ٥٠	معدلات وفيات الأطفال غير مبينة حسب الأعمار من ١-٥ سنوات.

غير أن الكثير من الإحصاءات المتوفراة لا تلبي هذا الشرط. فغالباً ما تُعرض البيانات والإحصاءات في هيئة جداول (أو رسوم بيانية) من دون إحتساب المؤشرات منها، وهذا ما تتصف به معظم المنتجات الوطنية وفي مقدمها التقارير القطاعية، بعكس المنتجات التي تكون نتاج عن شراكة خارجية، فإنها تلبي هذا الشرط.

٣-٩: المعيار التاسع: قياس الأثر

إن المؤشرات والإحصاءات يجب أن تحقق، حيثما أمكن، قياس نتيجة، أو أثر الوضع بدلاً من السبب. على سبيل المثال، فإن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى النساء يوفر مقياساً أفضل من قياس الوضع التعليمي للمرأة، ومن مؤشر نسب التسجيل في المدارس. حيث أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة يقيس أثر التسجيل أيضاً. وبشكل مماثل، فإن معدل وفيات الأمهات يوفر مقياساً أفضل لقياس صحة النساء، من مؤشر الوصول إلى الوسائل الصحية. كما أن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة يقيس نتيجة نهائية لعملية التنمية، بدلاً من قياس المدخل مثل معدل الالتحاق بالمدارس. حيث أن معدل وفيات الأطفال دون الخامسة هو حصيلة مجموعة من المدخلات: الصحة التغذوية، والمعرفة لدى الأمهات، والتلقيح ضد الأمراض، وإستخدام محلول الإرواء للفم، وتوافر الخدمات الصحية ما بعد الولادة، وتوافر دخل مناسب، والحصول على مياه صالحة للشرب، وسلامة البيئة... الخ. لذلك ينبغي أن تركز التقارير الإحصائية على هذا النوع من المؤشرات.

ومن جهة أخرى، على التقارير الإحصائية أن تتجه إلى رصد مؤشرات القياس، وأن تقدم حزمة متنوعة منها للمستخدمين حيث أمكن. ومن اللافت أن العديد من التقارير الإحصائية المنتجة تغفل عن هذا الجانب. فعلى سبيل المثال، إنّ تقارير الإحصاءات التربوية تغفل عن تضمين مؤشرات الإلتحاق الإجمالي والصافي في مراحل التعليم، على الرغم من إمكانية احتسابها من البيانات المتوافرة.

ومن اللافت أيضاً وجود ضعف واضح في إعداد بيانات القطاع الخاص ومؤشراته، وخصوصاً القطاع غير المنظم. كما أن هناك ضعفاً في توفير المؤشرات النوعية عن النوع الاجتماعي، حيث لم يتم تنفيذ مسوح توفر مؤشرات نوعية منذ أن نفذ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسيف في عام ٢٠٠٤ مسحاً لمعارف ومواقف وممارسات الشباب في العراق (KAP-2) المتعلقة بقطاعات وجوانب أساسية تؤثر على حياتهم وتتمثل في: التعليم، والعمالة والتشغيل، والصحة والأمراض المنقولة جنسياً، والصحة الجنسية، والحالة التغذوية، والحالة النفسية والاجتماعية، وأوقات الفراغ، والإعلام، والثقافة، والرياضة. وقد غطى المسح (١٠,٥١٠) أسرة في عموم محافظات العراق[٤٤].

٣-١٠: المعيار العاشر: المشاركة النسائية: دور النساء في جمع الإحصاءات، والمشورة النسائية

ينبغي أن تجمع الإحصاءات وأن تتم عملية تطويرها في إطار عملية تشاركية، وعلى الرغم من أن الجهات الحكومية المتخصصة هي المسؤولة عن إعداد الإحصاءات والبيانات والمؤشرات، فانه يمكن أن تشترك مجموعات مدنية مع المؤسسات العامة في معرفة آراء الجمهور من نساء ورجال، حيثما أمكن.

---

[٤٤] الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **مسح معارف ومواقف وممارسات الشباب في العراق (KAP-2) لسنة ٢٠٠٤**، كانون الأول ٢٠٠٥.

وغالباً ما تشترك الوزارات المعنية في إعداد بعض المسوح والتقارير، خصوصاً وزارات: التربية، والصحة، والتعليم العالي، والبحث العلمي، والعمل، والشؤون الاجتماعية.

واللافت في ذلك هو الغياب الكامل منظمات المجتمع المدني، والمنظمات النسائية في المساعدة على إجراء المسوح وتسهيلها لمعرفة آراء الجمهور. إلا أن السبب الأبرز في ذلك يعود إلى طبيعة المجتمع المدني في العراق وحداثته، وعدم التفاته لأهمية العمل الإحصائي، فضلاً عن قلة عدد المنظمات النسائية، وغياب الوعي بأهمية الإحصاء والمعلومات في العراق، وقلة إدراك المواطنين بأهمية توافر إحصاءات عن الأنشطة الاقتصادية، وبخاصة تلك التي تمارسها النساء. أضف الى ذلك ضعف الوعي بأهمية الإحصاءات على مستوى الوزارات وسائر مؤسسات الدولة: فغالباً ما يشكو العاملون في الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات من أن البيانات والمعلومات المقدمة من بعض الوزارات غير دقيقة، وتتضمن معلومات خاطئة[٤٥].

وعلى صعيد آخر، يمكن القول إن دور النساء غالباً ما يتركز على الأعمال المكتبية وبخاصة في مجال التدقيق في البيانات، وترميزها وإدخالها إلى الحاسوب. وفي العمل الميداني، تشكل النساء في أحسن الأحوال حوالي ٢٠٪ من القائمين بالعمل الميداني، كما تتدنى نسبتهن أكثر، في الإشراف على سير المسوح على الصعيدين المركزي، والمحلي (في المحافظات)[٤٦].

[٤٥] مقابلة مع السيدة ثناء عباس | مدير عام الشؤون الفنية بالوكالة| الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، أجريت في ١٢ آب| أغسطس ٢٠٠٨.

[٤٦] لا وجود للمرأة بين مديري الإحصاء في المحافظات.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن بعض المسوح قد حققت مشاركة عالية للنساء في التنفيذ والإشراف، مقارنة بمسوح أخرى، منها المسح العنقودي المتعدد المؤشرات لعام ٢٠٠٦ (MICS3)، ومسح تقويم الحالة التغذوية، والمسح الإقتصادي والإجتماعي (٢٠٠٧). ويعرض الجدول التالي حجم مشاركة النساء في تنفيذ تلك المسوح.

الجدول ٤ : المشاركة النسائية في مسوح مختارة

	عدد العاملين الميدانيّين					عدد المشرفين				
	ذكور		إناث		المجموع	ذكور		إناث		المجموع
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	
مسح تقويم الحالة التغذوية ٢٠٠٣	٢١٦	٦٨	١٠١	٣٢	٣١٧	٣٧	٦٧	١٨	٣٣	٥٥
المسح المتعدد المؤشرات ٢٠٠٦	١٣٩	٤١	١٩٥	٥٨	٣٣٤	٦١	٨١	١٤	١٩	٧٥
المسح الاجتماعي والاقتصادي ٢٠٠٧	١٠٩	٦٥	٥٩	٣٥	١٦٨	٥٩	٨٥،٥	١٠	١٤،٥	٦٩

إن الإعداد لجمع البيانات عن النساء وتبويبها ، يتطلبان مشورة وتعاوناً كبيراً من جانب النساء، لذا تبرز الحاجة إلى استشارة شخصيات نسائية، علمية أو مدنية، أو إلى اللجوء إلى تعاونهن في مراحل مختلفة من تنفيذ المشروع الإحصائي.

وفي الحقيقة، لا تشير أي من الإحصاءات والمسوح التي أجريت إلى أي شكل من أشكال التعاون مع شخصيات أو منظمات نسوية، سوى ما يحصل عليه المشروع من مشورات في إطار فريق العمل. ويمكن توسيع نطاق الإستشارة ليشمل شخصيات أو منظمات نسوية لتحديد القضايا التي تهم المرأة، والتأكيد على المجالات التي تتعلق بتحسين مكانتها.

الجدول ٥: خلاصة وصفية لتقويم المنهجية

معايير التقويم	التعدادات	تقارير الإحصاءات القطاعية	مسوح الأسرة	نظام الحسابات القومية
تحليل النوع الإجتماعي	كلا	كلا	نعم	كلا
آليات جمع بيانات النوع الإجتماعي	إلى حد ما	لا توجد	توجد	لا توجد
طرق جمع البيانات المصنفة حسب الجنس	نعم	لا توجد	نعم	كلا
فحص التفاوت بين الجنسين	لا يوجد	لا يوجد	نعم	كلا
المقارنة الدولية	نعم	إلى حد ما	نعم	كلا
الموثوقية	نعم	إلى حد ما	نعم	كلا
الإطار الزمني	نعم	إلى حد ما	إلى حد ما	كلا
سهولة الوصول	صعبة نسبياً	صعبة	صعبة نسبياً	صعبة
قياس الأثر	إلى حد ما	كلا	نعم	كلا
المشاركة النسائية	كبيرة/ وليست نوعية	محدودة	كبيرة/ وليست نوعية	محدودة

ملاحظة: تم وضع هذا التقويم كخلاصة وصفية للتحليل السابق، وبالإعتماد على إستقراء الحالات المدروسة.

٤ أثر مفاهيم وتعريفات المصطلحات الفنية المستخدمة في إحصاءات النوع الاجتماعي

من الضرورة القيام بتزويد مستخدمي الإحصاءات بالأدوات المعرفية التي تمكنهم من تقويم نوعية البيانات التي بين أيديهم، من خلال عرض المفاهيم والتعريفات والمصطلحات الفنية المستخدمة وتوثيقها، وكل ما يتعلق بالمصادر والأساليب والطرق الإحصائية. وفي هذا الصدد، كان لزاماً على منتجي الإحصاءات تقديم عرض كافٍ وشرح وافٍ لا تشير إليهما البيانات.

وعموماً، تفتقر الكثير من المسوح والنشرات الدورية إلى مرفقات عن المفاهيم والمصطلحات الفنية وطرق معالجة البيانات. وعادةً، يكتفي محررو تلك التقارير بمقدمة موجزة في التقرير تبين عدداً من النقاط تتضمن مثلا:

- الجهة المنفذة للمسح والجهات الداعمة؛
- توقيتات المشروع؛
- العينة.

وتنفرد الدراسات والمسوح المنفذة بالتعاون مع بعض المنظمات والمؤسسات الدولية بتوفير ملحق بالمؤشرات والمصطلحات الفنية المستخدمة، وفقاً للمعايير المتبعة.

وتنطوي بعض التعدادات والمسوح على إختلافات في التعاريف المعتمدة حول الظواهر المدروسة. ففي إحصاء عام ١٩٩٧ تم تعريف القوى البشرية بأنها "السكان (الذكور والإناث) في عمر ست سنوات وأكثر، القادرون على العمل، سواء كانوا من الناشطين أو غير الناشطين اقتصادياً" وعلى هذا التعريف بُني تعريف النشاط الإقتصادي والسكان الناشطين إقتصادياً بأنهم "السكان (الذكور والإناث) في عمر الست سنوات وأكثر، الذين يمثلون العرض المتاح من العمل لإنتاج السلع والخدمات الإقتصادية، سواء كانوا يعملون فعلياً أو يبحثون عن عمل"[٤٧]. في حين جرى تعريف السكان الناشطين إقتصادياً في مسوح التشغيل والبطالة، وفقاً لمفاهيم منظمة العمل الدولية (ILO) على أنهم "كل الأشخاص ذكوراً وإناثاً في عمر ١٥ سنة وأكثر، الذين يمثلون جانب المعروض من قوة العمل لإنتاج السلع والخدمات الإقتصادية المحددة، وفقا لأنظمة الحسابات القومية، أي أنهم ذلك الجزء من السكان في سن العمل والذي يتضمن العاملين فعلاً بالإضافة إلى الأشخاص العاطلين عن العمل، وهم يمثلون الطاقة الفعلية للمجتمع"[٤٨]. ومن الواضح أن الفرق الأساسي يكمن في الفئة العمرية المشمولة بالتعريف، وهذا ينتج فرقاً كبيراً في الإحصاءات التي تم التوصل إليها في التعدادات والمسوح .

[٤٧] الجهاز المركزي للإحصاء، **نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧: مجموع القطر عدا محافظات الحكم الذاتي**، ص ٨.

[٤٨] **مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٣**، ص ٥، **مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٥**، ص ٣.

كما إختلفت بعض التعاريف المُعتمَدة في مسوح التشغيل والبطالة، ففي مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٠٥، تم تعريف العاملين على أنهم "كل من يعمل مدة لا تقل عن الساعتين ونصف يومياً، أي ما لا يقل عن (١٥) ساعة في الأسبوع السابق ليوم المسح..."[٤٩]. في حين صَنف مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٠٦ المفهوم ذاته على أنه "أي شخص يعمل ولو ساعة واحدة أو تغيب بشكل مؤقت... عن العمل فترة الإسناد الزمني للمسح ضمن الفئة العاملة"[٥٠]. وكلا التعريفين يختلفان في تحديد عدد الساعات التي يعمل خلالها الفرد ليصبح ضمن فئة العاملين.

ويستخدم مسح الأحوال المعيشية تعريفاً متحفظاً عن معدل البطالة، يستند أساساً إلى معايير منظمة العمل الدولية (ILO) ، لذا قدر هذا المسح معدلات منخفضة مقارنة مع مسوح التشغيل والبطالة. فقد قدر معدل البطالة بحوالي ١٠,٥ في المائة، ومعدل النشاط الإقتصادي ٤١,٤ في المائة.

الجدول ٦: معدلات النشاط الإقتصادي والبطالة في العراق للسنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٦)

السنة	معدل النشاط الإقتصادي			معدل البطالة (٪)		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٣×	٧٣,٧	١٤,٢	٤٤,١	٣٠,٢	١٦,٠	٢٨,١
مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٤×	٧٧,٤	١٧,٩	٤٨,٥	٢٩,٤	١٥,٠	٢٦,٨
مسح الأحوال المعيشية ٢٠٠٤	--	--	٤١,٤	١٠,١	١٢,٧	١٠,٥
مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٥××	٧٧,٣٦	٢٠,٣٩	٤٩,٥٥	١٩,٢٢	١٤,١٥	١٧,٩٧
مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٦×××	٧٨,٦٣	٢٠,٦	٤٩,٧٢	١٦,١٦	٢٢,٦٥	١٧,٥٠

× بإستثناء إقليم كردستان.

××بإستثناء الأنبار وأربيل ودهوك والسليمانية.

××× بيانات الحضر للمراكز الحضرية.

المصادر:

جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، **تقرير حول نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٠٣**، كانون الثاني | يناير، ٢٠٠٤، الجدول ١، ص١٦.

جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الإجتماعي، **نتائج مسح التشغيل والبطالة| المرحلة الثانية، النصف الأول لسنة ٢٠٠٤**، كانون الأول | ديسمبر ٢٠٠٤، الجدول ١، ص١٢.

الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠٠٦**، تموز | يوليو ٢٠٠٧، الجدول ٣-١، ص٢٥.

[٤٩] الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٥**، ص ٢.

[٥٠] الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٦**، ص ٣.

واستناداً إلى تعريف منظمة العمل الدولية، فإن الأشخاص الذين يعملون أقل من ١٥ ساعة أسبوعياً يعدون عاطلين عن العمل. ومن الأسباب المؤدية إلى هذا الفارق في التقديرات هو طبيعة الأسئلة في الاستمارات الخاصة بكل مسح. ذلك أن مسح الأحوال المعيشية يسأل المستطلَعين عن نشاطاتهم خلال المدة المرجعية، بينما تسألهم مسوح التشغيل والبطالة أن يُصنفوا أنفسهم كعاملين أو عاطلين عن العمل أو غير ناشطين. وهذا ما يفضي إلى قياس أعلى معدل للبطالة، حيث أن الشخص الذي يعمل أكثر من ١٥ ساعة يستمر في تصنيف نفسه كعاطل عن العمل إذا كان العمل غير نظامي، أو أجوره متدنية، أو أن العمل نفسه لا يتناسب مع مهاراته، أو لأي أسباب أخرى. والعكس صحيح عندما يُبلغ في مسح التشغيل والبطالة أن الشخص يعمل، ويكون مصنفاً كعاطل عن العمل، في مسح الأحوال المعيشية. وعليه، يرى بعض الباحثين أن ذلك قد أحدث فارقاً في التقديرات، فإذا اعتمدنا على تعريف منظمة العمل الدولية في مسح الأحوال المعيشية، فان معدل النشاط الاقتصادي سوف يرتفع من ٤١,٤ في المائة إلى ٤٤,٩ في المائة، ويصل معدل البطالة إلى ١٨,٤ في المائة بدلاً من ١٠,٤ في المائة. أما إذا اعتمدنا على التعريفات المتبعة في مسح التشغيل والبطالة (٢٠٠٣ – ٢٠٠٤) فان معدل النشاط الاقتصادي يرتفع إلى ٤٤,٩ في المائة والبطالة إلى ٢٢,٥ في المائة[٥١]. ومع ذلك فقد جرى استبدال السؤال الخاص بالقوى البشرية الذي يسأل المشمولين في البحث "خلال الأيام السبعة الماضية ما هي الحالة العملية لـ(الاسم)؟ يعمل، عاطل عن العمل، يبحث عن عمل (سبق له أن عمل)، عاطل عن العمل يبحث عن عمل (لم يسبق له العمل)، ربة بيت تعمل بدوام جزئي، عاطلة عن العمل لا تبحث عن عمل، طالب متفرغ، متفرغة للأعمال المنزلية، متقاعد يعمل، متقاعد لا يعمل، متغيب عن العمل، غير قادر على العمل، لا يرغب في العمل، أخرى"[٥٢] بالسؤال الذي مفاده"خلال الأيام السبعة الماضية هل عمل (الاسم) حتى ولو ساعة واحدة في أي عمل مقابل أجر سواء في مصلحة يملك جزءاً منها أو في مصلحة للأسرة من دون أجر (كالعمل في مزرعة أو بقالة،...) أو أي عمل آخر"[٥٣]. وعلى الرغم من إقرار مسح الأحوال المعيشية بأن اعتماد معدل البطالة القياسي لا يعبر عن حالة البطالة في العراق، وأن حالة البلد تقع ضمن ما يسمى بحالة البطالة المتراخية "حيث يكون معيار البحث عن العمل متراخياً - ليعالج الحالات التي تكون الطرق التقليدية فيها للبحث عن عمل، محدودة المعنى، وحيث يكون سوق العمل غير منظم أو مجاله محدود، وحيث يكون استيعاب العمال غير كاف حينها، أو حيث يعمل جزء كبير من القوى العاملة لحسابهم الخاص"[٥٤]. وقد يقع القارئ هنا في التباس كون تفاوت التقديرين (القياسي والمتراخي) هو ما أدى إلى هذا الاختلاف الكبير بينهما، إلا أن الفحص يشير إلى أن الفارق يعود أساساً إلى التعريف المعتمد للعاطل عن العمل، والى صيغة السؤال.

وقد ترك هذا الفارق أثره على بيانات النوع الاجتماعي، ذلك أن تعريف النشاط الاقتصادي والبطالة على هذا النحو يعني تفاوتاً أكبر بالنسبة للنساء، حيث أن مسح الأحوال المعيشية قدر معدل البطالة بالنسبة للإناث بنحو (١٢,٧في المائة) في حين أن التعريف المتراخي يصل إلى (٢٤,٠ في المائة)، مما يشكل فارقاً أكبر بكثير بالنسبة إلى حالة الرجال (١٠,١ في المائة) و(١٧,٢ في المائة) على التوالي. وهذا ما ينعكس على مدى مراعاة المؤشرات لمنظور النوع الاجتماعي، ولذلك جاءت الفوارق أكبر في بيانات النساء منها في بيانات الرجال.

---

[51] Pal Sletten and Lauay H. Rashid, **Comparison of Iraqi Labour Force Statistics**, FAFO- Paper 2005:12, p10. Available at: (http://www.fafo.no/pub/rapp/776/776.pdf)

[٥٢] السؤال ٨، في استمارة مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٠٣. (غير منشورة)؛ السؤال ٧، في استمارة مسح التشغيل والبطالة (المرحلة الثانية) النصف الأول عام ٢٠٠٤ (غير منشورة). وجدير بالذكر أن السؤال نفسه ورد في استمارة التعداد السكاني لعام ١٩٩٧ (غير منشورة).

[٥٣] السؤال ٩، في استمارة مسح التشغيل والبطالة لعام ٢٠٠٦

انظر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠٠٦**، المصدر السابق، الملحق (٣).

[٥٤] الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **مسح الأحوال المعيشية**، هامش ١، ص ١٣٤

٥ الترويج لإحصاءات النوع الاجتماعي

بهدف استخدام الإحصاءات بشكل أفضل، ينبغي إجراء تحليل شامل للبيانات، ونشر المعلومات بالكامل، فهذا يزيد من توافر البيانات والمعلومات لجميع المستخدمين، ويزيد من معرفة أفراد المجتمع بالسياسات الوطنية، ويسهل المتابعة الدولية لمؤشرات التنمية، ومن ضمنها مؤشرات النوع الاجتماعي.

ويُعد الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات المصدر الرسمي لجمع البيانات الإحصائية وتوفيرها لتأمينها لكافة مؤسسات الدولة، والهيئات، والجامعات، ومراكز البحوث، ورجال الأعمال، والمنظمات والهيئات الدولية التي تهتم بقضايا التنمية، والتقويم والدراسات العلمية وغيرها. فقد نص قانون الإحصاء رقم ٢١ لسنة ١٩٧٢ على أن الجهاز هو "المرجع المختص في كل ما يتعلق بعمليات الإحصاء على صعيد القطر"[٥٥] وهو الذي يتولى مهمة "إصدار نشرات إحصائية أسبوعية، وشهرية، وفصلية، وسنوية، ودورية؛ وإعداد التقارير والرسوم البيانية كلما دعت الحاجة إلى ذلك"[٥٦]. لذا فان عملية نشر الإحصاءات تدخل في صلب واجبات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

إن الترويج لإحصاءات النوع الاجتماعي ليس بالأمر اليسير، إذ يتطلب تحقيقه تكريس الجهود والعمل المنظم والمتواصل، لأن زيادة الوعي بأهمية هذه الإحصاءات هو غاية أساسية من عملية الإحصاء. لذا فان نشاط الأجهزة الإحصائية يُعد من العوامل الأساسية في الترويج لها.

ولما كانت الإحصاءات سلعة عامة (Public Goods)، فمن الواجب توفيرها للجميع بصورة متساوية، وجعلها في متناول كافة المستخدمين من مختلف المستويات.

ويجب أن تكون المؤشرات متوافرة في جميع أجزاء البلد، ذلك أن الهدف من إعداد الإحصاءات هو إيصالها إلى أكبر عدد من المستخدِمين، سواء عبر وسائل النشر التقليدية (التقارير بشكل أساسي) أو الحديثة (عبر الانترنت أو الأقراص المدمجة). وعموماً، نلاحظ أن نمط نشر الإحصاءات وترويجها متحيز للعاصمة، فأكثر من ثلثي المطبوعات توزع في بغداد.

---

[٥٥] قانون الإحصاء رقم (١٢٥) لسنة ١٩٧٢ المعدل، المادة الثانية.
(http://www.mop-iraq.org/mopdc/index.jsp?sid=1&id=244&pid=243)

[٥٦] المصدر السابق، المادة الثانية/ الفقرة ٣

الرسم البياني ١: مستخدمو الإحصاءات

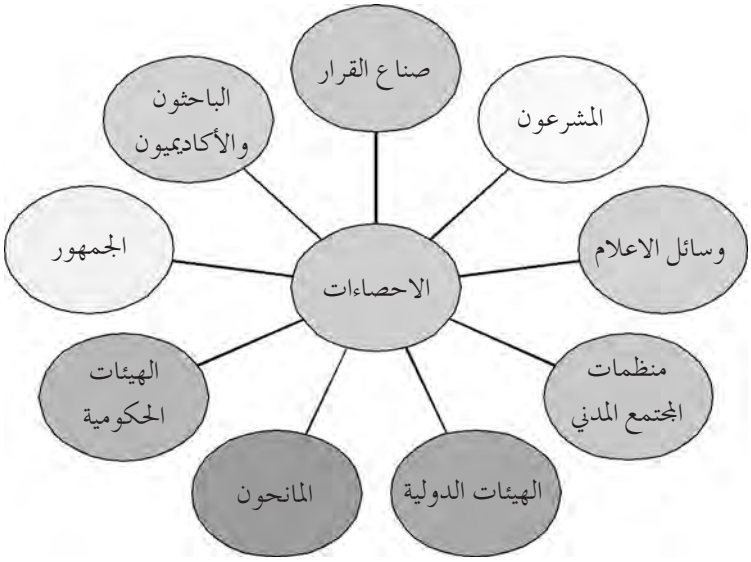

إن تقويم الإحصاءات المتوافرة ينصرف أيضاً على تقويم رضا مستخدميها على اختلاف أنواعهم (المشرعون، صناع القرار، الهيئات الحكومية، شركات القطاع العام، شركات القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني، الباحثون والأكاديميون، وسائل الإعلام، الجمهور، الهيئات الدولية، مجموعات المانحين) وعلى تباين غاياتهم، ونوعية البيانات التي يحتاجون إليها. ولا توجد آلية لمعرفة آراء مستخدمي الإحصاءات حول المنشورات، مما يحول دون تزويد منتجي الإحصاءات بآرائهم.

ينبغي نشر الإحصاءات بطريقة مفيدة تجعلها متوافرة للجميع. ولتعزيز قيمة تلك الإحصاءات، يجب إتاحتها لمستخدميها بأسلوب فني مناسب. لذا فان أولى خطوات ترويج إحصاءات النوع الاجتماعي – بصفتها سلعا عامة– تكمن في تضمينها خصائص مناسبة لتلبية حاجات المستخدمين، وتحسين نوعيتها لزيادة الطلب عليها. كما ينبغي، عند تصميم السلع الإحصائية، مراعاة كافة شرائح المستخدمين، سواء كانوا متخصصين أم مجرد مهتمين بقضايا النوع الاجتماعي أو حتى جمهوراً عادياً. وفي النهاية، ينبغي مراعاة جميع المستخدمين، كما ينبغي أن تهدف عملية الترويج إلى زيادة عدد القراء، وزيادة أهمية المنشورات واستخدام الإحصاءات التي تستند إليها تلك المنشورات على أوسع نطاق.

إن ترويج إحصاءات النوع الاجتماعي يتطلب من منتجي البيانات والإحصاءات وضع إستراتيجية مناسبة تضع في مقدمة أولوياتها الارتقاء بالعلاقة مع مستخدمي إحصاءات النوع الاجتماعي، وذلك من أجل توسيع قاعدة مستخدمي البيانات، وتوسيع حجم الإحصاءات المنتجة، وتحسين نوعيتها.

ومن أهم التحديات التي تواجه عملية الترويج إحصاءات النوع الاجتماعي هي زيادة الوعي لدى شرائح المجتمع في كيفية استخدام الإحصاءات في الجهات والمؤسسات السياسية، والإعلامية، والأكاديمية.

والجدير بالذكر أن حجر الزاوية في الترويج لإحصاءات النوع الاجتماعي هو العلاقة المتبادلة والمتكاملة بين منتجي الإحصاءات من جهة، ومستخدميها من جهة أخرى. لذا ينبغي الإنتباه الى مراعاة آراء المستخدمين ومدى انتشار الوعي بأهمية هذه الإحصاءات لديهم.

وفي استبيان خاص أجري لأغراض التقرير على عينة من مستخدمي الإحصاءات شملت الباحثين والإعلاميين بشكل أساسي، تبين أن معظم أفراد العينة يستفيدون بالدرجة الاولى (٨٦ في المائة) من المنشورات والإحصاءات في الميدان (كإجرائهم بحثاً)، وان معظمهم (٧٣ في المائة) يحصلون على المنشورات عن طريق صديق، غالباً ما يقدم لهم نسخاً غير أصلية عن الإحصاءات التي يطلبونها.

وهناك مشكلة أخرى تتعلق بوقت التوافر، إذ يلاحظ في أغلب المنشورات الإحصائية أنها تصدر في وقت متأخر كثيراً عن وقت الشروع في إجراء المسح، وهذا أمر يجعل بياناتها متقادمة، ويؤجل الاستفادة منها[٥٧]. ويعرض الجدول التالي جانباً من هذا التأخر.

الجدول ٧: تأخر نشر بعض المسوح

المسح	تاريخ الشروع في المسح	تاريخ نشر النتائج	المدة
المسح العنقودي المتعدد المؤشرات لسنة ٢٠٠٠ (MICS-2)	شباط/ فبراير ٢٠٠١	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١	١٠ أشهر
مسح المعرفة والمواقف والممارسات ٢٠٠٢	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢	آب/ أغسطس ٢٠٠٣	١٠ أشهر
نتائج مسح معارف ومواقف وممارسات الشباب لسنة ٢٠٠٤	شباط/ فبراير ٢٠٠٤	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥	٢٢ شهراً
مسح المعرفة والاتجاهات والممارسات لفئة الأطفال	شباط/ فبراير ٢٠٠٤	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤	٦ أشهر
مسح الأحوال المعيشية ٢٠٠٤	نيسان/ ابريل ٢٠٠٤	نيسان/ ابريل ٢٠٠٥	١٢ شهراً
مسح التشغيل والبطالة /المرحلة الرابعة ٢٠٠٦	تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦	تموز/ يوليو ٢٠٠٧	٩ أشهر
المسح العنقودي المتعدد المؤشرات لسنة ٢٠٠٦ (MICS-3)	شباط/ فبراير ٢٠٠٦	آذار/ مارس ٢٠٠٧[١]	١٣ شهراً

[١] تاريخ نشر نتائج التقرير الأولي باللغة العربية، وقد ظهرت الطبعة الانكليزية من التقرير النهائي، وهي تحمل تاريخ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧.

[٥٧] لدى مقارنة أوقات نشر نتائج المسح في العراق مع بلدان الاسكوا الأخرى نجد أن العراق قد سبقها في مجال نشر نتائج المسح المتعدد المؤشرات مثلا، وعموما تتقارب أوقات النشر أو تسبق الكثير من بلدان الاسكوا.

إن نظام النشر الذي يتبعه الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات يستهدف الرسميين بالدرجة الأولى؛ فعند متابعة النسخ الموزعة من المسوح التي تطبع وتوزع على نطاق واسع (١,٠٠٠–١,٥٠٠ نسخة)، نجد أن نصف المطبوعات تقريباً تُهدى إلى الرئاسات الثلاث والوزراء (حوالي ٥ نسخة لكل وزارة) وأعضاء مجلس النواب (نسخة لكل نائب)، وعند إضافة المستوى الثاني للرسميين نجد أن النسبة ترتفع إلى أكثر من النصف[٥٨].

ويتم إهداء بعض النسخ للجامعات والهيئة الاستراتيجية للإعمار، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وشبكة الإعلام العراقي[٥٩]، إضافة إلى مديريات الإحصاء في كل محافظة، وبعض المنظمات الإقليمية والدولية، والأجهزة الإحصائية العربية.

أما ما تبقى من المنشورات، فيتم إهداؤها إلى من يطلبها؛ (عندما تكون متوافرةً) إلى الباحثين عادةً، (طلبة الماجستير والدكتوراه) الذين يتطلب عملهم بيانات ينتجها الجهاز.

ويتوفر عدد من التقارير والمسوح على موقعي وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، (http://www.mop-iraq.org) وموقع الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، (http://cosit.gov.iq). ولا تتوافر آلية لاحتساب عدد زوار الموقعين أو عدد مرات تحميل الملفات (Download)، لذا تتعذر معرفة مدى الإقبال على إحصاءات النوع الاجتماعي لزيادة عرضها على الموقع وتحسين فرص الوصول إليها[٦٠].

إن التفاوت بين الجنسين في مجال سيطرة الرجال (عدداً ونسبةً) على المراكز والمؤسسات المستهدفة بعملية الترويج تعني بطبيعة الحال أن ما يقدم للنساء من إحصاءات محدود أيضاً. إن التقويم العام يشير إلى تحيّز تجاه الرسميين من السياسيين والبرلمانيين ولا يستهدف الجمهور، لا سيما وأن معظم المنشورات تعتمد على صيغة وحيدة للنشر هي النسخ الورقية، ولا يعتمد النشر الالكتروني الذي يعمم المشورات على الجمهور بشكل أوسع. كما أن استخدام الأقراص المدمجة (CD) محدود، ويقتصر على المجموعة الإحصائية السنوية، وعلى عدد محدود جداً من المسوح.

ومن النقاط المهمة التي يجب الالتفات إليها هي نظام النشر الذي يتبعه الجهاز، والذي لا يراعي النوع الاجتماعي، ولا يميّز التقارير عن المسوح المنتجة. كما أن المنشورات التي تتعلق بالنوع الاجتماعي لا تنشر على نطاق واسع.

إضافة إلى ذلك، إن صيغ النشر محدودة وغير متنوعة، فالنظام المتبع في النشر يعتمد أساساً على إصدار التقارير النهائية، ولا يقدم صيغاً اقل كلفة، وأسهل اقتناءً، وأوسع انتشاراً كالنشرات وكتيبات الجيب والمنشورات المطوية... الخ، خصوصاً وأنها تساعد على التعريف بالمنشورات النهائية وتؤدي إلى زيادة الطلب عليها من جانب المستخدمين.

---

[٥٨] مقابلة مع الأستاذ أحمد ياسين مدير العلاقات والنشر في الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، أجريت في بغداد في ١٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٨.

[٥٩] لوحظ أن التعامل مع الشبكة كونها المشرف على المؤسسات الإعلامية العراقية، لا يوفر آلية للتعامل مع وسائل الإعلام إلا في إطار الدعوة للمؤتمرات والندوات ولا توجد آلية للتعامل مع هذه الوسائل، لذا فان معظم التحليلات والتعليقات التي تصدر في الصحف والمجلات ووسائل الإعلام والتي تستخدم الإحصاءات تعود أساسا الى باحثين. ولا تقدم وسائل الإعلام تقارير وتحليلات عن المنشورات الموجهة إلى الجمهور.

[٦٠] المصدر نفسه.

إن ابرز مواطن الخلل في آلية النشر والترويج المتبعة، أنها لا تستهدف المستخدمين الملائمين الذين يستطيعون تحليل بيانات النوع الاجتماعي وتوجيه السياسات العامة. كما لا تتوفر الآلية على دور فاعل للباحثين في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية،[٦١] وهم الأكثر إلماماً بالسياسات العامة واستخدام الإحصاءات. ولا يتواجد في فرق في المشاريع الإحصائية، والاستشاريين لقضايا النشر والترويج، أو آلية للتشاور مع مستخدمي الإحصاءات، لفهم احتياجاتهم واكتشاف نقاط الضعف والقوة في الإحصاءات المنشورة.

[٦١] من مراجعة قوائم إهداءات النسخ نجد أنه لم يتم إهداؤها الى مراكز البحوث والدراسات المستقلة، أو منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال حقوق المرأة.

٦ فجوة إحصاءات النوع الاجتماعي

تتباين وجهات النظر حول أكثر الإحصاءات دلالة على النوع الاجتماعي، وتقدم بعض الجهات قوائم محددة لمؤشرات تعتبرها أكثر دلالة . إنّ قضايا النوع الاجتماعي واهتماماته في المنطقة العربية متنوعة وكثيرة، وهي تستدعي تنوعاً في المؤشرات بحيث تشمل جميع قضايا النوع الاجتماعي ذات الأولوية. وينبغي أن تراعي جميع مؤشرات النوع الاجتماعي التفاوت الكبير بين بلد وآخر، أو بين مجموعة بلدان وأخرى، وكذلك التفاوت القائم داخل البلد الواحد. فقد صنّفت البلدان العربية مجالات الاهتمام الحاسم الاثني عشر الواردة في منهاج عمل بيجين وفقاً لمستويين من الأولوية كما جاء في تقرير المنطقة العربية عن استعراض منهاج العمل وتقويمه، وتنفيذه بعد مرورعشر سنوات[٦٢].

ويوفر الإطار العربي المشترك للأهداف والقضايا والمؤشرات الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية «G IS IN»[٦٣] أداة قياس تربط بين الأهداف الإنمائية للألفية ومنهاج عمل بيجين. ويقدم الإطار المشترك مجالات الأولوية المقابلة للمواضيع المشتركة المتعلقة بالأهداف، وخاصة قضايا النوع الاجتماعي مع ما يقابلها من مؤشرات تراعي النوع الاجتماعي. وانطلاقاً من هذا الإطار الشامل الذي يتبنى مجموعة مؤشرات تعد مناسبة للتعبير عن مكانة المرأة في العراق والمنطقة، والتي يمكن احتسابها من خلال البيانات المتوافرة أو التي يمكن أن تتوافر مستقبلاً، وتحديد عمق فجوة الإحصاءات التي ينبغي أن يتجه العمل نحو ردمها عبر إنتاج إحصاءات جديدة مراعية للنوع الاجتماعي. وهذه المؤشرات مجمعة في سبعة مجالات هي:

- الدخل والفقر؛
- المرأة وحقوق الملكية؛
- تعليم المرأة وتدريبها؛
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

(أ) المرأة والاقتصاد،

(ب) المرأة ووسائل الإعلام،

---

[٦٢] اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)

Measuring and fostering progress in the Arab societies: Towards an integration of Arab region in the global initiative of measuring.

متوافر على الموقع التالي: (http://www.oecd.org/dataoecd/28/1/38797396.pdf?contentId=38797397)

[٦٣] راجع الحاشية [١]

(ج) المرأة في السلطة وفي اتخاذ القرار،
(د) أمن الإنسان والعدالة الاجتماعية / المرأة والعنف،

- صحة المرأة؛
- المرأة والبيئة؛
- المرأة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٦-١: الدخل والفقر

تكتسب مؤشرات الدخل والفقر دلالات خاصة في كشف التفاوت بين النساء والرجال تمهيداً لتحليل أثر السياسات المناهضة للفقر في تقليص تلك التفاوتات، وتحديد اتجاهاتها المستقبلية. وحتى في الدول ذات الأنظمة الإحصائية المتقدمة، هناك صعوبات حقيقية تعترض التوصل إلى قياس فقر النساء بشكل دقيق، خصوصاً وأن المسوح الخاصة بالاستهلاك الأسري تجمع البيانات على أساس الأسر وليس الأفراد. وحيث يصعب الفصل بين استهلاك أفراد الأسرة الواحدة لبعض السلع (مثل السكن والطاقة)، فانه يصعب تقدير استهلاك أفراد الأسرة من الذكور والإناث. لذا فان ما يُعرف عن الفقر بين النساء لا يزال ضئيلاً حتى الآن، على الرغم من الدراسات الجادة التي أجريت في هذا الشأن.

وتعد العقبات المرتبطة بالنوع الاجتماعي مظهراً مهماً من الفقر في العراق، ذلك أنه من المهم أن يكون كل فرد قادراً على الوصول إلى تملك الأرض والى القروض، والتعليم، والسكن، وخاصة في حالة النساء الفقيرات[٦٤]. وفي العراق صعوبات كثيرة تعترض قياس الفقر، تعود إلى عدم توافر بيانات عن الاستهلاك والأسعار التي يتعذر في غيابها تقدير خط الفقر. أما بالنسبة إلى استخدام الطرق البديلة التي تعتمد على المقاييس الذاتية للرفاهية، فهي تثير مشاكل جدية في قياس الفقر بشكل واقعي، ورصد أعداد الفقراء التي بنيت عليها تصنيفاتهم[٦٥].

---

[٦٤] حسن لطيف كاظم الزبيدي، **الفقر في العراق: مقاربة من منظور التنمية البشرية**، **مجلة بحوث اقتصادية عربية** (الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية– القاهرة، ومركز دراسات الوحدة العربية– بيروت)، العدد (١٣٨)، ربيع ٢٠٠٧، ص ١٠٨.

[٦٥] استخدمت هذه الطريقة في مسح الأحوال المعيشية ٢٠٠٤.
انظر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **مسح الأحوال المعيشية: التقرير التحليلي**، ص ١٥٠–١٥٦.

الجدول ٨: مؤشرات الفقر المراعية للنوع الاجتماعي حسب لأهداف الإنمائية للألفية

المؤشر	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
النسبة المئوية للسكان الذين يقل دخلهم عن خط الفقر الوطني، حسب نوع الأسرة (أسرة مؤلفة من امرأة عزباء، أسرة مؤلفة من رجل أعزب، أسرة مع أطفال)	تعداد ١٩٩٧	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
معدل فجوة الفقر للأسر التي يترأسها شخص واحد، حسب الجنس (نسبة مئوية)	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
حصة النساء والرجال في أفقر خُمس (١/٥) من الاستهلاك الوطني (نسبة مئوية)	تعداد ١٩٩٧	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
النسبة المئوية للسكان الذين يقل دخلهم عن معدل خط الفقر الوطني، حسب مستوى التعليم في الأسرة (أسرة مؤلفة من امرأة عزباء، أسرة مؤلفة من رجل أعزب، أسرة مع أطفال)	تعداد ١٩٩٧ (لا يشمل بنود المؤشر)	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
عدد ساعات العمل من دون أجر أسبوعياً، من الفئة العمرية ١٨ إلى ٤٤ سنة، حسب الجنس والحالة الزوجية مع أو بدون أطفال	تعداد ١٩٩٧	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	المسح الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٢–٢٠٠٣
نسبة السكان المهمشين الذين يتلقون منحاً لتخفيف الفقر، حسب العمر والجنس	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر

٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	إمكانية توافر المؤشر
(غ.مص) مسح الحالة التغذوية (لا يشمل بنود المؤشر)	مسح الأحوال المعيشية	غير متوافر	(غ.مص) تقرير رصد مؤشرات أهداف الألفية ٢٠٠٨ (لا يشمل بنود المؤشر)	المسح الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٧	غير متوافر	يمكن توفيره في المستقبل في ظل مشروع تقدير خط الفقر
مسح الحالة التغذوية	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	المسح الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٧	غير متوافر	يمكن توفيره في المستقبل في ظل مشروع تقدير خط الفقر
مسح الحالة التغذوية	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	المسح الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٧	غير متوافر	يمكن توفيره في المستقبل في ظل مشروع تقدير خط الفقر
مسح الحالة التغذوية (لا يشمل بنود المؤشر)	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	المسح الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٧	غير متوافر	يمكن توفيره في المستقبل في ظل مشروع تقدير خط الفقر
مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٣	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٤	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٥	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٦	المسح الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٧	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٨	متوافر نسبيا في ظل انتظام مسوحات التشغيل والبطالة
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	متوافر

المؤشر	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
معدل انتشار حالات الأطفال الناقصي الوزن دون الخامسة من العمر (سوء تغذية)، حسب الجنس	تقويم مسح الحالة التغذوية، مسح حملة تلقيحات الأطفال ١٩٩٧	مسح حملة تلقيحات الأطفال ١٩٩٨	المسح الأساسي لمراكز الصحة الأولية ١٩٩٩	المسح المتعدد المؤشرات ٢٠٠٠؛ تقرير رصد مؤشرات الألفية (غ.مص)	غير متوافر	مسح الحالة التغذوية ٢٠٠٣
نسبة السكان دون الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية، حسب الجنس	(غ.مص) تقرير رصد مؤشرات الألفية	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	المسح الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٢–٢٠٠٣
النسبة المئوية للأطفال من الفئة العمرية ١٠ إلى ١٤ سنة الذين يعملون، حسب الجنس	تعداد ١٩٩٧	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٣

٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	إمكانية توافر المؤشر
تحليل الأمن الغذائي والفئات الهشة، مسح الحالة التغذوية ٢٠٠٣	مسح الأحوال المعيشية	تقرير رصد مؤشرات الألفية (غ.مص)	المسح المتعدد المؤشرات ٢٠٠٦	غير متوافر	غير متوافر	متوافر نسبياً
تحليل الأمن الغذائي والفئات الهشة	غير متوافر	غير متوافر	المسح المتعدد المؤشرات ٢٠٠٦	المسح الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٧	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال بيانات مسح الحالة التغذوية
مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٤	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٥	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٦	المسح المتعدد المؤشرات ٢٠٠٦	المسح الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٧	سيتوافر	متوافر نسبياً، في ظل انتظام مسوح التشغيل والبطالة ونتائج المسوح ذات العلاقة

٦-٢: المرأة وحقوق الملكية

ما زالت النساء أقل سيطرة على تشكيلة واسعة من مصادر الإنتاج، بما في ذلك الأرض والموارد المالية والمعلومات، ففي العراق تعد ملكية الموارد ذكورية بالدرجة الأولى، كما هو الحال في البلدان النامية. ولا تتوافر معلومات كافية عن المشاريع التي تديرها النساء. إن ندرة الإحصاءات المتعلقة بالوصول إلى الموارد تصعّب تبيان مشاركة المرأة في التنمية وتحليلها، ومدى إمكانية مساهمتها في رفع مستوى حياة أسرتها.

الجدول ٩: مؤشرات الملكية المراعية للنوع الاجتماعي حسب الأهداف الإنمائية للألفية

المؤشر	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
النسبة المئوية من المزارع التي تملكها النساء	تعداد ١٩٩٧	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	التعداد الزراعي الشامل ٢٠٠١	غير متوافر
النسبة المئوية للمساكن التي يملكها النساء والرجال، والمملوكة ملكية مشتركة	تعداد ١٩٩٧	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٣

لكن تبقى المؤشرات الدالة على الوصول إلى الموارد (ملكية الأرض، والمعدات، والائتمان) من أهم المؤشرات التي تظهر مكانة المرأة في المجتمع. ويوفر التعداد الزراعي الشامل[٦٦] – والذي ينبغي أن يتم تحديث بياناته دورياً– عدداً من مؤشرات النوع الاجتماعي ذات الصلة، كما يوفر التعداد العام للسكان عدداً آخر من تلك المؤشرات.

وينبغي أن تُستكمل الإحصاءات والمؤشرات بمسوح جديدة تلحظ القصور في توافر هذا النوع من المؤشرات.

٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	إمكانية توافر المؤشر
غير متوافر	مسح الأحوال المعيشية	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال نتائج التعداد العام ومسوح الأسرة
غير متوافر	مسح الأحوال المعيشية	تحليل الأمن الغذائي والفئات الهشة	غير متوافر	المسح الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٧	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال نتائج التعداد العام ومسوح الأسرة

[٦٦] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مديرية الإحصاء الزراعي، تقرير التعداد الزراعي الشامل لسنة ٢٠٠١، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

٦-٣: تعليم المرأة وتدريبها

يكتسب التعليم دوراً مركزياً في تعزيز قدرة المرء على التجاوب مع الفرص التي تقدمها التنمية. فالتعليم يعد مؤشراً رئيسياً يدلّ على أوضاع المرأة، وعاملاً حاسماً فيها، لان الوصول إلى مستويات التعليم المرتفعة يزيد بشكل عام أدوار النساء في اتّخاذ القرار، ويزيد إمكانية انخراطهن في القوة العاملة، ويمكّنهن من اتخاذ قرارات متنوعة بشأن الخصوبة والرعاية الصحية. كما أن التعليم يعتبر أساسياً لزيادة وعي النساء على حقوقهن الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[٦٧]. وتبرز هذه الحقيقة من خلال عملية التعليم التي زادت بفضلها نسبة مساهمة النساء في القوة العاملة؛ إذ ترتفع مشاركتهن مع زيادة مستوياتهن التعليمية، ممّا ينشّط النساء المتعلمات لمدة أطول[٦٨].

وتكمن أهمية إحصاءات التعليم في كونها إحدى الأدوات التي تسمح بقياس مكانة المرأة والمساواة بين الجنسين[٦٩]، وتوفر التعدادات العامة للسكان والسجلات الرسمية للمؤسسات ذات العلاقة موارد مهمة عند إعداد هذا النوع من المؤشرات. كما جرى مؤخرا التركيز على التعليم في عدد من المسوح والمنشورات التي

الجدول ١٠: مؤشرات التعليم المراعية للنوع الاجتماعي حسب الأهداف الإنمائية للألفية

المؤشر	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
صافي نسبة القيد في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي، حسب الجنس	(غ.مص) تقرير مؤشرات الألفية؛ تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي (غ.م)	(غ.مص) تقرير مؤشرات الألفية؛ تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي (غ.م)	(غ.مص) تقرير مؤشرات الألفية؛ تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي (غ.م)	(غ.مص) تقرير مؤشرات الألفية؛ تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي (غ.م)	(غ.مص) تقرير مؤشرات الألفية؛ تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي (غ.م)	(غ.مص) تقرير مؤشرات الألفية؛ تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي (غ.م)

[٦٧] ايفون يزبك حداد وجون ل. اسبوزيتو تحرير، الإسلام والجنوسة والتغير الاجتماعي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣، ص ٢٢٧.

[٦٨] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح الأحوال المعيشية في العراق ٢٠٠٤، الجزء الثاني: التقرير التحليلي، ص ١٢٢.

[69] Canadian International Development Agency (CIDA), The Guide to Gender-Sensitive Indicators, Canada, 1997, p.74

رصدت أوضاع الناس في العراق. إلا أن بعض المنشورات ركزت على اجتزاء المستويات الدراسية، وتقديم إحصاءات عنها[٧٠].

هذا، وينبغي عند إعداد إحصاءات التعليم المراعية للنوع الاجتماعي، التركيز على قطاعين أساسيين هما[٧١]:

- التعليم وخصائص السكان، بما فيها الإلمام بالقراءة والكتابة، والتحصيل الدراسي، والوصول إلى التعليم، وإكمال الدراسة؛
- مؤشرات النظام التعليمي: بما فيها نسب التسجيل، والالتحاق بالدراسة، والمناهج الدراسية.

ولا تحتسب إحصاءات قطاع التعليم التي تصدرها مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي في الجهاز المركزي، معظم المؤشرات الخاصة بالتعليم، على الرغم من إمكانية احتسابها من خلال البيانات المتاحة في منشوراتها.

ويعرض الجدول التالي مؤشرات التعليم ومصادر توافرها للسنوات (١٩٩٧–٢٠٠٨)

٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	إمكانية توافر المؤشر
(غ.م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي	(غ.مص) تقرير مؤشرات الألفية؛ تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي (غ.م)	(غ.مص) تقرير مؤشرات الألفية؛ تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي (غ.م)	المسح المتعدد المؤشرات ٢٠٠٦، تقرير مؤشرات الألفية (غ.مص)؛ تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي (غ.م)	المسح الاقتصادي والاجتماعي؛ تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي (غ.م)	(غ.م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي	يمكن توفيره من خلال احتسابه في التقارير الخاصة بالتعليم ومواصلة نشره فيها

[٧٠] نشير على سبيل المثال إلى نشاط مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي في الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ومنشوراتها:
– دور الحضانة في القطاعين العام والخاص في العراق لسنة ٢٠٠٤
– الدراسات العليا في العراق للعام الدراسي ٢٠٠٤–٢٠٠٥.
– التعليم الجامعي والتقني في العراق للعام الدراسي ٢٠٠٤–٢٠٠٥.
– التعليم الموازي والتدريب المهني والتطويري في العراق لسنة ٢٠٠٤.

[٧١] Tony Beck, op. Cit, p.20.

المؤشر	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
نسبة التلاميذ الذين يباشرون الدراسة في الصف الأول ويبلغون الصف الخامس، حسب الجنس (معدل الإتمام حسب الجنس)	(غ.مص) تقرير مؤشرات الألفية؛ تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي (غ.م)	(غ.مص) تقرير مؤشرات الألفية؛ تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي (غ.م)	(غ.مص) تقرير مؤشرات الألفية؛ تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي (غ.م)	(غ.مص) تقرير مؤشرات الألفية؛ تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي (غ.م)	(غ.مص) تقرير مؤشرات الألفية؛ تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي (غ.م)	(غ.م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي
نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي	تقرير مؤشرات الألفية؛ تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي ، تقرير التعليم الثانوي (غ.م)	تقرير مؤشرات الألفية؛ تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي ، تقرير التعليم الثانوي (غ.م)	تقرير مؤشرات الألفية؛ تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي ، تقرير التعليم الثانوي (غ.م)	تقرير مؤشرات الألفية؛ تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي ، تقرير التعليم الثانوي (غ.م)	تقرير مؤشرات الألفية؛ تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي ، تقرير التعليم الثانوي (غ.م)	تقرير مؤشرات الألفية؛ تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي ، تقرير التعليم الثانوي (غ.م)
معدلات التسرب حسب الجنس والمستوى التعليمي (ابتدائي / ثانوي) في الحضر / الريف	تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي	تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي	تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي	تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي	تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي	تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي

٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	إمكانية توافر المؤشر
غير متوافر	(غ.مص) تقرير مؤشرات الألفية؛ تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي (غ.م)	(غ.مص) تقرير مؤشرات الألفية؛ تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي (غ.م)	(غ.مص) تقرير رصد مؤشرات الألفية (غ.م.) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي	(غ.م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي	(غ.م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي	يمكن توفيره من خلال احتسابه في التقارير الخاصة بالتعليم ومواصلة نشره فيها
(غ.م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي	تقرير مؤشرات الألفية؛ تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي ، تقرير التعليم الثانوي (غ.م)	تقرير مؤشرات الألفية؛ تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي ، تقرير التعليم الثانوي (غ.م)	تقرير مؤشرات الألفية؛ تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي ، تقرير التعليم الثانوي (غ.م)	(غ.م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي	(غ.م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي	يمكن توفيره من خلال احتسابه في التقارير الخاصة بالتعليم ومواصلة نشره فيها
تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي	تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي	تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي	تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي	تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي	تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي	يمكن توفيره من خلال احتسابه في التقارير الخاصة بالتعليم ومواصلة نشره فيها

المؤشر	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة (نسبة مئوية، ونسبة النساء إلى الرجال، في الفئة العمرية ١٥ إلى ٢٤، وما فوق ٤٥ من العمر)، في الحضر / الريف	تعداد ١٩٩٧	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
توزيع الطلاب المسجلين في المعاهد العلمية حسب الجنس والاختصاص	تقرير التعليم الجامعي والتقني	تقرير التعليم الجامعي والتقني	تقرير التعليم الجامعي والتقني	تقرير التعليم الجامعي والتقني	تقرير التعليم الجامعي والتقني	تقرير التعليم الجامعي والتقني
توزيع المعلمين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي حسب الجنس	(غ.م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي، تقرير التعليم الجامعي	(غ.م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي، تقرير التعليم الجامعي	(غ.م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي، تقرير التعليم الجامعي	(غ.م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي، تقرير التعليم الجامعي	(غ.م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي، تقرير التعليم الجامعي	(غ.م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي، تقرير التعليم الجامعي
توزيع الطلاب في مراكز التعليم التقني والفني والتدريبي حسب الجنس(×)	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
نسبة المتخرجين من مراكز التعليم التقني والفني والتدريبي الذين يجدون عملا حسب الجنس(××)	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر

٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	إمكانية توافر المؤشر
غير متوافر	مسح الأحوال المعيشية	غير متوافر	المسح المتعدد المؤشرات ٢٠٠٦	المسح الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٧	غير متوافر	غير متوافر ويمكن توفيره من خلال مسوح المعارف والمسوح المتعددة المؤشرات
تقرير التعليم الجامعي والتقني	تقرير التعليم الجامعي والتقني	تقرير التعليم الجامعي والتقني	تقرير التعليم الجامعي والتقني	تقرير التعليم الجامعي والتقني	تقرير التعليم الجامعي والتقني	يمكن توفيره من خلال احتسابه في التقارير الخاصة بالتعليم ومواصلة نشره فيها
(غ.م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي، تقرير التعليم الجامعي	(غ.م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي، تقرير التعليم الجامعي	(غ.م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي، تقرير التعليم الجامعي	(غ.م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي، تقرير التعليم الجامعي	(غ.م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي، تقرير التعليم الجامعي	(غ.م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي، تقرير التعليم الجامعي	يمكن توفيره من خلال احتسابه في التقارير الخاصة بالتعليم ومواصلة نشره فيها
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال احتسابه في التقارير الخاصة بالتعليم ومواصلة نشره فيها
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال احتسابه في التقارير الخاصة بالتعليم ومواصلة نشره فيها

(غ.م) = غير محتسب.
(غ.مص)= غير مصنفة حسب الجنس.
(×) لا تشمل تقارير التعليم القطاعية على هذا المؤشر، ومع ذلك فان استمارات الإحصاء يمكن أن تشمله في بياناتها في المستقبل.
(××) من اللافت أن البيانات القطاعية وتلك التي تُضَمن في المجموعة الإحصائية لا تحتوي على إحصاءات عن الخريجين من مؤسسات التعليم العالي رغم كونها مدرجة في استمارات الإحصاء.

٦-٤ : تعزيز المساواة

إن عدم المساواة بين الجنسين في الحصول على مصادر الإنتاج، والتوظيف، أو الكسب، تؤثر على علاقات القوة بين الرجل والمرأة. وبالتالي على قدرة كل منهما في التأثير على القرارات داخل الأسرة[٧٢]. و يبرز عدم المساواة في العلاقات بين الجنسين، حيث تبدو النساء أقل حظاً من الرجال في أربعة مجالات أساسية هي: الاقتصاد، ومواقع اتخاذ القرار، والإعلام، والعنف ضد المرأة.

٦-٤-١ : المرأة والاقتصاد

تعاني المرأة في البلدان الصناعية من أشكال التمييز على صعيد العمل والأجور بشكل أساسي، فهي تحصل على فرص عمل أقل، وتتقاضى أجوراً أدنى من تلك التي يتقاضاها الرجل. أما في البلدان النامية فان أشكال التمييز هي أكثر اتساعاً وشمولاً، حتى يبدو أنها شاملة لكل جوانب حياة المرأة. فالممارسات التمييزية في التوظيف، والأجور، والنقل، والخضوع لظروف عمل مختلفة عن تلك التي يخضع لها الرجل، وفرص الوصول إلى الموارد والخدمات، كلها تحد من إمكانيات الاستفادة من قدرات المرأة وتمتعها بحقوقها. وكما أشار البنك الدولي، فان زيادة المساواة بين الرجل والمرأة تؤدي إلى خلق مجتمع أكثر إنصافاً، وترفع من إنتاجية العمل، وتساعد في التقدم نحو أهداف التنمية[٧٣]. لذلك فان عدم المساواة بين المرأة والرجل تضر بالرفاه وتعرقل التنمية، حيث تؤثر سلباً على الحياة الشخصية لكل من الرجال والنساء والأطفال، وتؤدي إلى انخفاض الإنتاجية في المزارع والمشاريع، وتقلل بالتالي من احتمالات تقليص حدة الفقر وضمان التقدم الاقتصادي، وتضعف أيضاً الحكم في البلد، ومن ثم فاعلية سياسات التنمية[٧٤].

ينبغي أن تستند إحصاءات قوة العمل إلى بيانات جيدة حول المشاركة الاقتصادية لكل من النساء والرجال. إن البيانات حول مساهمة النساء في التنمية الاقتصادية في العراق لا تزال شحيحة. ومع صعوبة قياس النشاط الاقتصادي والمشاركة في قوة العمل بالنسبة إلى المرأة، فان المؤشرات المطلوبة ينبغي أن تركز على النشاط الاقتصادي للمرأة، لتكشف عن مكانة المرأة وتحقق المساواة بينها وبين الرجل .

ويُعد تعريف النشاط الاقتصادي من أصعب المفاهيم المستخدمة في التعدادات العامة للسكان ومسوح التشغيل والبطالة، ذلك أن مصطلح السكان الناشطين اقتصادياً يعتبر صعباً، لأنه يمثل عدداً من المكونات: حالة النشاط (ناشط حالياً، ناشط عادةً، ناشط اقتصادياً في بعض الأحيان خلال السنة)؛ حالة العمالة (يعمل، لا يعمل، غير ناشط اقتصادياً)؛ خصائص التوظيف (المهنة، الصناعة، الحالة في العمالة، قطاع التوظيف)؛ وأخيراً، مدة التوظيف (ساعات العمل الأسبوعية، عدد أسابيع العمل في السنة).

---

[٧٢] البنك الدولي، المصدر السابق، ص٥٣

[73] World Bank, Global Monitoring Report 2007 - Millennium Development Goals: Confronting the Challenges of Gender Equality and Fragile States, Washington D.C., 2007, p.3

[٧٤] البنك الدولي، إدماج النوع الاجتماعي في التنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد والرأي، ترجمة: هشام عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٤، ص٢١.

وهناك إشكالية أخرى حول العمل الغير مأجور في الاقتصاد الوطني، وآلية احتسابه في نظام الحسابات القومية، فضلاً عن القصور في تصنيف البيانات حسب الجنس.

ويعرض الجدول التالي عدداً من مؤشرات النشاط الاقتصادي المراعية للنوع الاجتماعي للفترة ١٩٩٧–٢٠٠٨ ومصادر توافرها.

الجدول ١١ : المؤشرات الاقتصادية المراعية للنوع الاجتماعي حسب الأهداف الإنمائية للألفية

المؤشر	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
نسبة العاملين في الزراعة بأجر أو بدون أجر	تعداد ١٩٩٧	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	التعداد الزراعي الشامل ٢٠٠١	غير متوافر
حصة النساء من الوظائف المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي	تعداد ١٩٩٧	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
حصة النساء العاملات مقابل أجر أو على حسابهن الخاص، حسب نوع القطاع	تعداد ١٩٩٧	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
الفجوة بين الجنسين في العمل المدفوع الأجر والعمل الخاص حسب الوظيفة / القطاع والتعليم (بالساعة)	تعداد ١٩٩٧	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
معدل البطالة حسب الجنس والمستوى التعليمي	تعداد ١٩٩٧	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
حصة البطالة بين الشباب مقابل مجموع الشباب، حسب الجنس (نسبة مئوية)	تعداد ١٩٩٧	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر

٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	إمكانية توافر المؤشر
مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٣	مسح الأحوال المعيشية، مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٤	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٥	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٦	المسح الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٧	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٨	يمكن توفيره من خلال مسوح التشغيل والبطالة
مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٣ (غ.م)	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٤ (غ.م)	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٥ (غ.م)	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٦(غ.م)	المسح الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٧	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٨	يمكن توفيره من خلال مسوح التشغيل والبطالة
مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٣ (غ.م)	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٤ (غ.م)	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٥ (غ.م)	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٦(غ.م)	المسح الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٧	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٨	يمكن توفيره من خلال مسوح التشغيل والبطالة
مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٣ (غ.م)	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٤ (غ.م)	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٥ (غ.م)	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٦(غ.م)	المسح الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٧	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٨	يمكن توفيره من خلال مسوح التشغيل والبطالة
مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٣	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٤	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٥	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٦	المسح الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٧	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٨	يمكن توفيره من خلال مسوح التشغيل والبطالة
مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٣	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٤	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٥	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٦	المسح الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٧	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٨	يمكن توفيره من خلال مسوح التشغيل والبطالة

المؤشر	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
معدل البطالة عند الشباب من الفئة العمرية (١٥–٢٤)، حسب الجنس	تعداد ١٩٩٧	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
نسبة الأجور المدفوعة خلال فترة إجازة الأمومة	تعداد ١٩٩٧	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر

(غ.م)= (غير محتسب)

٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	إمكانية توافر المؤشر
مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٣	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٤	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٥	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٦	المسح الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٧	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٨	يمكن توفيره من خلال مسوح التشغيل والبطالة
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال تطوير استمارات الإحصاءات القطاعية

٦-٤-٢: المرأة ووسائل الإعلام

تعتبر البيانات الخاصة بالوظائف الإدارية في وسائط الإعلام المختلفة: كالصحف، والمجلات، والإذاعات، والقنوات التلفزيونية، إضافة إلى ما يتعلق بهيئات التحرير، مهمة في الكشف عن أوضاع المرأة في المؤسسات الإعلامية وحجم الدور الذي تضطلع به، ومتابعة المؤشرات بمرور الزمن. وتعاني المؤشرات في هذا المجال من قصور واضح في توافرها، إذ لا تتوافر إحصاءات موثوق بها عن قطاع الإعلام والمؤسسات الإعلامية الوطنية،

الجدول ١٢: المؤشرات الإعلامية المراعية للنوع الاجتماعي حسب الأهداف الإنمائية للألفية

المؤشر	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
عدد النساء في المواقع القيادية في الصحف وعلى قنوات التلفاز الوطنية من مجموع الوظائف القيادية في هذه المؤسسات	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
توزيع المتخرجين من المعاهد الإعلامية حسب الجنس	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر

كما أن تلك المؤسسات لا تقدم بيانات ومعلومات وإحصاءات عن العاملين فيها. لذا فان حجم الفجوة في هذه المؤشرات يبدو شاملاً، مما يستلزم حث تلك المؤسسات، وفي مقدمتها شبكة الإعلام العراقية، على توفير هذه البيانات وتعميمها للاطلاع العام، وإدراجها في المنتجات الإحصائية التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	إمكانية توافر المؤشر
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال إجراء مسح خاص بوسائل الإعلام
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال احتسابه في التقارير الخاصة بالتعليم ومواصلة نشره فيها

٦-٤-٣: المرأة في السلطة وفي اتخاذ القرار

ينعكس عدم المساواة بين الجنسين في المجال السياسي، سواء على المستوى المحلي أو الوطني، على مدى إيصال صوت كلّ من المرأة والرجل في مناقشة السياسات العامة وصياغتها[٧٥].

لقد اكتسبت المرأة العراقية في عام ١٩٨٠ حق الانتخاب، إلا أن الفجوة بينها وبين الرجل لم تتراجع في مجال التصويت، وظلت مساهمتها متدنية في الأشكال الأكثر فعالية من المشاركة السياسية. ولا تزال احتمالات مشاركتها في هذا المجال أقل حتى في ظل التبدل السياسي في تمثيل النساء بعد نيسان/ ابريل ٢٠٠٣. اذ لا تزال هناك أوجه كثيرة من عدم المساواة في المشاركة والتمثيل السياسي في جميع مستويات الحكومة. إضافة إلى ذلك، لا تزال النساء غير ممثلات في المناصب المنتخبة، وفي المستويات التنفيذية للحكومة.

الجدول ١٣: مؤشرات المشاركة السياسية المراعية للنوع الاجتماعي حسب الأهداف الإنمائية للألفية

المؤشر	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية	تقرير رصد مؤشرات الألفية	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
نسبة النساء إلى الرجال بين القضاة(×)	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
نسبة النساء إلى الرجال بين المحامين	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
نسبة النساء إلى الرجال بين الوزراء	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
نسبة النساء إلى الرجال بين السفراء	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
النسبة المئوية للمقاعد التي يشغلها النساء والرجال في هيئات الحكم المحلي	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر

[٧٥] البنك الدولي، المصدر السابق، ص٥٣

لقد تزايد التركيز مؤخراً على الحقوق القانونية، والمشاركة في السلطة، ومواقع اتخاذ القرار للمرأة، مع ذلك خلت المجموعات الإحصائية السنوية في السابق (وما زالت)، والمسوح المختلفة من أي إشارة إلى هذا النوع من المؤشرات. ولم يصدر لغاية هذا التاريخ، أي منشور إحصائي يجمع البيانات السياسية ويبين مكانة المرأة ومشاركتها السياسية. ولا تزال الاستشهادات في هذا الموضوع تعود إلى الإحصاءات الخام التي تصدرها المؤسسات السياسية المعنية مثل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أو مجلس النواب، لذا يمكن القول إن النظام الإحصائي لا يتضمن مؤشرات عن المشاركة السياسية، كما لا يتضمن أي مؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي في هذا المجال أيضاً.

يقدم الجدول التالي مؤشرات المشاركة السياسية المراعية للنوع الاجتماعي حسب الأهداف الإنمائية للألفية، والتي يمكن احتسابها في العراق:

٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	إمكانية توافر المؤشر
غير متوافر	تقرير رصد مؤشرات الألفية	تقرير رصد مؤشرات الألفية	تقرير رصد مؤشرات الألفية	غير متوافر	غير متوافر	متوافر نسبياً
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره بالتعاون مع وزارة العدل
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره بالتعاون مع وزارة العدل ونقابة المحامين
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره بالتعاون مع وزارة الخارجية
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره بالتعاون مع الجهات المعنية

(×) منذ عام ١٩٨٤ وحتى عام ٢٠٠٣ مُنعت الإناث من الالتحاق بمعهد القضاء، أما من التحقن بالمعهد قبل ذلك التاريخ فلم يجر تعيينهن قاضيات ، وحتى بعد عام ٢٠٠٣. لا تزال مكانة المرأة في هذا المجال ضعيفة.

٦-٤-٤ : أمن الإنسان والعدالة الاجتماعية / المرأة والعنف

تعرّف لجنة أمن الإنسان، ومقرها نيويورك، أمن الإنسان بأنه "حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته. فأمن الإنسان يعني حماية الحريات الأساسية– تلك الحريات التي تمثل جوهر الحياة؛ ويعني حماية الناس من التهديدات والأوضاع الحرجة (القاسية) والمتفشية (الواسعة النطاق)؛ ويعني استخدام العمليات التي تبنى على مَواطن القوة لدى الناس وعلى تطلعاتهم؛ ويعني إيجاد الأنظمة السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تمنح الناس معا مقومات البقاء على قيد الحياة وكسب العيش و صون الكرامة" [٧٦]. وبهذا المعنى فإن أمن الإنسان يكمل أمن الدولة، ويعزز حقوق الإنسان، ويقوي التنمية البشرية، لأنه يسعى إلى حماية الناس من مجموعة واسعة من التهديدات التي قد تطال الأفراد والمجتمعات على حد سواء. ويجمع أمن الإنسان عناصر الأمن، والحقوق، والتنمية المتعلقة بالإنسان. أمّا المرأة وبصفتها إنسان أيضاً، فتبدو معنية في الحصول على الأمن الكامل والحماية من أشكال التهديد، لأنها الأكثر تعرضا لنتائج فقدان الأمن، لا سيما في أوقات الحروب والنزاعات.

أما العنف ضد المرأة فيمكن تعريفه بأنه أي عملٍ عدائي أو مؤذٍ أو مهين تدفع إليه عصبية الجنس، يُرتكب في حق المرأة وقد يسبب لها أذى نفسياً أو جسدياً أو جنسياً، أو يوقعها تحت أي شكل من أشكال التهديد أو الحرمان التعسفي من حرياتها العامة أو الخاصة. لذا فان تعنيف الرجل للمرأة يعبرعن أدوار ذكورية راسخة تتفاقم في ظل التفاوت الكبير في القوة بين كل من الرجل والمرأة.

إن للعنف المتعلق بجنس المرأة له تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على صحتها البدنية والنفسية، وعلى رفاهيتها. فالنساء اللاتي يتعرضن لسوء معاملة بدنية أو جنسية أو نفسية هن الأكثر تعرضاً للاضطرابات الصحية ومشاكل الحمل غير المقصود، وتعقيدات الحمل والإسقاط، والإجهاض غير الآمن، والإصابة بالأمراض التي تنتقل بواسطة الجنس.

ويوصي منهاج عمل بيجين "الحكومات، والمنظمات الإقليمية، والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، ومؤسسات البحوث والمنظمات النسائية والشبابية والمنظمات غير الحكومية ... تشجيع البحوث وجمع البيانات وتجميع الإحصاءات، ولا سيما تلك المتعلقة بالعنف الأسري، انتشار مختلف أشكال العنف الموجه ضد المرأة، وتشجيع البحوث فيما يتعلق بأسباب العنف ضد المرأة وطبيعته وخطورته وعواقبه وفعالية التدابير المنفذة لمنع العنف ضد المرأة وإنصاف المرأة في حالة ارتكابه"[٧٧].

لقد تزايد الاهتمام مؤخراً بظروف العنف ضد المرأة عموماً، وقد ركز مسح صحة الأسرة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ على حالات العنف المنزلي، كما أشار إلى التحديات الذي يطرحه هذا المجال جرّاء الصمت المحيط بهذا الموضوع[٧٨]. ذلك أن للمجتمع العراقي، كغيره من المجتمعات الشرقية، سمات معينة تجعل من الإفصاح عن

[٧٦] لجنة أمن الإنسان، أمن الإنسان الآن، نيويورك، ٢٠٠٣، ص٢.
[٧٧] منهاج عمل بيجين، الهدف الاستراتيجي دال (٢).

بعض الحالات التي تقيسها مؤشرات العنف ضد المرأة، أمراً غير قابل للإفصاح من جانب الأسر، سواء في التعداد السكاني أو المسوح المنفذة. لذا ينبغي اللجوء إلى مؤشرات أخرى للتعرف إلى حالات العنف ضد المرأة، بما يتناسب مع تقاليد المجتمع. وعموماً لا توجد إحصاءات موثوق بها عن حالات العنف ضد المرأة. لذا فان هناك فجوة كبيرة في مؤشرات العنف ضد المرأة.

[٧٨] الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح صحة الأسرة.

الجدول ١٤ : مؤشرات العنف ضد المرأة حسب الأهداف الإنمائية للألفية

المؤشر	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
نسبة النساء اللواتي تعرّضن لعنف جنسي (إغتصاب أو تعدّ) واللواتي تقدّمن بشكوى خلال السنة	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
نسبة السجينات إلى السجناء في كلّ ١,٠٠٠ شخص	تعداد ١٩٩٧	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
انتشار العنف داخل المنزل (نسبة النساء اللواتي وقعن ضحية العنف المنزلي على يد شريك في المنزل)(×)	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
نسبة الأشخاص الذين تعرضوا للعنف من قبل الزوج / الزوجة حسب الجنس ونوع العنف	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
عدد النساء والأطفال الذين يلجأون إلى مأوى سنوياً	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
نسبة النساء اللواتي خضعن لتشويه الأعضاء التناسلية حسب العمر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
عدد جرائم الشرف	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
نسبة الجرائم التي يرتكبها الزوج / الزوجة حسب جنس الضحية	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر

٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	إمكانية توافر المؤشر
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	من الصعب توفيره في ظل الأعراف الاجتماعية التي تدين الإفصاح عنه
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال التعاون مع الوزارات المعنية
غير متوافر	مسح صحة الأسرة	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	من الصعب توفيره في ظل الأعراف الاجتماعية التي تدين الإفصاح عنه
غير متوافر	مسح صحة الأسرة	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	من الصعب توفيره في ظل الأعراف الاجتماعية التي تدين الإفصاح عنه
المجموعة الإحصائية ٢٠٠٤	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال التعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	من الصعب توفيره في ظل الأعراف الاجتماعية التي تدين الإفصاح عنه
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	من الصعب توفيره في ظل الأعراف الاجتماعية التي تدين الإفصاح عنه
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	من الصعب توفيره في ظل الأعراف الاجتماعية التي تدين الإفصاح عنه

المؤشر	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
نسبة العاملات في المنزل اللواتي اختبرن التعدي الجسدي (أو غيره) أو التحرش الجنسي	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	
نسبة العمّال الذين يحظون بتأمين على الصحّة حسب الجنس	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	
نسبة العاملين الذين يتمتعون بمزايا تقاعد حسب الجنس	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	
نسبة الوزارات والدوائر والمؤسسات التي أُسست فيها وحدات للنوع الاجتماعي(××) (تأسيس العلاقات بين الوزارات في الميادين السياسية)	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	
مجموع الموازنة السنوية في مكتب شؤون النوع الاجتماعي إلى مجموع النساء من جميع الأعمار، بالدولار (دليل الإرادة السياسية)	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	
عدد البرامج الجارية حالياً والمصممة خصيصاً لتأمين الحماية والمساعدة والتدريب إلى اللاجئات، حسب نوع المنظمة المسؤولة	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	
لائحة القوانين التي تنص على تدابير قانونية واضحة ضدّ العنف المنزلي والتحرش الجنسي والاغتصاب وتجارة الجنس	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	

٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	إمكانية توافر المؤشر
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	من الصعب توفيره في ظل الأعراف الاجتماعية التي تدين الإفصاح عنه
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره بالتعاون مع وزارة شؤون المرأة ووزارة الخارجية
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره بالتعاون مع وزارة شؤون المرأة ووزارة الخارجية
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	لا يمكن توفيره بسبب عدم وجود هذا النوع من البرامج
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال دراسة خاصة بالوضع القانوني للمرأة وحقوقها

المؤشر	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
نسبة المسؤولين من الدولة / القطاع العام المدربين سنوياً على حقوق الإنسان والقانون الإنساني للنساء والرجال	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة) دون أي تحفظات[٧٩]	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
كتابة التقارير الوطنية حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة)	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
تصديق (قياس معياري ذو ثلاث نقاط) على اتفاقيات الأمم المتحدة عن حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين (اتفاقية حقوق المرأة السياسية، الاتفاقية بشأن جنسية المرأة المتزوجة، الاتفاقية بشأن الموافقة على الزواج والحد الأدنى لسنّ الزواج وتسجيل الزواج)	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر

[٧٩] تجدر الإشارة إلى أن العراق قد انضم في ١٣ آب/ أغسطس ١٩٨٦ إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، مع تحفظه على المواد (٢/ ز)، و(٢/ ح)، و(٩)، و(١٦)، و (٢٩). كما أنه لم يصادق على البروتوكول الاختياري لسيداو الذي بدأ العمل بموجبه في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠ كوسيلة لتقوية الحقوق المنصوص عليها في سيداو.
أنظر: ألين متي (وآخرون)، وضع المرأة في العراق: تحديث لتقويم امتثال العراق القانوني والواقعي للمعايير القانونية الدولية، جمعية المحامين والقضاة الأمريكية، مشروع تطوير القانون في العراق، ٢٠٠٧، ص ١٣–١٥

٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	إمكانية توافر المؤشر
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال التعاون مع وزارة حقوق الانسان
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال دراسة خاصة بالوضع القانوني للمرأة وحقوقها
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال دراسة خاصة بالوضع القانوني للمرأة وحقوقها
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال دراسة خاصة بالوضع القانوني للمرأة وحقوقها

(×) لا يحرم القانون العراقي ضرب الزوجة.

(××) لم تؤسس أي من الوزارات وحدات خاصة بالنوع الاجتماعي، و لا تولي القضية اهتماماً مناسباً عند نشر البيانات والإحصاءات الخاصة بها.

٦-٥: صحة المرأة

الصحة مورد مهم يسمح للناس بالمشاركة في ثمار التنمية والاستمتاع بها. وغالباً ما يجري التركيز على مؤشرات العمر المتوقع عند الولادة، وتلك الدالة على الأعباء التي يفرضها المرض لأنها تعكس الاختلافات التي تفرض على دور كل من الرجل والمرأة، ومعاملة المجتمع لكل منهما.

من المهم الإشارة إلى أن مؤشرات الصحة تعتبر الأكثر دلالة في التعبير عن تغير مكانة المرأة عبر الزمن[٨٠]، لذلك يجب العمل على انتقاء المؤشرات بعناية. وتتوافر مؤشرات الصحة عادةً في سجلات الإدارات المعنية والمسوح الخاصة، وهناك عدد من المجالات التي ينبغي أن تتركز البيانات عليها، منها : صحة السكان؛ ووفرة

الجدول ١٥ : المؤشرات الصحية المراعية للنوع الاجتماعي حسب الأهداف الإنمائية للألفية

المؤشر	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
العمر المتوقع عند الولادة حسب الجنس (عدد السنوات)	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	Child and مسح وفيات الأمهات والأطفال ٢٠٠١	غير متوافر	غير متوافر
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر حسب الجنس	مسح الأحوال المعيشية (متوسط ١٩٩٤-١٩٩٨)	مسح صحة الأسرة، مسح الأحوال المعيشية (متوسط ١٩٩٩-٢٠٠٣)	تقرير مؤشرات الألفية ، خارطة الحرمان مسح الأحوال المعيشية (متوسط ١٩٩١-٢٠٠٠)	المسح المتعدد المؤشرات ٢٠٠٠، مسح وفيات الأمهات والأطفال ٢٠٠١	مسح صحة الأسرة (غ.مص)	مسح الأحوال المعيشية (متوسط ١٩٩٩-٢٠٠٣)

[80] Canadian International Development Agency (CIDA), op. Cit, p.78

الخدمات الصحية وسهولة الوصول إليها؛ واستخدام الموارد الصحية؛ والبيئة؛ ونتائج الإجراءات الوقائية والعلاجية[٨١].

وعلى العموم، لقد وفرت المسوح التي أجريت خلال السنوات الماضية تشكيلة متنوعة من الإحصاءات حول الصحة والمؤشرات الخاصة بها. ويعرض الجدول التالي أهم المؤشرات التي تعد مراعية للنوع الاجتماعي في هذا المجال.

٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	إمكانية توافر المؤشر
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	المسح المتعدد المؤشرات ٢٠٠٦	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال نتائج التعداد ٢٠٠٩
مسح صحة الأسرة (غ.مص)	مسح صحة الأسرة (غ.مص)	مسح صحة الأسرة (غ.مص)	المسح المتعدد المؤشرات ٢٠٠٦، تقرير مؤشرات الألفية	غير متوافر	غير متوافر	متوافر

[81] Tony Beck, op. Cit, p.24

المؤشر	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
معدل وفيات الرضع، حسب الجنس	تعداد ١٩٩٧	مسح صحة الأسرة مسح الأحوال المعيشية (متوسط ١٩٩٤–١٩٩٨)	تقرير مؤشرات الألفية، مسح الأحوال المعيشية (متوسط ١٩٩٩ – ٢٠٠٣)	مسح الأحوال المعيشية (متوسط ١٩٩١–٢٠٠٠) مسح وفيات الأمهات والأطفال ٢٠٠١	مسح صحة الأسرة (غ.مص)	غير متوافر
نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة، الملقحين ضدّ الحصبة، حسب الجنس	مسح حملة تلقيحات الأطفال ١٩٩٧	مسح حملة تلقيحات الأطفال ١٩٩٨	مسح حملة تلقيحات الأطفال ١٩٩٩	(غ.مص) تقرير رصد مؤشرات الألفية ٢٠٠٨	(غ.مص) تقرير رصد مؤشرات الألفية ٢٠٠٨	(غ.مص) تقرير رصد مؤشرات الألفية ٢٠٠٨
نسبة النساء اللواتي يتزوجن دون السن القانونية للزواج	تعداد ١٩٩٧	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
نسبة وفيات الأمهات	مسح صحة الأسرة (متوسط ١٩٩٧–٢٠٠١)	غير متوافر	تقرير مؤشرات الألفية ، مسح وفيات الأمهات والأطفال	مسح وفيات الأمهات والأطفال ٢٠٠١	مسح صحة الأسرة (متوسط ١٩٩٧–٢٠٠١)	مسح صحة الأسرة (متوسط ٢٠٠٢–٢٠٠٦)

٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	إمكانية توافر المؤشر
مسح صحة الأسرة مسح الأحوال المعيشية (متوسط٩٩-٠٣)	مسح صحة الأسرة (غ.مص)	مسح صحة الأسرة (غ.مص)	تقرير مؤشرات الألفية	غير متوافر	غير متوافر	متوافر
(غ.مص) تقرير رصد مؤشرات الألفية ٢٠٠٨	(غ.مص) تقرير رصد مؤشرات الألفية ٢٠٠٨	(غ.مص) تقرير رصد مؤشرات الألفية ٢٠٠٨	غير متوافر	المسح الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٧	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال بيانات وزارة الصحة
غير متوافر	مسح الأحوال المعيشية	غير متوافر	غير متوافر	المسح الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٧	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال نتائج التعداد ٢٠٠٩
غير متوافر	تقرير مؤشرات الألفية، مسح الأحوال المعيشية	غير متوافر	تقرير مؤشرات الألفية ، مسح صحة الأسرة (متوسط ٢٠٠٢-٢٠٠٦)، المسح المتعدد المؤشرات ٢٠٠٦		غير متوافر	متوافر نسبياً

المؤشر	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
نسبة انتشار وسائل منع الحمل	غير متوافر	تقرير مؤشرات الألفية	تقرير مؤشرات الألفية	تقرير مؤشرات الألفية	تقرير مؤشرات الألفية	تقرير مؤشرات الألفية
نسبة طلبات وسائل منع الحمل المستجاب إليها	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
الحاجة إلى التنظيم الأسري غير المستجاب إليها	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
استخدام الرفال في آخر وصال جنسي شديد التعرض للخطورة	غير متوافر	تقرير مؤشرات الألفية	تقرير مؤشرات الألفية	المسح المتعدد المؤشرات ٢٠٠٠، تقرير مؤشرات الألفية	تقرير مؤشرات الألفية	تقرير مؤشرات الألفية
نسبة الولادات التي تتم بإشراف موظفي صحة من ذوي الاختصاص	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	تقرير مؤشرات الألفية	تقرير مؤشرات الألفية	تقرير مؤشرات الألفية
انتشار سرطان عنق الرحم بين النساء	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
عدد الفحوص الطبية لسرطان عنق الرحم بين النساء	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر

٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	إمكانية توافر المؤشر
خارطة الحرمان متوسط ١٩٩٥–٢٠٠٣	تقرير مؤشرات الألفية	غير متوافر	المسح المتعدد المؤشرات ٢٠٠٦	غير متوافر	غير متوافر	متوافر نسبياً
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال مسوح الصحة والمسوح متعددة المؤشرات
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال مسوح الصحة والمسوح متعددة المؤشرات
تقرير مؤشرات الألفية	تقرير مؤشرات الألفية	غير متوافر	المسح المتعدد المؤشرات ٢٠٠٦ تقرير مؤشرات الألفية ٢٠٠٨	غير متوافر	غير متوافر	متوافر نسبياً
تقرير مؤشرات الألفية	تقرير مؤشرات الألفية	غير متوافر	المسح المتعدد المؤشرات ٢٠٠٦	المسح الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٧	غير متوافر	يمكن توفيره بالتعاون مع وزارة الصحة
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره بالتعاون مع وزارة الصحة
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره بالاستناد إلى بيانات وزارة الصحة

المؤشر	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
انتشار سرطان الثدي بين النساء	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
نسبة النساء اللواتي يرتدن المراكز الصحية خلال فترة الرعاية قبل الولادة	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
معدل الخصوبة حسب مستوى التعليم	تعداد ١٩٩٧	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
معدل الخصوبة للمراهقات في الفئة العمرية من ١٥ إلى ١٩ عاماً	تعداد ١٩٩٧	غير متوافر	غير متوافر	المسح المتعدد المؤشرات ٢٠٠٠	غير متوافر	غير متوافر
انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الحوامل اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٤ سنة، حسب الجنس	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
النسبة المئوية للسكان من الفئة العمرية ١٥ إلى ٢٤ عاماً الذين تتوفر لديهم معرفة صحيحة شاملة بفيروس نقص المناعة البشرية المفضي إلى (الإيدز)، حسب الجنس	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر

٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	إمكانية توافر المؤشر
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال بيانات وزارة الصحة
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	المسح الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٧	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال مسوح الصحة والمسوح متعددة المؤشرات
مسح الأحوال المعيشية (متوسط ١٩٩٩–٢٠٠٣)	غير متوافر	غير متوافر	المسح المتعدد المؤشرات ٢٠٠٦	المسح الاقتصادي والاجتماعي	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال نتائج التعداد القادم ومسوح الأسرة
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	المسح المتعدد المؤشرات ٢٠٠٦	المسح الاقتصادي والاجتماعي	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال نتائج التعداد القادم ومسوح الأسرة
غير متوافر	غير متوافر	تقرير الإحصاءات البيئية ٢٠٠٥	المسح المتعدد المؤشرات ٢٠٠٦	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال بيانات وزارة الصحة
غير متوافر	مسح مواقف ومعارف الشباب	غير متوافر	المسح المتعدد المؤشرات ٢٠٠٦	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال المسوح المتعددة المؤشرات

المؤشر	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
معدلات انتشار الملاريا والوفيات بسببها حسب الجنس	تقرير مؤشرات الألفية (غ.مص)	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	تقرير مؤشرات الألفية (غ.مص)	تقرير مؤشرات الألفية (غ.مص)
نسبة سكان المناطق المعرضة لخطر الملاريا الذين يتخذون تدابير ناجعة للوقاية من الملاريا وعلاجها، حسب الجنس	تقرير مؤشرات الألفية (غ.مص)	غير متوافر	غير متوافر	تقرير مؤشرات الألفية (غ.مص)	تقرير مؤشرات الألفية (غ.مص)	تقرير مؤشرات الألفية (غ.مص)
معدلات انتشار السل والوفيات بسببه، حسب الجنس	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	تقرير مؤشرات الألفية (غ.مص)	تقرير مؤشرات الألفية (غ.مص)	تقرير مؤشرات الألفية (غ.مص)
نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة وبصورة مستدامة، حسب الجنس	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر

(غ.مص) = غير مصنفة حسب الجنس

٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	إمكانية توافر المؤشر
تقرير مؤشرات الألفية (غ.مص)	تقرير مؤشرات الألفية (غ.مص)	تقرير مؤشرات الألفية (غ.مص)	تقرير مؤشرات الألفية (غ.مص)	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال بيانات وزارة الصحة
تقرير مؤشرات الألفية (غ.مص)	تقرير مؤشرات الألفية (غ.مص)	تقرير مؤشرات الألفية (غ.مص)	تقرير مؤشرات الألفية (غ.مص)	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال بيانات وزارة الصحة
تقرير مؤشرات الألفية (غ.مص)	تقرير مؤشرات الألفية (غ.مص)	تقرير مؤشرات الألفية (غ.مص)	تقرير مؤشرات الألفية (غ.مص)	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال بيانات وزارة الصحة
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال إعادة تصميم مسوح الصحة لإدراجه فيها

٦-٦: المرأة والبيئة

تتأثر المرأة بالبيئة المحيطة بها نتيجة صلتها المباشرة باستخدام الموارد الطبيعية وإدارتها وبخاصة المياه والطاقة بصفتها المسؤولة عن تسيير الشؤون الحياتية اليومية للأسرة، بما في ذلك أسلوب ونمط الاستهلاك، وإعداد الطعام، والتخلص من النفايات. كما تتولى المرأة مسؤولية توفير الماء بشكل كافٍ للجميع داخل البيت وتتحمل مسؤولية إدارة الموارد المائية داخل المنزل؛ لذا فإن توفير بيئة صحية وسليمة يؤثر إيجاباً على أوضاع المرأة.

الجدول ١٦: مؤشرات البيئة المراعية للنوع الاجتماعي حسب الأهداف الإنمائية للألفية

المؤشر	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
نسبة السكان الذين يمكنهم الانتفاع بصرف صحي مطوّر حسب الجنس في الحضر / الريف	تعداد ١٩٩٧	المسح المتعدد المؤشرات ٢٠٠٠ (غ.مص)	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
نسبة السكان الذين يمكنهم الانتفاع بصورة مستمرة من مصدر مطوّر للماء حسب الجنس في الحضر/ الريف	تعداد ١٩٩٧	المسح المتعدد المؤشرات ٢٠٠٠ (غ.مص)	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
نسبة السكان في الحضر/الريف الذين يستخدمون أنواع الوقود الصلبة، حسب الجنس	تعداد ١٩٩٧	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر

(غ.مص) = غير مصنفة حسب الجنس

وينبغي للمؤشرات البيئية المراعية للنوع الاجتماعي أن ترصد سبل تخفيف مخاطر التلوث خاصة على المرأة، ومدى توافر خدمات المياه النقية والصرف الصحي للنساء مقارنة بالرجال، ومقدار ما تتحمله المرأة نتيجة عدم توفر مصدر متطوّر للحصول على الماء ووسائل الصرف الصحي، وكشف معاناة المرأة الريفية في هذا المجال، فضلاً عن التفاوتات ما بين المناطق المختلفة. كما يكتسب التركيز على الإختلافات بين الجنسين أهمية خاصة بالنظر إلى المبادرات بشأن الصرف الصحي والمحافظة على الصحة. لذا ينبغي للمؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي أن تركز على خصائص البيئة التي تعيش فيها المرأة.

٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	إمكانية توافر المؤشر
غير متوافر	مسح الأحوال المعيشية (غ.مص)	تحليل الأمن الغذائي والفئات الهشة (غ.مص)	المسح المتعدد المؤشرات ٢٠٠٦ (غ.مص)	غير متوافر	المسح الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (غ.مص)	يمكن توفيره باستمرار من خلال مسوح البيئة والصحة
غير متوافر	مسح الأحوال المعيشية (غ.مص)	تحليل الأمن الغذائي والفئات الهشة (غ.مص)	المسح المتعدد المؤشرات ٢٠٠٦ (غ.مص)	غير متوافر	المسح الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (غ.مص)	يمكن توفيره باستمرار من خلال مسوح البيئة والصحة
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	المسح المتعدد المؤشرات ٢٠٠٦ (غ.مص)	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره باستمرار من خلال مسوح البيئة وأحوال المعيشة

٦-٧: المرأة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إنّ الوصول إلى الخدمة العالمية وإلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو من الأهداف المهمة على مستوى أهداف الألفية. وغالباً ما ترتبط مؤشرات البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات باستخدام الفرد لها، كما يرتبط قياس الوصول إليها بدلالة السكان. وعلى الرغم من أهمية هذه المواضيع فان الإحصاءات المتعلقة بها ما زالت شحيحة؛ إذ لا نجد على سبيل المثال، بيانات موثوق بها عن عدد الحواسيب الشخصية في العراق، لا سيما أن المصدر التقليدي لهذه الإحصاءات يكمن في بيانات الاستيراد التي لا تقدم مؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي. من هنا نتبيّن الحاجة الماسة إلى إجراء مسح يوفر تقديرات موثوق بها حول مؤشرات النوع الاجتماعي الخاصة بالبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو إلى إضافة هذه العلومات في استمارة التعداد العام للسكان، التي تشمل عدد خطوط الهاتف الثابت والهاتف الجوّال، وعدد

الجدول ١٧ : مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المراعية للنوع الاجتماعي حسب لأهداف الإنمائية للألفية

المؤشر	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
عدد خطوط الهاتف الثابت والهاتف الجوّال(×) لكلّ ١٠٠ نسمة، حسب الجنس	تقرير مؤشرات الألفية (غ.مص)	تقرير مؤشرات الألفية (غ.مص)	تقرير مؤشرات الألفية (غ.مص)	تقرير مؤشرات الألفية (غ.مص)	تقرير مؤشرات الألفية (غ.مص)	تقرير مؤشرات الألفية (غ.مص)
عدد الحواسيب الشخصية المستخدمة محسوبة لكل ١٠٠ نسمة	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ نسمة حسب الجنس في الحضر / الريف	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر

(غ.مص) = غير مصنفة حسب الجنس
(×) بدأ استخدام الهاتف الجوال عام ٢٠٠٤

الحواسيب الشخصية، وعدد مستخدمي الإنترنت. على أن يجري التركيز على المؤشر الأخير لأنه أكثر دقة في إبراز عدد النافذين إلى هذه الخدمة ونسبتهم الحقيقية.

وتجدرالإشارة إلى أنه في التقارير التي صدرت عن الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات بشأن النشاطات المتعلقة بمجال الاتصالات والبريد[٨٢]، وبمجال مقاهي الانترنت [٨٣]، تم اعتبار هذين المجالين على أنهما قطاعين من قطاعات النشاط الاقتصادي، وقد تم إحصاء حجمهما، فضلاً عن الخدمات التي تقدم من خلالهما. إلاّ أنّ هذه التقارير لم تتضمن إحصاءات مصنفة حسب الجنس. ومؤشرات للمستخدمين منهما ذكوراً أو إناثاً.

٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	إمكانية توافر المؤشر
تقرير مؤشرات الألفية (غ.مص)	تقرير مؤشرات الألفية (غ.مص)	تقرير مؤشرات الألفية (غ.مص)	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره بالتعاون مع الوزارات المعنية، أو إضافته إلى استمارة التعداد
غير متوافر	(غ.م) تقرير مؤشرات الألفية	(غ.م) تقرير مؤشرات الألفية	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال نتائج التعداد وتطوير الأسئلة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	المسح الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٦	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال نتائج التعداد وتطوير الأسئلة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات

[٨٢] الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات النقل والاتصالات، **إحصاءات الاتصالات والبريد لسنة ٢٠٠٤**، أيار/مايو ٢٠٠٥.

[٨٣] الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات النقل والاتصالات، **إحصاء نشاط مقاهي الانترنيت لسنة ٢٠٠٤**، تشرين الأول/أوكتوبر ٢٠٠٥.

٦-٨: مؤشرات إضافية

إن مراجعة الإحصاءات الخاصة بالنوع الاجتماعي والمتوافرة في بعض قواعد البيانات الوطنية الموثوق بها، تظهر بعض المؤشرات الإضافية عن إطار الأهداف الإنمائية للألفية («G IS IN»)[٨٤]. وتعد هذه المؤشرات الإضافية مهمة ومفيدة للكشف عن أوضاع المرأة في المجتمع العراقي. ويعرض الجدول التالي هذه المؤشرات مع مصادر توافرها.

الجدول ١٨: المؤشرات الإضافية المراعية للنوع الاجتماعي

المؤشر	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
السكان						
الأسر التي ترأسها نساء كنسبة من مجموع الأسر	تعداد ١٩٩٧	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
العمر عند الزواج الأول ذكور إناث	تعداد ١٩٩٧	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
التعليم						
نسبة الرجال والنساء المتخرجين في اختصاصات القانون، والعلوم، والطب	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
المعلمات (نسبة من المجموع) التعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي	(غ. م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي، المجموعة الإحصائية	(غ. م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي، المجموعة الإحصائية	(غ. م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي، المجموعة الإحصائية	(غ. م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي، المجموعة الإحصائية	(غ. م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي، المجموعة الإحصائية	(غ. م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي، المجموعة الإحصائية

[٨٤] راجع الحاشية (١)

٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	إمكانية توافر المؤشر
غير متوافر	مسح الأحوال المعيشية	غير متوافر	تحليل الأمن الغذائي والفئات الهشة	المسح الاقتصادي والاجتماعي	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال مسوح الأسرة
مسح الأحوال المعيشية	غير متوافر	غير متوافر	المسح المتعدد المؤشرات ٢٠٠٦	المسح الاقتصادي والاجتماعي	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال مسوح الأسرة
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال بيانات قطاع التعليم
(غ. م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي، المجموعة الإحصائية	(غ. م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي، المجموعة الإحصائية	(غ. م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي، المجموعة الإحصائية	(غ. م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي، المجموعة الإحصائية	(غ. م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي	(غ. م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي	غير محتسب ويمكن توفيره من خلال بيانات قطاع التعليم

المؤشر	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
نسبة النساء إلى الرجال مدراء المدارس، ورؤساء الأقسام في الجامعات والكليات	(غ. م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي، تقرير التعليم الجامعي والتقني	(غ. م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي، تقرير التعليم الجامعي والتقني	(غ. م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي، تقرير التعليم الجامعي والتقني	(غ. م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي، تقرير التعليم الجامعي والتقني	(غ. م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي، تقرير التعليم الجامعي والتقني	(غ. م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي، تقرير التعليم الجامعي والتقني
عدد الأطفال غير المسجلين (بالآلاف) في المدارس الابتدائية	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	MICS-2000	غير متوافر	غير متوافر
ذكور						
إناث						
جودة المؤسسات التعليمية	(غ. م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي	(غ. م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي	(غ. م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي	(غ. م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي	(غ. م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي	(غ. م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي
مدرسة/ طالب						
معلم/ طالب						
تكلفة/ طالب						
حاسوب/ طالب						
الصحة						
الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية (عدد)	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
ذكور						
إناث						

٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	إمكانية توافر المؤشر
(غ. م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي، تقرير التعليم الجامعي والتقني	(غ. م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي، تقرير التعليم الجامعي والتقني	(غ. م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي، تقرير التعليم الجامعي والتقني	(غ. م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي، تقرير التعليم الجامعي والتقني	(غ. م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي، تقرير التعليم الجامعي والتقني	(غ. م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي، تقرير التعليم الجامعي والتقني	غير محتسب ويمكن توفيره من خلال بيانات قطاع التعليم
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	MICS-2006	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال مسح خاص بالتسرب من المدارس
(غ. م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي	(غ. م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي	(غ. م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي	(غ. م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي	(غ. م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي	(غ. م) تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، تقرير التعليم الثانوي	غير محتسب ويمكن توفيره من خلال بيانات قطاع التعليم
غير متوافر	مسح الأحوال المعيشية	غير متوافر	غير متوافر	المسح الاقتصادي والاجتماعي	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال مسوح الأسرة

المؤشر	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
عدد الزيارات إلى المستشفيات (ذكور/ إناث)	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
استهلاك السعرات الحرارية (ذكور/إناث)	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
نسبة الإنفاق على الغذاء (ذكور/إناث)	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
الوقت المطلوب للوصول إلى وسائل تحديد النسل (٪)	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
المشاركة الاقتصادية						
النساء في المواقع الإدارية والقيادية	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
العاملون لحسابهم ذكور إناث	تعداد ١٩٩٧	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر

٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	إمكانية توافر المؤشر
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	المسح الاقتصادي والاجتماعي	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال بيانات وزارة الصحة
غير متوافر	مسح الأحوال المعيشية	غير متوافر	غير متوافر	المسح الاقتصادي والاجتماعي	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال مسوح الأسرة
غير متوافر	غير متوافر	مسح ميزانية الأسرة السريع	غير متوافر	المسح الاقتصادي والاجتماعي	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال مسوح ميزانية الأسرة
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	المسح الاقتصادي والاجتماعي	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال مسوح الصحة والمسوح المتعددة المؤشرات ومسوح استخدام الوقت
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال نتائج مسوح المؤسسات والبيانات الحكومية
غير متوافر	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٤؛ مسح الأحوال المعيشية	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٥	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٦	المسح الاجتماعي والاقتصادي	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٨	متوافر نسبياً

المؤشر	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
العمال العائليون ذكور إناث	تعداد ١٩٩٧	غير متوافر	(غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
العاملون في القطاع العام (ذكور/ إناث)	المجموعة الإحصائية ٢٠٠٥	المجموعة الإحصائية ٢٠٠٥	المجموعة الإحصائية ٢٠٠٥	المجموعة الإحصائية ٢٠٠٥	المجموعة الإحصائية ٢٠٠٥	غير متوافر
التوظيف في القطاع غير الرسمي الحضري ذكور/إناث	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
الوصول إلى الموارد						
نسبة امتلاك النساء للمنازل	تعداد ١٩٩٧	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
نسبة امتلاك النساء للماشية	تعداد ١٩٩٧	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	الإحصاء الزراعي (غ. مص)	غير متوافر
نسبة النساء إلى الرجال، اللاتي يملكن إمكانية الوصول إلى الائتمان	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر

٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	إمكانية توافر المؤشر
غير متوافر	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٤؛ مسح الأحوال المعيشية	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٥؛	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٦؛	المسح الاجتماعي والاقتصادي	مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٨؛	متوافر نسبيا
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال البيانات الإدارية والإحصاءات القطاعية
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	المسح الاجتماعي والاقتصادي	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال تطوير استمارات مسح التشغيل والبطالة
غير متوافر	مسح الأحوال المعيشية	تحليل الأمن الغذائي والفئات الهشة	غير متوافر	المسح الاقتصادي والاجتماعي	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال مسوح الأسرة
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال مسوح الأسرة
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال بيانات المصارف

المؤشر	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
المشاركة السياسية						
نسبة النساء المرشحات للانتخابات	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
نسبة النساء اللاتي يترأسن أحزاباً سياسية(×)						
نسبة المسجلين للتصويت من نسبة الناخبين (ذكور/ إناث)	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر

غ. م= غير محتسب
غ. مص = غير مصنف حسب الجنس
(×) لم يعرف العراق تعددية حزبية منذ عام ١٩٥٨ وحتى عام ٢٠٠٣، إلا انه لم تولَ ظاهرة نمو الأحزاب السياسية اهتماماً خاصاً من الناحية الإحصائية، ولم يجر إحصاء دقيق وشامل عنها، وان كان بالإمكان تنظيم آليات مناسبة لإنتاج هذه الإحصاءات بالتعاون مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	إمكانية توافر المؤشر
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات
غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	يمكن توفيره من خلال بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

٧ الاستنتاجات

إن إحصاءات النوع الاجتماعي ليست بيانات مصنفة حسب الجنس وحسب، بل هي أدوات للكشف عن أوضاع المرأة - بالدرجة الأساس– إزاء الرجل، فهي تبرز حالة التمييز تجاههن في مختلف المجالات، والأنشطة، وعلاقات القوة الناشئة لأسباب اقتصادية واجتماعية، وسياسية وثقافية.

تستخدم المصادر الرسمية للبيانات لأغراض عديدة، فهي المادة الأساسية للدراسات الأكاديمية والنشاطات البحثية فضلاً عن صياغة السياسات العامة. لذا فان جودة البيانات، بما في ذلك التعدادات والسجلات الإدارية، والمسوح تكتسب أهمية كبرى، لأنها أساس التحليلات. وعندما لا تتوافر البيانات أو تتدنى مصداقيتها، أو تتفاوت تقديراتها بين المصادر المختلفة، فإن ذلك يقوض جودة التحليل والتوصيات التي تنتج عنها. لذا فانه ينبغي العمل على سد الفجوات في البيانات، وزيادة عرض البيانات والمعلومات الخاصة بالنوع الاجتماعي لخلق طلب إضافي عليها، تمهيداً لاستخدام المعلومات المتوافرة بشكل أفضل، وتحسين كفاءة تحليلها.

لقد عرض التقرير سبع مجموعات من المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي، ولخص في عشرة جداول توافر/ عدم توافر هذه المؤشرات. ويلخص الرسم البياني رقم ٢ حجم الفجوة في إحصاءات النوع الاجتماعي، إذ يشير اللون الأحمر إلى هذه الفجوة. ويوضح هذا الرسم البياني أن الفجوة في مؤشرات وسائل الإعلام، وتكنولوجيا الاتصالات، ومؤشرات العنف ضد المرأة، والمشاركة السياسية هي الأكبر مقارنة بسائر المؤشرات التي تحتاج هي الأخرى إلى بذل جهود حثيثة لسد النقص في مؤشراتها المراعية للنوع الاجتماعي.

[٨٥] راجع الحاشية (١)

الرسم البياني ٢: فجوة إحصاءات النوع الاجتماعي حسب إطار الأهداف والقضايا والمؤشرات الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية للدول العربية («G IS IN»)[٨٥]،

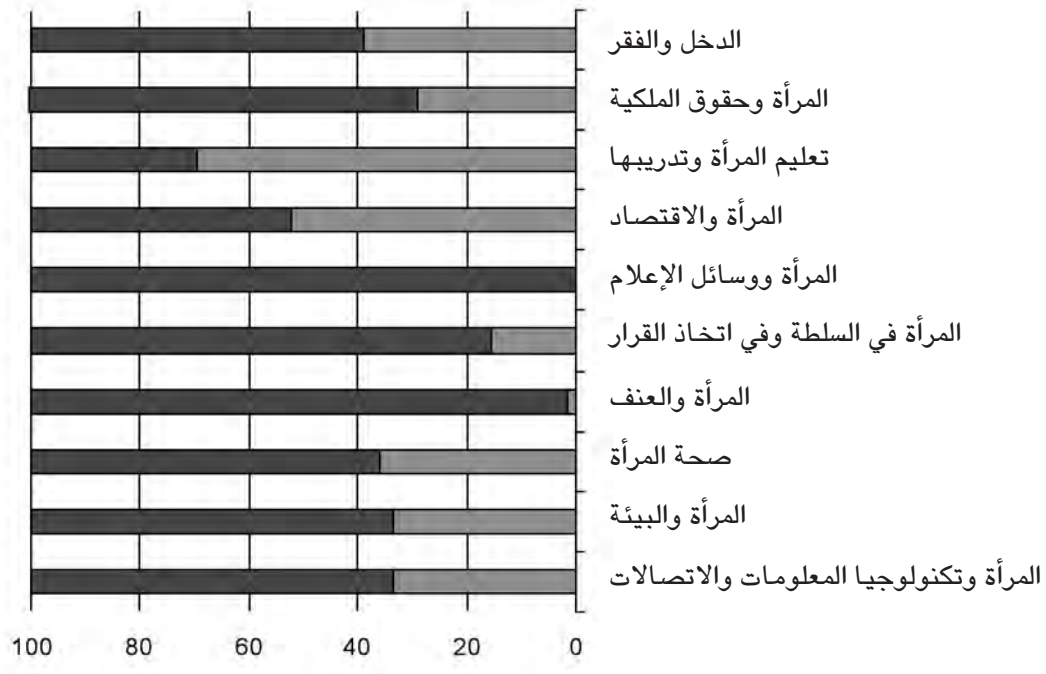

ولو أضفنا إلى قياس فجوة إحصاءات النوع الاجتماعي سائر المؤشرات الإضافية، فان حجم الفجوة الإجمالية سيبقى كما هو في أربعة مجالات هي: المرأة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمرأة والبيئة، والمرأة ووسائل الإعلام، والمرأة والعنف. وتتسع فجوة الإحصاءات في مجالين هما: الفقر والدخل، والصحة. فيما ستتقلّص قليلاً في المجالات المتبقية. ويعرض الرسم البياني رقم ٣ حجم الفجوة الإجمالية.

الرسم البياني رقم ٣: الفجوة الإجمالية لإحصاءات النوع الاجتماعي (إطار GIsIn + المؤشرات الإضافية)

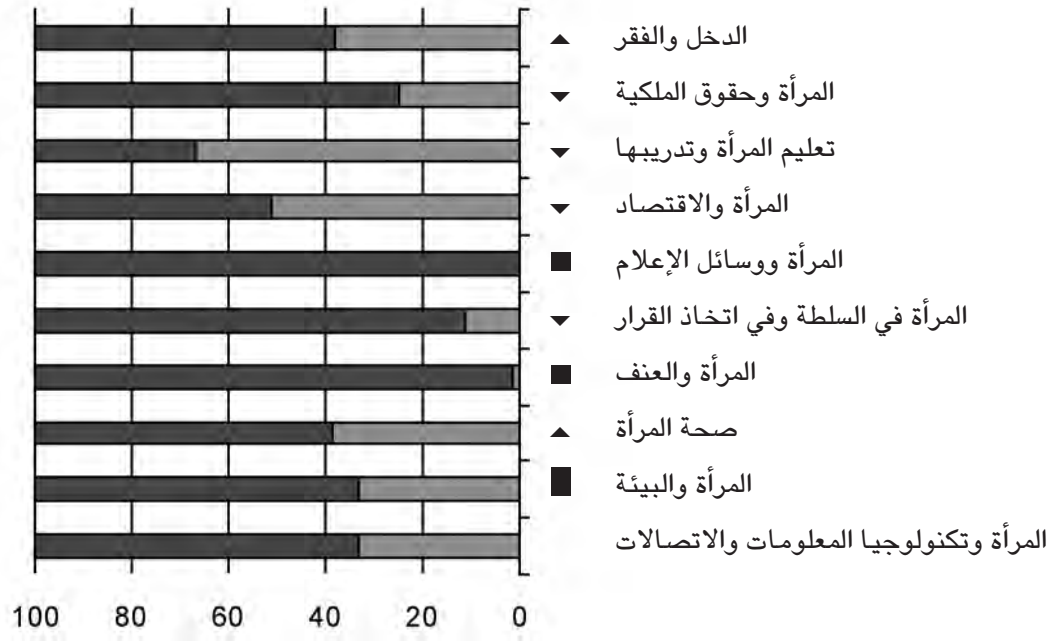

إلا أن السنوات القليلة الماضية شهدت زخما قوياً في تطوير الإحصاءات عموماً، وتلك المراعية لمنظور النوع الاجتماعي على نحو خاص. فقد بذل الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات جهوداً حثيثة في سبيل ردم فجوة الإحصاءات بعد عام ٢٠٠٣، فأغلب المؤشرات المتوافرة تعود إلى ما بعد هذا التاريخ. إذ نلاحظ أن ١٥ في المائة تقريبا من المؤشرات تم توفيرها بعد ذلك التاريخ، مما يؤكد الاستنتاج السابق.

والجدير بالذكر أن إنشاء وحدة خاصة بإحصاءات النوع الاجتماعي في الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات يعد خطوة مهمة على طريق تطوير هذه الإحصاءات في العراق، كما تؤكد على التزام الجهاز بقضايا النوع الأجتماعي.

ومع ذلك، فقد شخّص التحليل السابق عدداً من أوجه القصور التي تعاني منها إحصاءات النوع الاجتماعي في العراق:

١. ضعف التعاون بين الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، من جهة، وبين الوزارات المعنية للحصول على بيانات موثوق بها، من جهة أخرى؛
٢. ضعف في تحليل إحصاءات النوع الاجتماعي، وذلك بسبب عدم إدراك الفارق الجوهري بين التحليل على أساس الجنس والتحليل على أساس النوع الاجتماعي؛
٣. قصور في مصادر بيانات النوع الاجتماعي، وعدم احتواء بعضها على إحصاءات وبيانات للنوع الاجتماعي؛
٤. عدم وجود سياسة واضحة فيما يتعلق بعملية النشر والترويج؛ عدم تغطية المنشورات الوطنية لما يتناسب وحاجة المستخدمين؛ وصعوبة وصول المستخدمين الى الإحصاءات؛ و تركيز منتجي الإحصاءات على العاصمة دون سائر المحافظات؛ وللجوء على وسائل النشر التقليدية؛ ومن قلة نشر الإحصاءات والمؤشرات على مواقع الإنترنت، أو من انعدام وجودها، حيث لا تزال مواقع الإنترنت الخاصة بالوزارات المعنية (التخطيط، والصحة، والتربية، والتعليم العالي، والعمل والشؤون الاجتماعية، والمرأة) تشكو من قلة أو عدم توافر البيانات، إذ لا يزال محتوى هذا الموقع فقيراً؛
٥. ضعف أساليب نشر إحصاءات النوع الاجتماعي وعرضها، والتركيز على الإحصاءات دون المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي؛
٦. ضعف استجابة إحصاءات النوع الاجتماعي لحاجات المستخدمين في ظل عدم وجود آلية للتعرف على احتياجاتهم، وعدم تفعيل الآليات الكفيلة بالتعرف على تلك الاحتياجات.

٨ التوصيات

يوصي التقرير بمجموعة من النشاطات لتطوير إحصاءات النوع الاجتماعي في العراق وهي:

٨-١: تحسين إحصاءات النوع الاجتماعي

إن تحسين إحصاءات النوع الاجتماعي يستلزم العمل على ما يلي:

١. زيادة دمج إحصاءات النوع الاجتماعي، إذ ينبغي العمل في اتجاهين:
الأول: تضمين المسوح – حيث أمكن– استمارة خاصة بالمرأة للحصول على معلومات إضافية عن أوضاعها؛
الثاني: تنفيذ عدد من المسوح المتوافرة لإحصاءات النوع الاجتماعي ومؤشراته ومنها على سبيل المثال لا الحصر: مسح الفقر، ومسح الاحتياجات التدريبية للمرأة العاملة في المؤسسات العامة، ومسح عن منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية، ومسح المؤسسات الإعلامية، ومسح المشاريع والبرامج التي تستهدف المرأة، والمسح الديمغرافي والصحي، ومسح الملاريا، ومسح تعداد المؤسسات، ومسح الخصوبة الكلي، ومسح انتشار وسائل تنظيم الأسرة، ومسح استخدام الوقت، ومسح العنف ضد المرأة؛

٢. زيادة الأدوار المخصصة للمرأة في عملية إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي، وزيادة الخبرات النسائية في مستويات أعلى عند المباشرة بالمسح، بحيث يشمل دورها تصميم الأسئلة والاستبيانات، وتحليل النتائج ووضع الاستنتاجات؛

٣. تأكيد الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات التزامه الطوعي بقواعد نشر البيانات، وتطوير توقيتات نشر الإحصاءات ودوريتها بما يتوافق مع نظام النشر العام الذي يسعى إلى الانضمام إليه؛

٤. القيام بمراجعة المفاهيم وأدوات تحليل وتجميع البيانات بما يتناسب وحاجات التحليل المراعي للنوع الاجتماعي، وضمان اتساقها مع مثيلاتها على المستوى الدولي؛

٥. مراجعة فجوة توافر إحصاءات النوع الاجتماعي وردمها بالطرق الإحصائية المناسبة؛

٦. وضع خطة طويلة الأجل لتخطيط المسوح وللاستفادة القصوى من المساعدة الدولية في إنتاج إحصاءات عالية الجودة؛

٧. وضع أدلة خاصة (كتيبات) بالمفاهيم والمؤشرات التي تستخدم في إحصاءات النوع الاجتماعي وطرق جمع البيانات وحساب المؤشرات وتحليلها، وإتاحتها للمستخدمينها؛

٨. تطوير الإطار القانوني للإحصاء في العراق بما يتناسب ومتطلبات النوع الاجتماعي.

٨-٢: تكامل إحصاءات النوع الاجتماعي

على الرغم من اعتبار الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المنتج الرئيسي للإحصاءات، فذلك لا يعفي الوزارات والجهات الحكومية من مسؤولية إتاحة بياناتها للاستخدام العام، لا سيما وأن التقويم قد شخّص قصوراً في توافر البيانات المستقاة من السجلات الإدارية، فضلاً عن عدم دقة البيانات التي تقدمها الوزارات. لذا فإنه من الضرورة بمكان أن تتجه بعض الوزارات إلى تحديث أنظمتها المعلوماتية والإحصائية وذلك بتوفير إحصاءات النوع الاجتماعي وإتاحتها للمستخدمين لرصد أنشطتها وهيكلها. وينبغي أن يتجه العمل نحو إنشاء آلية للحصول على مصادر الإحصاءات الرسمية من بيانات السجلات الإدارية والوزارات المختصة التي يمكن أن توفر مؤشرات عن النوع الاجتماعي. كما يجب أن ترتكز هذه الآلية على مبدأ التنسيق والتكامل بين الوزارات المعنية بتوفير بيانات التنمية بشكل عام، والنوع الاجتماعي بشكل خاص، فضلاً عن الاهتمام بتطوير السجلات الإدارية للإحصاءات الحيوية، والعمل، والضمان الاجتماعي.

وينبغي أن تهتم الجهات الحكومية المنتجة للبيانات والإحصاءات بزيادة مستوى التنسيق وتحسينه في ما بينها من أجل زيادة القدرة على إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي وتقديمها للمستخدمين من المستويات كافة، عبر زيادة كفاءة آليات جمع البيانات حول قضايا النوع الاجتماعي وتحليلها. فلا بد إذاً من تعزيز الآليات وتفعيل الجهود والتنسيق على المستوى الوطني بين الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات والجهات الأخرى المنتجة للبيانات، بهدف إنتاج بيانات مناسبة وشاملة. وينبغي في هذا الصدد التأكيد على توحيد المعايير المستخدمة في جمع الإحصاءات وتصنيفها، والتركيز على مقاربة النوع الاجتماعي من أجل جمع البيانات والإحصاءات والمؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي.

٨-٣: النشاطات الموازية لتعزيز إحصاءات النوع الاجتماعي

إن إدماج النوع الاجتماعي في الإحصاءات يتطلب عملاً جدياً في ميادين شتى، وأهمها في زيادة الوعي على أهمية دور المرأة، ذلك أن عدم تقدير المجتمع لدورها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية يشكل عائقاً كبيراً أمام جمع البيانات. لذا لا بد من إطلاق حملة توعية حول أهمية الأدوار التي تضطلع بها المرأة في المجتمع العراقي.

وعملية إدماج النوع الاجتماعي في الإحصاءات ليست بالأمر اليسير، لأنها تتطلب عملاً جاداً في مجالات عدة. وتبرز أهمية توعية منتجي الإحصاءات في بذل الجهود في هذا المجال، من خلال الإحصاءات الصادرة إما عن الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات أو عن مكاتب الإحصاء في الوزارات والجهات الحكومية الأخرى. وكل ذلك يتطلب القيام بدراسات من أجل وضع تعريفات لمؤشرات تتضمن النوع الاجتماعي في مجالات محددة. كما ينبغي تطوير طرق جمع البيانات وتعديل أنظمتها بما يتناسب مع هذه التعريفات، كما يتطلب تدريب العاملين على جمع البيانات المراعية للنوع الاجتماعي.

ويوصي التقرير بعدد من الأنشطة الموازية لتعزيز إحصاءات النوع الاجتماعي في العراق وهي تتمثل في:

١. إنشاء آلية للحصول على أهم مصادر الإحصاءات الرسمية من بيانات السجلات الإدارية والوزارات المختصة، والتي يمكن أن توفر مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي، والتنسيق مع وزارات المرأة وحقوق الإنسان، والصحة، والتربية والتعليم العالي، والعمل، والبيئة، والمجتمع المدني والأشغال العامة، والعدل، والخارجية، فضلاً عن زيادة الاهتمام بتطوير السجلات الإدارية للإحصاءات الحيوية، والضمان الاجتماعي، والعمل؛

٢. تنويع وسائل النشر وإعداد نشرات متنوعة حول النوع الاجتماعي تتناول قضايا محددة وتستخدم مجموعة معينة من المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي؛

٣. إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالنوع الاجتماعي، يمكن أن توفر في المستقبل سلاسل زمنية شاملة لمواضيع لقضايا النوع الاجتماعي بما يساهم في دعم البحث العلمي والترويج لقضايا النوع الاجتماعي، ويزيد من زخم التحليلات المتعلقة بالموضوع. كما ينبغي وضع رابط خاص في مواقع الانترنت للوزارات والهيئات المعنية يكون مخصصاً لبيانات النوع الاجتماعي ومؤشراته وتحليلاته؛

٤. العمل على إشراك منظمات المجتمع المدني النسوية في مجال الترويج للنوع الاجتماعي، وجمع إحصاءاته، ونشرها؛

٥. زيادة فرص تدريب العاملين– وبخاصة في مديريات الإحصاء في المحافظات – في ميادين جمع بيانات النوع الاجتماعي وتبويبها، وتحليلها؛

٦. تعديل آلية الترويج لإحصاءات النوع الاجتماعي واعتماد آليات السوق في النشر والترويج وذلك لإتاحة فرص أكبر للترويج، والاهتمام بالنشر الالكتروني عبر موقع الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

المصـــــادر

المصادر في اللغة العربية

١. ألين متي (وآخرون)، **وضع المرأة في العراق: تحديث لتقويم امتثال العراق القانوني والواقعي للمعايير القانونية الدولية، جمعية المحامين والقضاة الأمريكية**، مشروع تطوير القانون في العراق، ٢٠٠٧

٢. الأمم المتحدة، **دليل لإعداد تقارير إحصائية وطنية عن المرأة والرجل**، نيويورك، ٢٠٠٠

٣. ايفون يزبك حداد وجون ل. اسبوزيتو [تحرير]، **الإسلام والجنوسة والتغير الاجتماعي**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣

٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيت الحكمة، **مسودة تقرير التنمية البشرية الوطني ٢٠٠٨**، (غير منشورة)

٥. جمهورية العراق، **قانون الإحصاء رقم (١٢٥) لسنة ١٩٧٢ المعدل** [http://www.mop-iraq.org/mopdc/index.jsp?sid=1&id=244&pid=243]

٦. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وآخرون، **تحليل الأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق**، ٢٠٠٥

٧. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **التعليم الجامعي والتقني في العراق للعام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥**

٨. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **التعليم الموازي والتدريب المهني والتطويري في العراق لسنة ٢٠٠٤**

٩. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **الدراسات العليا في العراق للعام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥**

١٠. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٤**

١١. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٥/٢٠٠٦**

١٢. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **المسح الاجتماعي –الاقتصادي للأسرة العراقية لسنة ١٩٩٣**

١٣. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنة ٢٠٠٧** (غير منشور)

١٤. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **المسح البيئي في العراق لسنة ٢٠٠٥**، حزيران/يونيو ٢٠٠٦

١٥. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **المسح العنقودي متعدد المؤشرات لسنة ٢٠٠٠ (MICS-2)**

١٦. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **المسح العنقودي متعدد المؤشرات ٢٠٠٦ : التقرير الأولي**، آذار/ مارس ٢٠٠٧

١٧. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **تقديرات سكان العراق لسنة ٢٠٠٦**

١٨. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **تقديرات سكان العراق لسنة ٢٠٠٥**

١٩. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **تقديرات سكان العراق لسنة ٢٠٠٧**

٢٠. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **تقديرات سكان العراق لسنة ٢٠٠٤**

٢١. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **تقرير الإحصاءات البيئية ٢٠٠٥**

٢٢. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **تقرير مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠٠٥**

٢٣. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **تقرير مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠٠٨**، (غير منشور)

٢٤. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ٢٠٠٦**

٢٥. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **دور الحضانة في القطاعين العام والخاص في العراق لسنة ٢٠٠٤**

٢٦. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، تقديرات السكان ٢٠٠٦**

٢٧. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **مديرية الإحصاء الاجتماعي، نتائج مسح التشغيل والبطالة/ المرحلة الثانية، النصف الأول لسنة ٢٠٠٤، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤**

٢٨. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **مديرية الإحصاء التربوي، تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي في العراق للعام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦**

٢٩. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **مديرية الإحصاء التربوي، معاهد المعلمين والمعلمات للعام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٧**

٣٠. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **مديرية الإحصاء التربوي، تقرير التعليم الثانوي في العراق ٢٠٠٦/٢٠٠٧**

٣١. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **مديرية الإحصاء التربوي، تقرير التعليم الموازي والتدريب المهني والتطويري في العراق ٢٠٠٦/٢٠٠٧**

٣٢. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء التربوي، **تقرير التعليم الجامعي التقني في العراق لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧**

٣٣. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **مديرية الإحصاء الزراعي، تقرير التعداد الزراعي الشامل لسنة ٢٠٠١**، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

٣٤. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج الإحصاء الصناعي للمنشآت الكبيرة**

٣٥. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **مديرية إحصاءات النقل والاتصالات، إحصاء نشاط مقاهي الانترنيت لسنة ٢٠٠٤**، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥

٣٦. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **مديرية إحصاءات النقل والاتصالات، إحصاءات الاتصالات والبريد لسنة ٢٠٠٤**، أيار/ مايو ٢٠٠٥

٣٧. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **مسح الأحوال المعيشية في العراق ٢٠٠٤**، بغداد، ٢٠٠٥
٣٨. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠٠٦**، تموز/ يوليو ٢٠٠٧
٣٩. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **مسح المعرفة والمواقف والممارسات ٢٠٠٢**
٤٠. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **مسح تقويم الحالة التغذوية للأسرة في العراق لسنة ٢٠٠٣**
٤١. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **مسح صحة الأسرة في العراق ٢٠٠٦/٢٠٠٧**
٤٢. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **مسح معارف ومواقف وممارسات الشباب في العراق (KAP-2) لسنة ٢٠٠٤**، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥
٤٣. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **مسح وفيات الأمهات والأطفال في العراق لسنة ١٩٩٩**
٤٤. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **نتائج مسح معارف ومواقف وممارسات الشباب لسنة ٢٠٠٤**
٤٥. الجهاز المركزي للإحصاء ، **نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧: مجموع القطر عدا محافظات الحكم الذاتي**
٤٦. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، **استمارة مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٠٣** (غير منشورة)
٤٧. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، **استمارة مسح التشغيل والبطالة (المرحلة الثانية) النصف الأول عام ٢٠٠٤** (غير منشورة)
٤٨. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، **استمارة التعداد السكاني لعام ١٩٩٧**. (غير منشورة)
٤٩. حسن لطيف كاظم الزبيدي، **الفقر في العراق: مقاربة من منظور التنمية البشرية، مجلة بحوث اقتصادية عربية** (الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية– القاهرة؛ ومركز دراسات الوحدة العربية– بيروت)، العدد (١٣٨)، ربيع ٢٠٠٧
٥٠. حسن لطيف كاظم وعاطف لافي السعدون، **حال التنمية البشرية في العراق: سجل التدهور، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، العدد (٤)، ٢٠٠٧، ص٢٠٩
٥١. صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفم)، **النوع الاجتماعي: حقيبة مرجعية.**
٥٢. صندوق النقد الدولي، **مرشد إلى النظام العام لنشر البيانات**، إدارة الإحصاءات، ٢٠٠٢
٥٣. عدنان شهاب حمد، **نشر البيانات: تجربة الجهاز المركزي للإحصاء في جمهورية العراق، وقائع ندوة ترويج ونشر البيانات المنعقدة في دمشق، ١–٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٠**، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد
٥٤. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، **مبادئ توجيهية من أجل تعميم قضايا النوع الاجتماعي وفعالية آليات النهوض بالمرأة**، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٧
٥٥. لجنة أمن الإنسان، أمن الإنسان الآن، نيويورك، ٢٠٠٣
٥٦. **منهاج عمل بيجين**، ١٩٩٥(http://www.ipu.org/Un-e/ipu-111-3-ar.pdf
٥٧. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، **تقرير حول نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٠٣**، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤
٥٨. وزارة الصحة، **المسح الأساس لمراكز الصحة الأولية ١٩٩٩**
٥٩. وزارة الصحة، **مسح حملة تلقيحات الأطفال ١٩٩٧**
٦٠. وزارة الصحة، **مسح حملة تلقيحات الأطفال ١٩٩٨**
٦١. وزارة الصحة، وآخرون، **تقرير مسح صحة الأسرة في العراق ٢٠٠٦/٢٠٠٧**

المصادر في اللغة الانكليزية

62. Canadian International Development Agency (CIDA), **The Guide to Gender-Sensitive Indicators**, Canada, 1997. Available at: (http://www.acdi-cida.gc.ca/inet/images.nsf/vLUImages/Policy/$file/WID-GUID-E.pdf)

63. Christine Tapp, (and others), **Iraq War mortality estimates: A systematic review, Conflict and Health 2008**. Available at: (http://www.conflictandhealth.com/content/2/1/1(

64. COSIT, KRSO, MOH & UNICEF, **Multiple Indicator Cluster Survey 2006: Final Report,** October 2007

65. Debbie Budlender & Rhonda Sharp, **How to Do a Gender- Sensitive Budget Analysis: Contemporary Research and Practice,** AUSAID, Commonwealth Secretariat, National Democratic Institute for International Affairs, London, 1998. Available at: (http://www.llbc.leg.bc.ca/Public/PubDocs/docs/360141/AusAIDTr.pdf)

66. Economic and Social Comission for Western Asia, **Measuring and fostering progress in the Arab societies: Towards an integration of Arab region in the global initiative of measuring progress.** Available at: (http://www.oecd.org/dataoecd/28/1/38797396.pdf?contentId=38797397)

67. Helena Hofbauer Balmori, Gender and Budgets: **Overview Report, BRIDGE (development - gender)**, February 2003. Available at: (http://www.bridge.ids.ac.uk/reports/cep-budgets-report.pdf)

68. ILO, International Training Center, **Gender Briefing Note 1: An introduction to the use of gender indicators at policy, programme and project levels, part I.** Available at: (http://gender.itcilo.org/cms/index.php?option=com_docman&task=doc_download&gid=52)

69. The New England Journal of Medicine, Iraq Family Health Survey Study Group, **Violence-Related Mortality in Iraq from 2002 to (Massachusetts Medical Society) 2006.** Available at: (http://content.nejm.org/cgi/content/full/NEJMsa0707782)

70. Keith Crane, **Accelerating Economic Progress in Iraq, The RAND Corporation,** July 2005. Available at: (http://www.globalsecurity.org/military/library/congress/2005_hr/050720-crane.pdf)

71. Ministry of Health, COSIT & WHO, **The In Depth Analysis Report of Iraq Child and Maternal Survey 1999,** 2005

72. Ministry of Health and UNICEF, **Child and Maternal Mortality Survey** , Iraq , 2001 .

73. Pal Sletten and Lauay H. Rashid, **Comparison of Iraqi Labour Force Statistics, FAFO- Paper 2005.** Available at: (http://www.fafo.no/pub/rapp/776/776.pdf)

74. Parker, A. Rani, **Another Point of View: A Manual on Gender Analysis Training for Grassroots Workers**, UNIFEM, New York, 1993. Available at: (http://www.popline.org/docs/1052/100149.html)

75. Tony Beck, **Using Gender-Sensitive Indicators: A Reference Manual for Governments and Other Stakeholders,** Commonwealth Secretariat, London, 1999. Available at: (http://www.thecommonwealth.org/shared_asp_files/uploadedfiles/%7BD30AA2D0-B43E-405A-B2F0-BD270BCEFBA3%7D_ugsi_ref.pdf)

76. UNDP, **Gender In Development Programme, gender analysis, UNDP Learning and Information Pack.** Available at: (http://www4.worldbank.org/afr/ssatp/Resources/HTML/Gender-RG/Source%20%20documents/Tool%20Kits%20&%20Guides/Gender%20Mainstreaming/TLGEN1%20UNDP%20Gender%20Mainstreaming%20Learning%20Manual%20and%20Toolket/TLGEN1.6%20UNDP%20GenderAnalysis%20toolkit.pdf)

77. Watch, H. and Hazel Reeves, **Gender and Development: Facts and Figures, Report No.56.** Bridge, Institute of Development Studies, UK, 2000. Available at: (http://www.bridge.ids.ac.uk/reports/re56.pdf)

78. World Bank, **Global Monitoring Report 2007 – Millennium Development Goals: Confronting the Challenges of Gender Equality and Fragile States,** Washington D.C., 2007

79. Gender Stats : Available at : (http://devdata.worldbank.org/GenderStats)

المقابلات

٨٠. **مقابلة مع الدكتور مهدي العلاق**، رئيس الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات؛ أجريت في بغداد بتاريخ ٣١ آب / أغسطس ٢٠٠٨

٨١. **مقابلة مع الأستاذ أحمد ياسين**، مدير العلاقات والنشر في الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، أجريت في بغداد في ١٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٨.

٨٢. **مقابلة مع السيدة ثناء عباس**، مدير عام الشؤون الفنية بالوكالة/ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، أجريت في ١٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٨.